وافي البيان

في شرح الإرادة الجزئية عند الإنسان

والعقد الجوهري

في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري

كلاهما

لمولانا الإمام الرباني خالد النقشبندي رضي الله عنه

المتوفى 1242 هـ

تحقيق

السيد موسى الحسيني السامرائي

عفا الله عنه آمين

دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

DKi

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب: وافي البيان والعقد الجوهري

Title: WĀFĪ AL-BAYĀN WAL-'IQD AL-JAWHARĪ

التصنيف: عقيدة - دراسات

Classificaton: Dogma - Studies

المؤلف: مولانا الشيخ خالد النقشبندي (ت ١٢٤٢ هـ)

Author: Mawlana Al-Shaykh Khaled Al-Naqshabandi (D. 1242 H.)

المحقق: السيد موسى الحسيني السامرائي

Editor: Al-Sayyed Mussa Al-Hussayni Al-Samara'y

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	168	عدد الصفحات
Size	17 x 24 cm	قياس الصفحات
Year	2019 A. D. - 1440 H.	سنة الطباعة
Printed in	Lebanon	بلد الطباعة لبنان
Edition	1st	الطبعة الأولى

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

جميع الحقوق محفوظة
2019 A. D. - 1440 H.

ISBN-13: 978-2-7451-8996-7
ISBN-10: 2-7451-8996-4

تقريض سماحة العلامة مسند العراق حضرة مولانا أكرم عبد الوهاب الموصلي حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد: فإنّ مما يثلج له الصدر وتقر له العين أن يعتنى بكتب السادة الأكابر والشيوخ الأئمة الأماثل ويهتم بشأنها وعلى الأخص كتب من دانت لفضلهم العلماء الأعلام وأذعنت لمقامهم الأساتيذ الكرام، وإن من أجلّ هؤلاء المتأخرين في الزمان المتقدمين في المكان فضيلة الإمام الهمام وعلم الأعلام حضرة الشيخ مولانا خالد النقشبندي الشهير بذي الجناحين المعروف بالمجددي لكونه جدّد الطريقة العلية النقشبندية فإنه ـ نفعنا الله به ـ صنف مؤلَّفَين نفيسين أولهما (وافي البيان في شرح الإرادة الجزئية عند الإنسان) والثاني (العقد الجوهري في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري) وهذان العنوانان لمسألتين مقرونة مشهورة عند العلماء ـ وقد كشف هذا الهمام اللثام عنهما وأوضح ذلك بدلائله الدقيقة.

وإنّ ممن تصدى لتحقيق هذين الكتابين والكشف عن بعض المغمى من ألفاظهما وإيضاح المغمى من بعض مقاصدهما... الأخ الفاضل المسند الشيخ الجليل كلل الله سعيه الوفائي السيد موسى بن الحاج ياسين بن حسن الحسيني السامرائي أمتع الله بجهوده التحقيقية وإيضاحاته التدقيقية... ونفع به بعمر طويل وعمل جليل جميل، وإن له الحسنى وزيادة.

أكرم عبد الوهاب الملا يوسف الموصلي

تقريض العلامة المحقق
عبد الهادي محمد الخرسة الدمشقي
حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وأحبابه وأتباعه.

ثم، أما بعد:

فقد طلب مني فضيلة الأستاذ المحقق ـ أبو البهاء نور الدين موسى بن الحاج ياسين الحسيني السامرائي ـ حفظه الله تعالى، الاطلاع على رسالة ـ وافي البيان في شرح الإرادة الجزئية عند الإنسان ـ لمولانا الشيخ بحر العلوم والفهوم خالد النقشبندي ذي الجناحين رضي الله عنه وعنا به وقدّس روحه ونور ضريحه فأجبته إلى طلبه فاطلعت عليها فوجدتها رسالة علمية اشتملت على قواعد عقدية وفوائد مهمة فيما يتعلق بالجزء الاختياري عند الإنسان وتفصيل القول في ذلك وبيان المذاهب فيه وفي الحقيقة نحن بحاجة في هذا الزمان الذي حجب كثير من أهله عن حقائق الإيمان العلمية والذوقية والكشفية إلى نشر هذه الرسائل وأمثالها ليقتبس العامة والخاصة من أنوار الفيض الإلهي على عقول وقلوب وأرواح وأسرار أولياء الله تعالى الكبار الذين امتزجت حقائق علم التوحيد بأنوارها في أرواحهم وأسرارهم فذاقوا التوحيد ذوقاً وشهدوا الوحدانية في الذات والصفات والأفعال شهوداً في عوالم الملك والملكوت فلم يثبتوا لغير

الله شَرِكة معه سبحانه في ذات أو صفة أو فعل.

وكان مما صاغوه لنا من القواعد وأخرجوه لنا من الفوائد من بين فرث الجبر ودم الاعتزال لبناً خالصاً سائغاً للشاربين لأهل الفطرة السليمة التي لم تتلوث بلوث البدع والضلالات، فأحق الله بهم الحق وأبطل بهم الباطل لأنهم من كلماته وحججه على خلقه، وانشرحت لذلك صدور أولي الألباب واطمأنت به قلوبهم، ثلاث قواعد:

1- القاعدة الأولى: السبب واجب ونفي التأثير عنه واجب:

السبب واجب إثباته شرعاً، وواجب نفي التأثير عنه عقيدة لأنه لا مؤثر عند الأسباب إلا الله تعالى لقيوميته وإمداده ولأنه هو الخلاق العليم.

2- القاعدة الثانية: من نفى الأسباب فقد عطل الحكمة، ومن أثبت لها التأثير فقد أشرك بالله تعالى.

3- القاعدة الثالثة: الله تعالى هو الخلّاق عند الأسباب وبلا أسباب، وهو الوهاب عند الأسباب وبلا أسباب، وهو الممدّ عند الأسباب وبلا أسباب، وهكذا جميع صفات الأفعال.

فمن لم يكن من أهل دائرة الوهب المطلق عن الأسباب فليتعرض لنفحات الله وفضله من دائرة الوهب المقيد بالأسباب خصوصاً أننا في دارِ الحكمةُ (أي الأسباب) فيها ظاهرة والقدرة فيها باطنة بخلاف دار الآخرة التي تكون فيها القدرة ظاهرة والحكمة باطنة، وإعطاء الله تعالى خلقه من طريق الحكمة والأسباب في هذه الدار محقق الوقوع بفضله وإمداده بخلاف إعطائه لهم من طريق القدرة وخرق العوائد والأسباب فهو ظني الوقوع للعامة، ومخصوص بالخاصة الذين خرقوا عوائد أنفسهم وخرقت لهم العوائد ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النِّسَاء: 78].

وإنني أرجو من الله تعالى أن ينفعنا خاصة وعامة عقلاء وعلماء وعارفين بهذا المؤلف الكبير مولانا خالد النقشبندي وأشياخه وخلفائه وأهل سلسلته ومؤلفاتهم وأن يفيض علينا وعلى العالمين من أسرارهم وأنوارهم وأن يكرمنا

بوراثتهم وأن يحفظنا بما حفظ به عباده الصالحين حساً ومعنىً ظاهراً وباطناً بفضله آمين.

وفي الختام جزى الله تعالى خيراً أخانا محقق هذه الرسالة على ما أضاف إليها من بيان وحواشٍ مفيدة نافعة وأثابه الله تعالى خيراً ونفع به آمين.

وصلى الله وسلم على النبي الأمي الفاتح الخاتم سيدنا محمد وعلى جميع النبيين وآلهم وأصحابهم وعلينا معهم وسلام على عباده الذين اصطفى والحمد لله رب العالمين

كتبه خادم العلم وأهله

عبد الهادي محمد الخرسة الدمشقي

عفا الله عنه

الإثنين 8 رمضان 1437هـ

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وبعد:

فهذه رسائل لمولانا خالد العثماني رضي الله عنه وأرضاه ونفعنا بعلومه وإمداده آمين.

أخذتها من كتاب المجد التالد في مكتوبات مولانا خالد رضي الله عنه تأليف الشيخ أسعد صاحب الدمشقي رحمه الله تعالى فشرحت فيها ما ظهر لي بيانه وتوضيحه للعيان كلفظة غريبة أو تخريج حديث أو بيان مجمل أو فتح مغلق أو جمع متفرق أو تحقيق مسألة وإيصالها للقارئ بأسهل أسلوب وأقرب طريق...

والله أسال أن يتقبل هذا العمل المتواضع ويجعله نافعا بين الناس وشفيعا لصاحبه يوم المعاد إنه على ما يشاء قدير وبعباده رؤوف رحيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

سندي الموصول بحبل مولانا خالد رضي الله عنه

أروي هذه الرسائل المباركة عن شيوخي حفظهم الله تعالى ورضي عنهم وهم على النحو التالي:

1) عن مسند العراق العلامة الشيخ نور الدين أكرم بن الشيخ عبد الوهاب بن العلامة محمد أمين بن العلامة محمد سعيد بن الملا يوسف الحمداني الموصلي عن الشيخ مسعود البامرني الموصلي عن والده بهاء الدين النقشبندي عن والده الشيخ محمد نور الدين الموصلي عن والده الشيخ طاهر العمادي عن الشيخ عبد الله الهري الدمشقي عن مولانا خالد ضياء الدين العثماني النقشبندي السليماني ولادة الدمشقي وفاة رضي الله عنه وعنهم أجمعين...

2) وعن العلامة الشيخ يحيى بن عبد الرزاق الغوثاني عن العلامة عبد القادر الراوي عن العلامة عبد الجبار الراوي عن العلامة الشيخ مصطفى كمال الدين النقشبندي عن والده الشيخ أبي بكر غياث الدين الأربيلي عن شيخه عثمان سراج الدين الطويلي عن حضرة مولانا خالد العثماني النقشبندي ﵁ وعنهم أجمعين...

3) وعن العلامة عمر موفق النشوقاتي عن العلامة عبد الرحمن بن عبد الحي الكتاني عن العلامة رافع بن طه العاني العراقي عن شيخه عبد الكريم بن حمادي الدبان التكريتي عن شيخه داود التكريتي عن شيخه عبد السلام الشواف البغدادي عن شيخه عيسى صفاء الدين البندنيجي عن حضرة مولانا خالد العثماني ﵁ وعنهم أجمعين...

4) وعن العلامة أحمد بن محمد علوي المالكي عن أبيه السيد محمد بن علوي المالكي عن والده محدث الديار الحجازية السيد علوي بن عباس المالكي المكي عن العلامة محمد زاهد الكوثري الحنفي عن والده الشيخ حسن بن علي الكوثري عن شيخه ضياء الدين أحمد بن مصطفى الكمشخانوي صاحب (رموز الحديث) عن شيخه شهاب الدين أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي ﵁ وعنهم أجمعين.

5) وعن العلامة محمد عبد اللطيف الفرفور عن والده الشيخ محمد صالح الفرفور الدمشقي عن شيخه صالح بن أسعد الحمصي عن شيخه بكري العطار عن شيخه حسن البيطار عن حضرة مولانا خالد ضياء الدين العثماني ﵁ وعنهم أجمعين...

6) وعن العلامة الشيخ محمد عبد الله آل الرشيد النجدي عن شيخه أحمد نصيب المحاميد الدمشقي عن شيخه عبد الفتاح بن محمد الخالدي المخزومي المعروف بأبي غدة الحلبي عن شيخه نجم الدين الكردي الأزهري عن والده الشيخ محمد أمين الكردي عن السيد عمر ضياء الدين الطويلي عن والده السيد عثمان سراج الدين الطويلي عن حضرة مولانا خالد العثماني ﵁ وعنهم أجمعين.

7) وعن العلامة الشيخ يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي عن شيخه المعمر حسين عسيران البيروتي عن السيد محمد عثمان سراج الدين الثاني عن والده محمد علاء الدين الطويلي عن والده السيد عمر ضياء الدين الطويلي عن والده السيد عثمان سراج الدين الأول الطويلي عن حضرة مولانا خالد العثماني رضي الله عنه وعنهم أجمعين. . .

8) وعن العلامة ماجد سعيد المكي عن الشيخ محمد ياسين الفاداني المكي عن السيد إسماعيل بن محمد سعيد الخطيب البغدادي عن شيخه علي الخوجه عن شيخه عبد السلام الشواف عن السيد محمود بن عبد الله الألوسي عن حضرة مولانا خالد العثماني رضي الله عنه وعنهم أجمعين. . .

9) وعن العلامة محمود سعيد ممدوح المصري عن شيخه محمد ياسين الفاداني عن شيخه أحمد الحجي الكردي الحلبي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن السيد عبد الحميد الألوسي عن أخيه محمود الألوسي الحسيني الحنفي المفسر البغدادي عن حضرة مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين.

10) وعن مفتي الديار المصرية العلامة الشيخ علي بن جمعة بن محمد الأزهري عن شيخه محمد ياسين الفاداني عن شيخه أحمد الحجي الدمشقي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن شيخه عبد الحميد الألوسي عن أخيه محمود الألوسي المفسر البغدادي الحسيني عن حضرة مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين. . .

11) وعن العلامة عمر بن حفيظ عن العلامة أكرم عبد الوهاب الموصلي عن العلامة عبد القادر الراوي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن شيخه عبد الحميد الألوسي عن أخيه محمود الألوسي المفسر البغدادي الحسيني عن حضرة مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين.

12) وعن العلامة خالد بن عبد الكريم التركستاني عن العلامة أكرم الموصلي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن شيخه عبد الحميد الألوسي عن أخيه محمود الألوسي المفسر البغدادي الحسيني عن حضرة مولانا أبي البهاء ضياء الدين

خالد النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين. . .

13) وعن العلامة عبد الرحمن الكتاني عن العلامة رافع بن طه العاني عن محمد أمين سراج التركي عن شيخه محمد زاهد الكوثري عن شيخه حسن بن عبد الله القسطموني عن شيخه أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه. . .

14) وعن العلامة محمد حمزة الكتاني المغربي عن العلامة عثمان سراج الدين الثاني عن والده السيد محمد علاء الدين النعيمي الحسيني النقشبندي الطويلي عن والده السيد عمر ضياء الدين الطويلي عن والده السيد عثمان سراج الدين الطويلي الأول الحسيني عن ذي الجناحين أبي البهاء مولانا خالد ضياء الدين العثماني السليماني النقشبندي دفين سفح جبل قاسيون بدمشق الشام. . .

15) وعن حضرة الشيخ أحمد الرقيمي المكي عن شيخه محمد ياسين الفاداني عن شيخه أحمد الحجي الحلبي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن والده السيد أبي بكر غياث الدين الأربيلي عن شيخه عثمان سراج الدين الطويلي عن حضرة مولانا خالد العثماني النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين. . .

16) وعن العلامة عمر بن حامد الجيلاني عن العلامة عبد الفتاح أبو غدة المدني عن العلامة عبد الحي الكتاني عن الشيخ أبي النصر الخطيب الدمشقي ومحمد سليم المسوتي الدمشقي كلاهما عن أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه. . .

17) وعن العلامة أحمد بن محمد نمر الخطيب عن العلامة محمد نمر الخطيب عن محمد مصطفى كمال الدين الأربيلي الحسيني النقشبندي الشافعي الأشعري عن شيخه عبد الحميد الألوسي عن أخيه السيد شهاب الدين أبي الثناء محمود بن السيد عبد الله الحسيني الحنفي البغدادي عن حضرة مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد العثماني المجددي السليماني النقشبندي دفين دمشق الشام. . .

18) وعن حضرة الشيخ محمد عبد الرحيم جاد بدر الدين الأزهري عن شيخه

محمد ياسين الفاداني المكي الحسني عن شيخه أحمد الحجي الحلبي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن شيخه عبد الحميد الألوسي عن أخيه محمود الألوسي عن حضرة ذي الجناحين مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد العثماني السليماني ثم الدمشقي النقشبندي الشافعي رحمهم الله تعالى أجمعين. . .

19) وعن العلامة سلمان بن عبد الفتاح أبو غدة الجدي عن العلامة عبد الرحمن الكتاني عن العلامة عبد الحي الكتاني عن أبي النصر الخطيب وأحمد بن إسماعيل البرزنجي كلاهما عن والد الثاني عن مولانا خالد الكردي النقشبندي رحمهم الله تعالى أجمعين. . .

20) وعن العلامة محمد أبو بكر باذيب عن العلامة عبد الرحمن الكتاني عن العلامة عبد الحي الكتاني عن الشيخ أبي النصر الخطيب عن محمد عمر الغزي عن مولانا خالد الكردي النقشبندي رضي الله عنه. . .

21) وعن العلامة طارق بن سردار المكي عن العلامة عبد السبحان نور الدين البرماوي المكي عن السيد علوي بن السيد عباس المالكي المكي عن العلامة الشيخ سلامة العزامي الأزهري عن شيخه العارف بالله تعالى محمد أمين الكردي النقشبندي عن السيد الجليل عمر ضياء الدين الطويلي عن والده السيد الجليل العارف بالله تعالى عثمان سراج الدين الطويلي النقشبندي عن حضرة مولانا خالد النقشبندي. . .

22) وعن العلامة مالك السنوسي عن العلامة أكرم الموصلي عن السيد كمال الدين مصطفى النقشبندي عن السيد عبد الحميد الألوسي عن أخيه السيد محمود شهاب الدين الحسيني عن حضرة مولانا خالد النقشبندي. . .

23) وعن العلامة حامد البخاري المدني عن العلامة عبد الفتاح أبو غدة عن عبد الحفيظ الفاسي عن يوسف بن نعمان السويدي عن السيد عبد الحميد الألوسي عن أخيه السيد محمود شهاب الدين الحسيني عن حضرة مولانا خالد النقشبندي.

24-33) وعن العلامة عبد المجيد النعيمي والعلامة عمر الصباغ الدمشقي

والعلامة علي توفيق النحاس والعلامة أحمد ممدوح المصري والعلامة محمد رفيع العثماني والعلامة محمود سراج المكي والعلامة ميعاد شرف الدين الكيلاني والعلامة الحبيب زين بن سميط المدني والعلامة محمد تقي العثماني والعلامة أسامة العاني كلهم عن العلامة أكرم بن عبد الوهاب الموصلي عن عبد القادر الراوي عن العلامة عبد الجبار الراوي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن شيخه عبد الحميد الألوسي عن أخيه محمود الألوسي عن حضرة ذي الجناحين مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد العثماني السليماني ثم الدمشقي النقشبندي الشافعي رحمهم الله تعالى أجمعين . . .

34) وعن العلامة عبد المجيد بن عبد الحميد الذيباني عن العلامة أحمد الغماري عن عبد المجيد الشرنوبي الأزهري عن أحمد ضياء الكمشخانوي عن شيخه أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه . . .

35) وعن العلامة علي أحمد أبو العيش عن بدر الدين الحسني عن محمد أبو الخير عابدين عن محمد علاء الدين عابدين عن محمد أمين عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه . . .

36) وعن العلامة محمد أبو الهدى اليعقوبي عن عبد العزيز عيون السود عن عمر حمدان المحرسي عن يوسف بن إسماعيل النبهاني عن محمد أبو الخير عابدين عن محمد علاء الدين عابدين عن محمد أمين عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه

37) وعن العلامة محمد صالح الغرسي عن محمد نمر الخطيب عن محمد الطاهر بن عاشور عن محمد العزيز بو عتور العثماني عن يوسف بن بدر الدين الحسني عن محمد أمين عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه . . .

38) وعن العلامة الحبيب أبي بكر المشهور عن عبد القادر السقاف عن عبد الفتاح أبو غدة عن محمود رشيد العطار عن بكري بن حامد العطار عن

أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه...

39) وعن محمد أنور البدخشاني عن محمد يوسف البنوري عن خليل جواد الخالدي عن نعمان الألوسي عن محمود الألوسي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه...

40) وعن محمد عبد الحليم النعماني عن عبد الفتاح أبو غدة عن عيسى البيانوني عن محمد بدر الدين الحسني عن محمد أبو الخير عابدين عن محمد علاء الدين عابدين عن محمد أمين عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه...

41) وعن العلامة الحبيب علي عيديد عن حسن المشاط عن محمد زاهد الكوثري عن شيخه حسن بن عبد الله القسطموني عن شيخه أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه...

42) وعن العلامة عبد القادر الراوي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن والده السيد أبي بكر غياث الدين الأربيلي عن شيخه عثمان سراج الدين الطويلي عن حضرة مولانا خالد العثماني النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين...

43) وعن العلامة عبد الحميد شقلاوة عن أبيه عبد المجيد شقلاوة عن شيخه مصطفى النقشبندي عن والده السيد أبي بكر غياث الدين الأربيلي عن شيخه عثمان سراج الدين الطويلي عن حضرة مولانا خالد العثماني النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين...

44) وعن العلامة رافع بن طه العاني عن شيخه عبد الكريم بن حمادي الدبان التكريتي عن شيخه داود التكريتي عن شيخه عبد السلام الشواف البغدادي عن شيخه عيسى صفاء الدين البندنيجي عن حضرة مولانا خالد العثماني رضي الله عنه وعنهم أجمعين...

45) وعن العلامة نوري بن اسماعيل الجنابي عن بكر بن حسين الرشيدي عن عبد الكريم بياره المدرس عن عبد الفتاح أبو غدة عن يوسف الدجوي عن

محمد بن سالم طموم المصري عن أحمد الكمشخانوي عن أحمد الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي ﵁...

46) وعن العلامة كمال الدين الطائي عن العلامة طاهر بن حسين البرزنجي عن عبد الكريم بياره المدرس عن عبد الفتاح أبو غدة عن أبي النصر خلف الحمصي عن أبيه محمد سليم الحمصي عن علاء الدين بن عابدين عن أبيه محمد أمين بن عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي ﵁...

47) وعن العلامة ابراهيم الإحسائي عن مولانا الحاج محمود الأوفى عن مولانا علي حيدر الاخسخوي عن مولانا علي رضا البزاز عن مولانا خليل نور الله الزغروي عن مولانا محمد مصطفى عصمت غريب الله عن مولانا عبد الله المجاور في بلد الله عن مولانا محمد خالد ضياء الدين العثماني المجددي النقشبندي الشافعي ﵁...

48) وعن العلامة الشريف عباس بن الحاج فاضل السامرائي عن العلامة عبد الله النقشبندي عن والده مصطفى النقشبندي عن والده السيد أبي بكر غياث الدين الأربيلي عن شيخه عثمان سراج الدين الطويلي عن حضرة مولانا خالد العثماني النقشبندي ﵁ وعنهم أجمعين...

49) وعن العلامة محمد أحمد حجود المغربي عن ماجد درويش عن عبد الملك السعدي عن عبد العزيز السالم السامرائي عن أحمد الراوي عن عبد الحي الكتاني عن الشهاب أحمد البرزنجي عن أبيه إسماعيل عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي ﵁...

50) وعن العلامة محمد بن حماد الصقلي المغربي عن عمر حمدان المحرسي عن يوسف بن إسماعيل النبهاني عن محمد أبو الخير عابدين عن محمد علاء الدين عابدين عن محمد أمين عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي ﵁...

51) وعن العلامة محمد فؤاد طه الزبداني عن بدر الدين الحسني عن محمد أبو الخير عابدين عن محمد علاء الدين عابدين عن محمد أمين عابدين عن

حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه . . .

52) وعن العلامة ياسين عيد الباري الدمشقي عن العلامة محمد نمر الخطيب عن مولانا الحاج محمود الأوفى عن مولانا علي حيدر الاخسخوي عن مولانا علي رضا البزاز عن مولانا خليل نور الله الزغروي عن مولانا محمد مصطفى عصمت غريب الله عن مولانا عبد الله المجاور في بلد الله عن مولانا محمد خالد ضياء الدين العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه . . .

53) وعن العلامة رحمة الله عبد الغني المدني عن محمد أنور البدخشاني عن محمد يوسف البنوري عن خليل جواد الخالدي عن نعمان الألوسي عن محمود الألوسي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه .

54) وعن العلامة كياهي الحاج عبد الرزاق الاندنوسي عن محمد ياسين الفاداني عن شيخه أحمد الحجي الكردي الحلبي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن السيد عبد الحميد الألوسي عن أخيه محمود الألوسي الحسيني الحنفي المفسر البغدادي عن حضرة مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين .

55) وعن العلامة حاتم بن عارف العوني عن أكرم الموصلي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن السيد عبد الحميد الالوسي عن أخيه محمود الألوسي الحسيني الحنفي المفسر البغدادي عن حضرة مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين . . .

56) وعن العلامة محمد عبد الرحمن السقاف عن العلامة عبد القادر السقاف عن عبد الفتاح أبو غدة عن عبد القادر شلبي عن عبد الله بن صوفان القدومي عن سليم بن ياسين العطار عن أبي الثناء محمود الألوسي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه . . .

57) وعن العلامة موسى بن أحمد الباقوي عن محمد ياسين الفاداني عن عبد الكريم الشيخلي عن نعمان الألوسي عن عيسى صفاء الدين البندنيجي

عن حضرة مولانا خالد العثماني ﵁ وعنهم أجمعين. . .

58) وعن العلامة يوسف العتوم الأردني عن علي الدقر عن بدر الدين الحسني عن أحمد بن إسماعيل البرزنجي عن أبيه إسماعيل عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي ﵁. . .

59) وعن العلامة أسامة الأزهري عن العلامة محمد عبد الله آل الرشيد عن عبد القادر الراوي عن شيخه مصطفى النقشبندي عن السيد عبد الحميد الألوسي عن أخيه محمود الألوسي الحسيني الحنفي المفسر البغدادي عن حضرة مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد النقشبندي ﵁ وعنهم أجمعين. . .

60) وعن العلامة إدريس بن محمد بن جعفر الكتاني عن عبد الحي الكتاني عن الشيخ أبي النصر الخطيب الدمشقي ومحمد سليم المسوتي الدمشقي كلاهما عن أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي ﵁. . .

61) وعن العلامة عبد الله بن ناجي المخلافي عن العلامة أكرم الموصلي عن عبد القادر الراوي عن عبد الجبار الراوي عن مصطفى النقشبندي عن السيد عبد الحميد الألوسي عن أخيه محمود الألوسي الحسيني الحنفي المفسر البغدادي عن حضرة مولانا أبي البهاء ضياء الدين خالد النقشبندي ﵁ وعنهم أجمعين.

62) وعن العلامة نزار الخطيب الدمشقي عن محمد صالح الفرفور عن شيخه صالح بن أسعد الحمصي عن شيخه بكري العطار عن شيخه حسن البيطار عن حضرة مولانا خالد ضياء الدين العثماني ﵁ وعنهم أجمعين. . .

63) وعن العلامة محمد مطيع الحافظ عن عبد الكريم المدرس عن عبد الفتاح أبو غدة عن أمجد الزهاوي عن أبي المعالي محمود شكري الألوسي عن عبد السلام الشواف عن عيسى صفاء الدين البندنيجي عن حضرة مولانا خالد العثماني ﵁ وعنهم أجمعين. . .

64) وعن العلامة أحمد الحبشي عن محمد ياسين الفاداني عن أحمد عاصم

الكيلاني عن أبيه الشريف عبد الرحمن النقيب الكيلاني عن عبد الغني الغنيمي عن محمد أمين عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه. . .

65) وعن العلامة محمد الفاروق الحنبلي عن أكرم الموصلي عن الشيخ الدكتور سعدالله البرزنجي عن شيخه عبدالكريم بن حمادي الدبان عن العلامة السيد داود التكريتي عن عبدالسلام الشواف البغدادي عن العلامة عيسى صفاء الدين البندنيجي عن الولي الكبير العلامة مولانا خالد النقشبندي رضي الله عنه. . .

66) وعن العلامة حسن حسين باسندوة عن عمر حمدان المحرسي عن يوسف بن إسماعيل النبهاني عن محمد أبو الخير عابدين عن محمد علاء الدين عابدين عن محمد أمين عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه. . .

67) وعن العلامة نجاح عوض صيام المصري عن محمد ياسين الفاداني عن محمد بخيت المطيعي عن شيخه ضياء الدين أحمد بن مصطفى الكمشخانوي عن شيخه شهاب الدين أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي رضي الله عنه وعنهم أجمعين.

68) وعن العلامة المفتي أبي الفضل عبد الرحيم السندي عن العلامة عبد الصمد ميتلو الحنفي السندي عن الفقيه تاج محمد أريجوي عن محمد عبدالباقي اللكنوي الأنصاري المدني عن عبد الرحمن النقيب الكيلاني عن العلامة عيسى صفاء الدين البندنيجي عن الولي الكبير العلامة مولانا خالد النقشبندي رضي الله عنه. . .

69) وعن العلامة محمد إبراهيم عبد الباعث الكتاني عن عبد الله بن الصديق الغماري عن بدر الدين الحسني عن محمد أبو الخير عابدين عن محمد علاء الدين عابدين عن محمد أمين عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه. . .

70) وعن العلامة حامد الكاف المكي عن حسن المشاط عن محمد العربي

العزوزي عن محمد أبو الخير عابدين عن محمد علاء الدين عابدين عن محمد أمين عابدين عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه . . .

71) وعن العلامة محمد أمين الهرري عن محمد ياسين الفاداني عن شيخه محمد زاهد الكوثري عن شيخه حسن بن عبد الله القسطموني عن شيخه أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه . . .

72) وعن العلامة أسامة التيدي عن أكرم الموصلي عن مصطفى النقشبندي عن والده الشيخ أبي بكر غياث الدين الأربيلي عن شيخه عثمان سراج الدين الطويلي عن حضرة مولانا خالد العثماني النقشبندي رضي الله عنه وعنهم أجمعين . . .

73) وعن العلامة الياس العربي الجزائري عن رافع العاني عن محمد أمين سراج عن ابراهيم الإحسائي عن السيد محمد عثمان سراج الدين الثاني عن والده محمد علاء الدين الطويلي عن والده السيد عمر ضياء الدين الطويلي عن والده السيد عثمان سراج الدين الأول الطويلي عن حضرة مولانا خالد العثماني رضي الله عنه وعنهم أجمعين . . .

74) وعن العلامة محمد أمين سراج التركي عن شيخه محمد زاهد الكوثري عن شيخه حسن بن عبد الله القسطموني عن شيخه أحمد بن سليمان الأروادي عن حضرة مولانا خالد العثماني المجددي النقشبندي الشافعي رضي الله عنه وهو يروي عن شيوخ الإسلام منهم:

1 ـ الشاه عبد العزيز الدهلوي عن والده الشاه أحمد ولي الله الدهلوي الهندي عن شيخه أبي طاهر الكوراني المدني عن حسن العجيمي المكي عن عيسى الثعالبي الجعفري المغربي عن سلطان المزاحي عن أحمد بن خليل السبكي عن نجم الدين الغيطي عن القاضي زكريا الأنصاري رضي الله عنه وعنهم أجمعين . . .

2 ـ والعلامة شمس الدين محمد الوسيط الكزبري الدمشقي الشافعي عن

والده الشيخ عبد الرحمن الكبير الكزبري عن شيخه عبد الغني بن إسماعيل النابلسي عن شيخه نجم الدين محمد الغزي عن والده الشيخ محمد بدر الدين الغزي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن أمير المؤمنين في الحديث الأستاذ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني عن شيخه شمس الدين محمد بن علي القرشي عن شيخه أبي محمد عبد الله بن حجاج الكشفوي عن شيخه حسين بن علي السغناقي عن شيخه حافظ الدين البخاري عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي عن برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني عن ضياء الدين محمد بن الحسين البندنيجي عن علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد السمرقندي عن صدر الإسلام أبي اليسر محمد بن محمد البزدوي عن إسماعيل بن عبد الصادق عن عبد الكريم بن موسى البزدوي عن العلامة إمام أهل السنة أبي منصور محمد بن محمد بن الحسن الماتريدي رحمه الله تعالى صاحب الطائفة المنصورة عند أهل السنة والجماعة وقد انتشر ذكره بين أهل الحق واليقين رحمهم الله تعالى حتى أصبح شعاراً للإسلام الطاهر من الزيغ والضلالة فجزاه الله تعالى خير الجزاء ونفعنا بعلومه وأمداده آمين.

3 ـ والعلامة محمد قسيم السنندجي عن الملا عبد القادر الكوراني عن المحقق محمد وسيم عن الحاج زكريا الكوراني عن الملا محمد المدني المعمر عن الحافظ أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي الشافعي عن القاضي زكريا بن محمد الأنصاري ﷺ وعنهم أجمعين. . .

4 ـ والعلامة عبد الرحيم البرزنجي الأربيلي الشافعي عن شيخه جرجيس الأربيلي الرشادي الموصلي عن شيخه صبغة الله الحيدري البغدادي عن والده الشيخ إبراهيم الحيدري عن والده الشيخ حيدر البغدادي عن والده الشيخ أحمد الملقب بالشعراني عن شيخه عبد الملك العصامي عن والده الشيخ جمال الدين محمد بن عصام الإسفراييني عن الحافظ أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي عن الحافظ جلال الدين السيوطي عن العلامة تقي الدين الشمني عن شمس الدين السنباطي عن عز الدين بن جماعة عن الفرمنتي عن عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي عن عبد الله البيضاوي عن محمد بن الحسين

الأرموني وأبي الثناء سراج الدين محمود الأرموني كلاهما عن فخر الدين الرازي عن والده ضياء الدين عمر الرازي ومجد الدين الجيلي كلاهما عن حجة الإسلام محمد الغزالي عن إمام الحرمين عبد الملك الجويني عن والده عبد الله الجويني عن والده يوسف الجويني عن أبي إسحاق إبراهيم الإسفراييني عن أبي الحسن الباهلي عن إمام أهل السنة أبي الحسن علي الأشعري رحمه الله تعالى صاحب الطائفة المنصورة عند أهل السنة والجماعة وانتشر ذكره بين العباد والبلاد حتى أصبح شعارا للإسلام يضيء للعالمين النور والعرفان والغيرة على دين الله تعالى ونصرة الحق المبين ورد كيد الزائغين عن طريق الصواب وتطهير عامة المسلمين من البدع والضلال فجزاه الله تعالى خير الجزاء ونفعنا بعلومه وإمداده آمين. . .

5 ـ والشاه عبد الله المعروف بغلام علي الدهلوي عن السيد حبيب الله المظهري العلوي عن السيد نور محمد البدواني عن السيد محمد سيف الدين الهندي عن السيد محمد المعصوم الفاروقي عن والده مجدد الألف الثاني الإمام الرباني سيدي أحمد الفاروقي السرهندي الهندي وهو عن مولانا محمد الباقي وهو عن مولانا محمد الامكنكي وهو عن مولانا محمد درويش وهو عن مولانا محمد زاده الوخش وهو عن مولانا عبيد الله الأحراري وهو عن مولانا يعقوب الجرخي وهو عن مولانا القطب الأعظم وإمام هذه السلسة المعظمة حضرة الشريف بهاء الدين محمد البخاري الشهير بشاه نقشبند ﵁ وأرضاه ونفعنا بعلومه وإمداده آمين. . .

وهو صاحب الطريقة النقشبندية المباركة التي لها انتشار واسع في العالم الإسلامي ولها فروع كثيرة واتصالات متنوعة بأصحاب الخرقة النبوية الشريفة وهو يرويها عن مولانا السيد أمير كلال الحسيني وهو عن حضرة مولانا محمد بابا السماسي وهو عن مولانا علي الرامتيني وهو عن حضرة مولانا محمود أنجير فغنوي وهو عن حضرة مولانا عارف ريوكري وهو عن حضرة مولانا عبد الخالق الغجدواني وهو عن حضرة مولانا السيد يوسف الهمداني الحسني وهو عن حضرة مولانا أبي علي الفارمدي وهو عن حضرة مولانا أبي القاسم

الكركاني وهو عن حضرة مولانا أبي عثمان المغربي وهو عن حضرة مولانا أبي علي الكاتب وهو عن حضرة مولانا أبي علي الروذباري وهو عن حضرة مولانا أبي القاسم الجنيد البغدادي عن حضرة مولانا سري السقطي عن حضرة مولانا المنسوب إلى أهل البيت الأطهار عليهم السلام وهو يروي عن إمامين من أئمة الهدى والدين رحمة الله تعالى على الجميع.

أحدهما: عن الإمام الرباني نقيب الأشراف في مدينة طوس الخراسانية سيدي علي الرضا عن أبيه الإمام الرباني الشريف موسى الكاظم عن أبيه الإمام الرباني الشريف جعفر الصادق رضي الله عنهم ونفعنا بعلومهم وأمدادهم آمين. . .

ثانيهما: عن مولانا الشيخ داود الطائي عن مولانا الشيخ حبيب العجمي عن سيد التابعين الإمام الرباني ربيب البيت العلوي سيدي الشيخ الفقيه حسن البصري عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ونفعنا بعلومه وأمداده آمين. . .

ويروي الإمام الرباني نقيب الأشراف السيد جعفر الصادق رضي الله عنه وهو أخذ الخرقة النبوية الشريفة عن إمامين كريمين من أئمة الهدى واليقين رحمة الله تعالى على الجميع. . .

أحدهما: عن أبيه الإمام الرباني الشريف محمد الباقر عن أبيه الإمام الرباني الشريف علي زين العابدين عن أبيه الإمام الرباني الشريف أبي عبد الله الحسين سبط رسول الله ﷺ عن أبيه أمير المؤمنين الشريف علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عن ابن عمه إمام المرسلين وسيد الخلق أجمعين الشريف محمد رسول الله ﷺ عن الأمين جبريل عليه السلام عن الله تعالى الكريم الوهاب جل في علاه. . .

ثانيهما: عن الإمام الرباني الفقيه سيدي القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني عن الصحابي الجليل سلمان الخير عن حضرة مولانا خليفة رسول الله ﷺ الشريف عبد الله بن عثمان المكي الشهير بأبي بكر الصديق المدني عن نبي الأمة سيدنا وإمامنا وشفيعنا وقائدنا وناظر أمورنا في الدنيا والآخرة الشريف محمد بن عبد الله رسول الإنسانية الأعظم صاحب الخلق

الكريم والمعجزة الخالدة على مر العصور وخاتم الرسل أجمعين.

صلى الله تعالى عليه وسلم عن الأمين جبريل عليه السلام عن رب العزة جل في علاه...

قال الإمام الرباني محمد أبو الهدى الصيادي رحمه الله تعالى في كتابه سلاسل القوم ما نصه:

ذكر بعض الأفاضل أن الشيخ حبيباً العجمي الذي تقدم ذكره العالي في السند الأول قبل أن يكمل فطامه في الطريق على يد الإمام الحسن البصري كان لبس خرقة من الإمام أبي بكر محمد بن سيرين وهو من أنس بن مالك رضي الله عنه وهو من رسول الله ﷺ انتهى.

وقال أيضا رحمه الله تعالى: وقد صح أن سلمان تلقى علم الباطن عن أمير المؤمنين علي وهو من ابن عمه ﷺ فلا فرق إذا الكل راجع إليه صلوات الله عليه وسلامه ما دام ملك الله قائماً... انتهى

وقال كاتب هذه السطور عفا الله عنه آمين...

اللهم أسألك أن تجعل هذه الأيادي المباركة المبسوطة المتشابكة المصافحة متصلة فيك وبحبلك المتين الذي لا ينقطع ومحصنة بحصنك الحصين الذي لا ينصدع وأفض علينا من بركاته واسلك بنا مسالك كرامته واجعل من يتصل بهذه الخرقة الشريفة ويحافظ على هذا العهد الشريف مقربا إليك وحاضراً دائما في حضرتك المقدسة واقرن بفاتحة السعادة الآمال المرجوة واختم بالشهادة الآجال المكتوبة لدى أهل هذا العهد وأصحاب هذه الخرقة النبوية الشريفة ومن دخل في سلكها واتصل بها ونشرها بين العباد إنك على كل شيء قدير تقبَّل منا هذا العمل المتواضع واجعله نافعاً بين عبادك يا أرحم الراحمين آمين...

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصَّافات: 180-182]... سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك...

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله الذي تفضَّل علينا بالوجود من بعد العدم وألهمنا العلم والعرفان ونشكره على كشفه لنا حجب الأسماء والصفات في مرتبتي الظهور والبطون حتى نستعين به على بيان الأمور المشكلة المخفية التي تحتها سبل التوفيق والرشاد ونصلي ونسلم بإمداد قدرته الفياضة وإرادته القوية السيارة في سرّ الوجود على النور الأول الذاتي وسره المصون الساري في ملكه وملكوته سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين.

وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته النجوم الغرر الميامين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن أشرف ما يصرف العبد عمره في العلم الشريف الذي يظهر عنصره اللطيف ويبين جسمه الكثيف وبينهما أمر خفيف لا يطلع عليه إلا من كان له قدم صدق في التوحيد الذي يرفع منشوره ويوضح بيانه ومقدوره ويعطي محبوبه ويحرم مكروه من دون ظلم وانتقام مما أدى إلى اختلاف مفهومه وإشكال مسؤوله حتى أظلم الليل على نوره وغاب أصله ودق فرعه حتى حار السائل في طريقه وألمّ به القنوط ولكن أجمع شمله وتوجه نوعه واتجه جنسه نحو العليم القادر جل جلاله واستغاث به على كشف غمته وبرز سره المنور ليرتوي قلبه الظمآن فاستجاب الحق تعالى وأنار له الطريق وهيأ له متاع السلوك حتى يتخلص من شائبة الظلم والحيرة وينتهي من الشك والارتياب وأفاض عليه من كوثر إمداده الفائق حتى ينير لغيره سبل التوفيق بأدلة القناعة المرتبطة بالرأي السديد والعقل النجيح الصائب ومنحه بأشعة لآلئ العلوم حضرة قطب العارفين وغوث الواصلين الوارث المحمدي والفرد الجامع المجددي مولانا الشيخ

خالد العثماني النقشبندي قدس الله سره فاغترف أكثر الموفقين من بحر علمه الزاخر في أثناء قراءة العقائد النسفية الفاخرة فاستمدوا منه ما يكشف لهم تلك النقاب الخافية التي لا ينزل ميدانها إلا بطل له براعة في الحركة ووقت الاستخدام.

وانتهى الأمر إلى مسألة الإرادة الجزئية عند الإنسان التي اختلف فيها العلماء الكرام ﵃ قديما وحديثا حتى طال الأمد في بيانها وتبيانها مما أدى إلى مفاتحة هذا الضرغام ﵁ في حل نقاب هذه المسألة ضمن رسالة مختصرة خالية عن الإطناب لقصر همم الطالبين في هذا الزمان عن إدراك معارج بعض ما يمليه من العلوم والعرفان.

فتفضل عليهم بذلك لمزيد حلمه ومنحهم بما هنالك لوفور كرمه العالي بعبارة واضحة تحل ما أشكل وتزحزح عن الأفهام ما خفي وأغمض وكان أكثرهم طلبا وأشدهم إلحاحاً القادة العظام كالشيخ عبد الرحمن الكزبري والشيخ الألوسي والشيخ عبد الرحمن الطيبي والشيخ حسين أفندي المرادي مفتي الشام والشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين أمين الفتوى فيها والشيخ عمر المجتهد والشيخ حسن البيطار والشيخ حسن الشطي ﵃ وغيرهم كثير لا يسع المجال لذكرهم...

وهذه الرسالة القيمة الثمينة القدر والمقدار قد اطلعنا عليها من خلال مكتوبات الإمام ﵁ التي جمعها الشيخ أسعد صاحب رحمه الله تعالى في مجلد سمّاه ("بغية الواجد" أو مكتوبات مولانا خالد ﵁) المكتوب التاسع: في تحقيق مسألة الإرادة الجزئية الموسومة بالعقد الجوهري في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري ﵄.

وذكر الشيخ أسعد صاحب رحمه الله تعالى لهذه الرسالة شروحا منها (السمط العبقري في شرح العقد الجوهري) للعلامة عبد الحميد النعيمي (﵁) وكذلك شرحها العلامة النحرير إبراهيم الحيدري (﵁) وغيرهما وقد طبعا وانتشرا في المكتبات العربية والفارسية والهندية ولم يعد طبع مثل هذه الرسائل وشرحها وحيازتها في مكتبات خاصة عند المعتنين بهذا الأسلوب والذوق

العلمي المخصوص عند أهل الاختصاص مما حدا بي إلى كتابة شيء بسيط على الرسالة المرقومة وبيان بعض ما أغمض على كثير من طلبة العلم في زماننا وإيصال الفهم الصحيح للألفاظ المتعامل بها العلماء فيما بينهم كالسلف والخلف والتفويض والتأويل وغيرها وإخراج الرسالة بوجه جديد يختلف عن كل ما يصل إلى الذهن من الصعوبة والتعقيد في اللفظ والأسلوب البلاغي وارتفاع المستوى في الفهم والإدراك وكأنه تحقيق بصورة شرح للموضوع لاشتمالهما في نفس المكتوب. . .

وقد قدَّمت الرسالة بترجمة وجيزة للمصنف رحمه الله تعالى حتى يتم الخير والعطاء ويبارك الله تعالى بهذا المكتوب ويجعله مفهوما لدى القراء وأن يهب التأويل في قلوبهم عند وجود الزلل ويقبله بالرضا ويجازي كل من اشتغل فيه داخلا وخارجا الجزاء الأوفى إنه على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. . .

* * *

ترجمة المصنف رحمه الله تعالى

هو الإمام الكبير والمرشد القدير العارف بالله تعالى حضرة مولانا خالد بن أحمد بن حسين ﵁ من عشيرة الجاف الميكائيلي الذي يتصل نسبه بالخليفة الراشد عثمان بن عفان ﵁ وأرضاه ولد ﵁ في سنة ألف ومائة وثلاث وتسعين للهجرة في ناحية قره داغ بمحافظة السليمانية ونشأ هناك ودخل سلك الدراسة الشرعية على أيدي العلماء الأعلام كالسيد عبد الكريم وأخيه السيد عبد الرحيم البرزنجي وصبغة الله الزياري ﵃ وكان مثلاً في الفهم والإدراك واستيعاب المادة الدراسية حتى أعجب به أساتذته فأجازوه بالإجازة العلمية وجعلوه مدرسا في مدرستهم الشرعية المشهورة الآن (ببابا علي) فأجاد التدريس وأفاد الأذكياء بما عنده وما حصل عليه من العلوم ثم سافر إلى بيت الله الحرام لقضاء الحج وزيارة الحبيب المصطفى ﷺ وهناك جاء البشير بأنه سيصل إلى مراده من وجود مرشد روحاني كامل في الإرشاد النبوي الذي يجعله راضيا وهو في قمة المصائب والمحن لأنها من الله تعالى يفعل في ملكه ما يشاء ويختار ويستقبل العبد ما يطرأ عليه بالامتثال. . .

وعندما أكمل ما وجب عليه من فرض الحج ونفله رجع إلى بلده العزيز وبعد فترة عد عدة السفر إلى بلاد الهند لأن فيها المرشد الكبير والعلم الشهير في الإرشاد والتمكين سيدي عبد الله الدهلوي ﵁ وأرضاه وعندما وصل هناك سلك طريقه حتى وصل إلى درجة العرفان فأجازه بإبلاغ هذا الحال النبوي إلى الناس ورجع إلى العراق ببشائر النور والهدى حتى غمرت الديار العراقية بها وخصوصا السليمانية وجاءه الناس من كل فج عميق وأصبح قبلة للدارسين في علمي الظاهر والباطن وتخرج على يده الشريفة الكريمة خلق كثير لأنه كان كنزاً تشع منه الأنوار والبركات توفي في بلد الغربة عن الأهل والأحباب دمشق الشام ودفن بجبل قاسيون سنة ألف

ومائتين واثنتين وأربعين من الهجرة وله ذرية طيبة من ذكور وإناث فنسأل الله لهم التوفيق ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتاب الحدائق الوردية والمجد التالد وأصفى الموارد وغيرهم انتهى...

* * *

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وافي البيان لمولانا خالد النقشبندي

الحمد لله فاطر السماوات والأرض وخالق العباد وما يعلمون الذي إذا أراد شيئا إنما يقول له كن فيكون، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خير أهل الوبر والمدر وعلى آله وصحبه هداة طريقته الوسطى بين الجبر والقدر.

أما بعد:

فاعلم أرشدك الله تعالى أن أهل القبلة أطبقوا قاطبة بل الفلاسفة وأكثر المليين أيضاً أنه لا مؤثر فيما سوى أفعال الحيوانات من الموجودات إلا الله الواحد تبارك وتعالى[1]...

وأفعال الحيوانات[2]: منها الطبيعيات[3] ولا خلاف في مخلوقيتها له تعالى أيضاً سواء كانت من الأفعال المشعور بها كالمرض والصحة والنوم واليقظة أو من غير المشعور بها كالنمو وهضم الطعام...

---

(1) قال الإمام الخربوتي في شرحه لهذه الرسالة ما نصه:
(اعلم أن طالبي إدراك حقائق الأشياء إن التزموا ملة من الملل فهم (المليون) فإن كان إدراكهم الحقائق بطريقة البحث والنظر وترتيب المقدمات فهم (المتكلمون) وإن كان بطريقة التصفية والرياضة فهم (الصوفيون) وإن لم يلتزموا ملة من الملل فهم (الفلاسفة) فإن كان إدراكهم بطريق البحث والنظر فهم (المشائيون) وإن كان طريق التصفية والرياضة فهم (الإشراقيون).
فالمليون: يدخل فيهم اليهود والنصارى على اصطلاح أهل الكلام وإن لم يدخل في المتكلمين على الظاهر) انتهى وتأمل.

(2) معناها: كل جسم نام ذي إحساس سواء كان من الأعيان كالأرض والسماء أو من الأغراض والصفات.

(3) معناها: وهي عبارة عن القوة السارية في الأجسام بها يصل الجسم إلى كماله الطبيعي.

ومنها الاختيارات وإنما النزاع فيها فقط[1] فذهبت الجبرية إلى أنها بقدرة الله تعالى بلا قدرة من العبد[2].

---

(1) وهذه مسألة اختلفت فيها الفرق الصائبة والمخطئة حتى أصبحت من المسائل العويصة التي كثر الكلام فيها وكتبت المصنفات والرسائل في تخريج أصلها وبيان حكمها فمنهم من تشدد فيها وأورد فيها من القيود ما ليس منها وأخرجها عن حدها فضل الطريق إليها وما وصل إلى ساحلها ومنهم من عرفها ولم يستطع بيانها لدقة مخرجها فأنحل وكان تارة مع التشدد وتارة مع الوسط ولم يوضح أمره وهو في حال الاضطراب ومنهم من وصل إلى مدينتها ووصفها على ما هي ولكن يحتاج إلى فهمه قلب سليم وإدراك صادق ليس له غرض إلا الوصول إلى الحقيقة فسوف تكون أمامه واضحة لا غموض فيها فالذي يجب أن يعلم قبل الخوض في هذه المسألة المهمة هو معرفة الواجب والحقيقة فإذا فهم فهما صحيحا سليما من السقم كان مفتاحا للدخول على مدينة الإرادة والتجول في أحيائها الضرورية والاختيارية والتمييز بين ما يتعلق بها وما يوصف من قدرها بقدر الاستطاعة. انتهى والله تعالى أعلم.

(2) ذهبت الجبرية إلى أن أفعال العباد بقدرة الله تعالى لا قدرة للعبد فيها وهذا يعني سلب الاختيار عن الإنسان وجعله مسيرا في الحياة وهذا المفهوم خاطئ لمخالفته النصوص والآثار والأخبار التي وردت في حقه من القرآن والسنة وأصحاب الجبر كان اعتمادهم على القدرة الظاهرة فيهم في النظر إليها وترك النظر لما فيها من الحكمة التي تثبت حرية الاختيار في الدنيا كذنب ارتكبه العبد فسلب منه الفهم حتى يتعقل الأشياء ويعرفها على حقيقتها ولكن ابتعد هو باختياره عن الحقيقة فابتعدت الحقيقة عنه لأنه لا يريد النور ويزعم أنه مجبور على الظلام وهو باطل بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الرُّوم: 30]. وقال الله تعالى في الحديث الذي يرويه عنه رسول الله (ﷺ): (وأني خلقت عبادي حنفاء كلهم وأنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرَّمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطان) رواه مسلم وأحمد من حديث عياض المجاشعي رحمه الله تعالى وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتجون البهيمة هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدعونها قالوا: يا رسول الله أفرأيت من يموت وهو صغير؟ قال الله أعلم بما كانوا عاملين) انتهى. إذن: فالهداية هي كرم من البارئ ﷻ لابن آدم حتى يعرف الحق ويسعى إليه من حين ولادته في الدنيا وإلى انتقاله إلى الآخرة وتتجلى هذه الهداية بنعمتين هما.

فالنعمة الاولى: أن الله ﷻ فطر الإنسان إلى التوجه بالإيمان إلى الخالق سبحانه وتعالى وعدم الركون إلى الانفعالات النفسية المختلفة قبل أن تحيط به.

والنعمة الثانية: دعم رباني لهذه الفطرة بالازدهار والتوفيق وحماية إلهية لها من عواطف الأهواء وأسباب الوقوع في الضلال. انتهى والله تعالى اعلم.

والأشعري إلى أنها بها بلا تأثير من قدرة العبد[1] والمعتزلة إلى أنها بقدرة العبد فقط بالاختيار والفلاسفة إلى أنها بقدرته بالإيجاب[2] ونسبة هذا إلى إمام

---

(1) إن الله تعالى هو الفعال لكل شيء وأنه ما من حول أو قوة تظهر في الكون إلا وهي قوة الله ﷻ وتقديره لا ينقطع ذلك عن شيء من المكونات لحظة واحدة وهذا معنى قول أهل السنة والجماعة (إن النتائج والمسببات تحدث عند مقارنتها لما نسميه أسبابا وعللا كونية لا بها أي لا بتأثير أو فاعلية منها ثم اختصروا هذا التعبير فقالوا تحدث عندها لا بها) فتأمل.

(2) وقال الإمام سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد ما نصه: (وأما الفلاسفة القائلون بالإيجاب دون الاختيار فلا يلزمون وقوع تلك الخلافات والاختصاصات بلا سبب بل يعترفون باستنادها إلى أسباب فاعلية لا اطلاع على تفاصيلها.

ففي الجملة (لم يقل أحد ممن يعتد به وقوع الممكن بلا سبب) انتهى.

قلت: قول الفلاسفة الذي نقله حضرة مولانا خالد رضي الله عنه هو للقدامى منهم كأرسطو وأفلاطون وسقراط وغيرهم وإليه أشار الإمام سعد الدين رضي الله عنه في شرحه على المقاصد وهم القائلون بأن في الأشياء فاعلية كامنة في ذاتها تسمى العلة أو السبب توجب بطبعها وجودها وهذا التصور يتناقض مع عقيدة جمهور أهل السنة والجماعة وهي:

أن الله يخلق الآثار والنتائج التي نشاهدها عن اقتران وتلاقي ما نسميه أسبابا ومسببات لا تعبيرا عن الشعور الذي تتركه العادة والألف في النفس من كثرة الاقترانات من بين ما نظنه أسبابا ومسببات فمثلا أن في النار قوة طبيعية أودعت فيها تحرق ما يلامسها من المواد القابلة للإحراق ويعني أن لهذه القوة وجودا ذاتيا كامنا في النار فلا بدّ أن تكون لها ماهية متميزة مستقلة فكيف اطلع أصحاب القول على هذه الماهية واكتشفوا ذاتيتها الكامنة المستقلة في جوهر النار؟

إن الدليل الوحيد الذي يعتمد عليه أصحاب هذا القول والتصور هم أنهم كانوا ولا يزالون يرون أنه كلما لامس النار جرم قابل للاحتراق احترق فهي ظاهرة اقترانية متكررة مطردة لم يقع فيها أي اختلاف قط.

فاستمرار هذا الاقتران المطرد كون عندهم قناعة تامة بأن من ورائه رابطة تلازمية ولا تأتي هذه الرابطة إلا من جراء قوة مودعة في النار تحقق هذه الوظيفة التي هي شأنها وتنسج هذا التلازم المستمر وما يقال عن النار والإحراق يقال عن سائر الأشياء والأمثلة الأخرى وهو خطأ فادح ووهم ساذج وقاعدة ركيكة ليس لها أساس تبنى عليه بل هو سراب معدوم في الخارج والداخل فاعلم ذلك.

فقال قائل: أين يكمن الخطأ في هذا التصور الذي بينته؟ قلنا:

يكمن الخطأ في هذا التصور في الاقتران المستمر الذي هو الرابطة التلازمية الحتمية التي لا يمكن زوالها وإحداث غيرها وهذا هو الخطأ الفادح لأن مجرد الاقتران المستمر بين=

الحرمين سهو كما أفاده العارف السنوسي تصريحا[1] والسعد في شرح المقاصد تلويحا وذهب أبو إسحاق الاسفرائيني إلى أنها بمجموع[2] القدرتين على أن تؤثر في أصل الفعل.

والقاضي[3] إلى أنها بهما على أن تأثير القدرة القديمة على أصل الفعل وتأثير الحادثة في وصفه ككونه طاعة أو معصية وهذا المذهب عين مذهب

= أمرين لا يمكن أن يكون وحده دليلا علمياً على رابطة لزومية قائمة بينهما حتى لو استمر هذا الاقتران دهراً كاملاً.

فالاستدلال به على وجود رابطة لزومية ومن ثم على وجود قوة خفية تحقق هذا الربط استدلال باطل لأن دليل المقارنة المستمرة أعم بكثير من المدعى المطلوب. انتهى والله أعلم.

(1) قال الإمام محمد بن عبد الله بن يوسف السنوسي رحمه الله تعالى في شرح السنوسية الكبرى ما نصه (وما نقل عن إمام الحرمين من أن له قولا بأن القدرة الحادثة تؤثر في الأفعال لكن على سبيل الاستقلال كما تقوله القدرية بل على أقدار قدرها الله تعالى فهو قول مرغوب عنه لا يصح القول به ولا تقليده في ذلك إن صح عنه ذلك لفساده قطعا وعدم جريه على السنة نقلا وعقلا) انتهى والله تعالى أعلم.

(2) القدرتان هما قدرة الخالق وقدرة المخلوق وهذا الرأي ليس بسديد لأنه إن أراد أن قدرة العبد لها تأثير مستقل في مطلق الإيجاد فهذا شرك منهي عنه وهو باطل لما سبق من بطلان التوارد كما ذكره الإمام سعد الدين رحمه الله تعالى في شرح المقاصد وإن أراد أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير وإذا انضمت إليها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بالتأثير بتوسط الإعانة فلا حرج عليه لأنه قريب من الحق والله موفق للصواب.

(3) وهذا الرأي ليس بصواب عند أهل السنة والجماعة لأنه يرى اجتماع مؤثرين على أثر واحد ولكن القديم له تأثير في ذات الفعل إيجادا ووجودا والحادث له تأثير في وصف الفعل لأنه أمر اعتباري يفهم منه أن لقدرته مدخلا في ذلك الوصف فهو بالنسبة إلى العبد طاعة أو معصية فلا يتوهم أن وصف الطاعة أو المعصية مخلوق لأنه لوكان كذلك لزمه الاستقلال وهذا أمر غير صحيح على ما بيناه آنفا..

وقال العلامة الشيخ عبد الملك السعدي ﷺ في رسالته أفعال العباد ما نصه (والفرق بين الرأيين هو أن الإسفرائيني يجعل فعل الإنسان مخلوقا بتأثير قدرتين قدرة الله تعالى وقدرة العبد دون تفريق بين وظيفة كل قدرة وبالوقت الذي نرى القاضي يجعل قدرة الله تؤثر في أصل الفعل فقط وقدرة المخلوق بوصفه فقط.. ويجاب عن هذين الرأيين: بأن فيهما نسبة التأثير لغير الله تعالى وتجعل له شريكا في التأثير وأيضا على هذين الرأيين ستجتمع على الفعل قدرتان أحدهما حادثة والأخرى قديمة وهما متغايرتان فكذا آثارهما) انتهى والله أعلم.

الماتريدية[1] كما أفاده المحققان ابن الهمام في متن المسايرة وابن أبي شريف في شرحها والمولى حسن جلبي في حاشية شرح المواقف وصرح به المدقق الكلنبوي في حاشية العقائد الدوانية وفي تعليقاته على السيالكوتي الواقع على الخيالي. . .

فلا تعويل على قول من جذب مذهبهم إلى شوب الاعتزال كما سيجيء ولا إلى قول الأستاذ كما توهمه بعض الأمجاد. . .

ولما لم يتعلق الغرض ببيان تشعب فرق الاعتزال بالنسبة إلى المباشرة والتوليد في الأفعال[2] وكون قدرة العبد مؤثرة عند بعضهم بمجرد الرجحان

---

(1) هذا الذي قاله القاضي رحمه الله تعالى هو عين مذهب السادة الماتريدية رحمهم الله تعالى والدارس لمذهبهم السامي يجد أنه وسط بين المعتزلة والأشعرية لاعتماده على العقل بإرشاد من الشرع فهو يوجب النظر العقلي ويخالف بذلك أهل الفقه والحديث الذين يوجبون الاعتماد على النقل طلب الحق منه لا من سواه مهما كان له قوة إدراك وسعة في التفكير ومعرفة في الأشياء في الحياة الدنيا.
والحاصل: أنه رحمه الله تعالى يأخذ بالعقل الذي يوافق الكتاب والسنة فإذا خالف العقل الشرع فلا يأخذ به ويترك ويكون الرجوع إلى الشرع فقط ومن هذا الأساس ظن بعض الأمجاد أنه يوافق مذهب المعتزلة في أساسهم العقلي وقد رفض مولانا خالد ﷺ في رسالته التي نقوم بتحقيقها هذا الظن لأنه خلاف الحقيقة والمذهب الماتريدي بريء من وجهة الاعتزال.. انتهى والله أعلم.

(2) قال مولانا خالد ﷺ في حاشيته على الرسالة ما نصه (قوله بالنسبة إلى المباشرة والتوليد أما في المباشرة فخالف النجار منهم جمهورهم وقال بقول الأستاذ.
وأما في التوليد فإنهم رأوا أنه قد يترتب على فعل العبد فعل آخر وإن لم يقصده وأن الفعل الاختياري لا يكون بلا قصد لم يسندوا الفعل المترتب إلى العبد رتبة بل قالوا بالتوليد وهو: أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر كحركة اليد وحركة المفتاح ثم اضطربت أقوالهم فذهب بعضهم إلى أن الأفعال المتولدة بأسرها فعل لفاعل النسب وذهب النظام إلى إنها برمتها من فعل الله تعالى وذهب ثمامة بن الأشرس إلى أنها حوادث لا محدث لها.
وفرق ضرار بن عمرو وحفص الفرد بأن ما كان منها في محل القدرة كالعلم النظري المتولد من النظر فعل العبد وما ليس في محلها فإن وقع على وفق اختياره كالقطع والذبح فهو أيضا من فعله وما لا فلا كموت العبد المصاب بالسهم إذ قد يحدث بعد موت الرامي ولعمري أن من اطلع على حقيقة أقاويلهم وأهوائهم في أكثر أصولهم لا يرتاب في أن مذهبهم بناء على الماء وأساس على الهواء) انتهى. =

الناشئ عن اجتماع الشروط وتعلق الإرادة الحادثة[1] بناء على الفرق بين القديم وبينها بالإيجاب وعدمه فيمتازون عن الفلاسفة كونه مختارا في فعله عندهم وغير مؤثر عند بعض آخر منهم إلا بالبلوغ إلى حد الوجوب بناءً على أن الإرادة الحادثة موجبة للمراد كالقديمة[2] فتكون مذاهبهم عين مذاهب الفلاسفة في

= وقال السيد الشريف في شرحه على المواقف ما نصه:
(فإنه تعالى لما أجرى عادته بإيجاد هذه الأفعال التي يحكم عليها بالتولد عقيب الفعل المباشر المقدور للعبد كفى ذلك في حسن الأمر والنهي والمدح والذم في النسبة وإن لم تكن هذه الأفعال مقدورة لهم متولدة من أفعالهم) انتهى.
قلت: إن مسألة التولد أثارها المعتزلة حتى يثبتوا صحة مذهبهم الكلامي وردها أهل الحق ولم يقبلوها لأنها تعبر عن جهل قبيح وفكر سقيم يدعو إلى أن العبد خالق لما يصدر عنه من الأفعال وقد أشار إليها إمام الحرمين في الإرشاد. انتهى.

(1) قال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني رضي الله عنه في كتابه الإرشاد ما نصه:
(القدرة الحادثة لا تتعلق إلا بقائم بمحلها وما يقع مباينا لمحل القدرة فلا يكون مقدورا بها بل يقع فعلا للباري تعالى من غير اقتدار العبد عليه فإذا اندفع حجر عند اعتماد العبد عليه فاندفاعه غير مقدور للعبد عند أهل الحق والدليل على صحة ما صار إليه أهل الحق: أن الذي وصفوه بكونه متولدا لا يخلو إما يكون مقدورا أو غير مقدور فإن كان مقدورا كان ذلك باطلا من وجهين:
الوجه الأول: أن السبب على أصولهم موجب للمسبب عند تقدير ارتفاع الموانع فإذا كان السبب واجبا عند وجود السبب أو بعده فينبغي أن يستقل بوجوبه ويستغني عن تأثير القدرة فيه ولو تخيلنا اعتقاد مذهب المتولد وخطر لنا وجود السبب وارتفاع الموانع واعتقدنا مع ذلك انتفاء القدرة أصلا فيوجد المسبب بوجود السبب جريا على ما قدمناه من الاعتقادات.
الوجه الثاني: أن المسبب لو كان مقدورا لتصور وقوعه دون توسط السبب والدليل عليه أنه لما وقع مقدورا للباري تعالى إذا لم يتسبب العبد إليه فإنه يقع مقدورا له تعالى من غير افتقار إلى توسط سبب) انتهى.

(2) قال مولانا خالد رضي الله عنه في حاشيته على هذه الرسالة:
(الإرادة الحادثة لا توجب المراد عند الأشاعرة ووافقهم الجبائي وابنه وجماعة من المعتزلة وخالف النظام والعلاف وجعفر بن حرب وجمع من قدماء معتزلة البصرة فقالوا بإيجابها له إذا وصلت إلى غاية توطين النفس على الفعل) انتهى.
قلت: لا حاجة إلى تطويل القول في شعب الاعتزال ولكن بيان شيء يتعلق بالمقام هو أن قدرة العبد هل تؤثر بمجرد الرجحان أم لا؟ الجواب افترقوا إلى فرقتين:
أحدهما: ذهبت إلى التأثير بشرط اجتماع الشروط التي يتوقف عليها الفعل عند وجوده=

الفعل وإن امتازوا عنهم بالاختيار في المبادئ وكون الحوادث في ظاهر مذهب الفلاسفة منسوبة على الوسائط فينسبون الفعل إلى قدرة العبد كما مر وفاقا للمواقف والخيالي.

وفي تحقيقه: منسوبة إلى المبدأ الفياض ولا تفيد الوسائط إلا تمام الاستعداد كما هو مقرر في محله فينسبونه إلى القدرة القديمة كما في شرح الجلال خلافا للغزالي وبهذا التفصيل تطبق المناقضة بحسب الظاهر بين الأقوال في هذا المقام كما لا يخفى على الفطن.

وأيضا لما كان الفرق بين قدرة العبد عند الأشعري وقدرته عند الماتريدي وكسبيه عندهما في غاية الغموض حتى قال بعض من أدركته من أكابر العلماء إنه فتش الكتب في طول عمره فما وجد بينهما فرقا فاحتاج القول بأنهما بمعنى واحد واضطر بعضهم إلى القول بأن مدخلية القدرة بالسببية الحقيقية عند القاضي وهما كما ترى[1].

ورأيت تآليف متعددة في هذه المسألة فما وجدت أحدا حام حول تحقيقها

= وتعلق إرادة العبد وهي الحادثة بالاختيار وإمكان التخلف ووجوب التأثير من الإرادة القديمة ويمتنع التخلف للمراد....

وثانيهما: ذهبت إلى عدم التأثير إلا إذا بلغ الوجوب في الاجتماع للشروط وارتفاع موانعه بناء على الإرادة الحادثة الموجبة للمراد كالقديمة فإذا تعلقت هذه الإرادة وجب صدور الفعل وهذان الفريقان وغيرهما يكون مذهبهم عين مذهب الفلاسفة.... انتهى.

(1) (القدرة صفة تؤثر على قوة الإرادة وتقسم إلى قسمين:

أحدهما: القدرة الممكنة وهي عبارة عن أدنى قوة يتمكن بها المأمور من أداء ما لزمه بدنيا كان أو ماليا وهذا النوع من القدرة شرط في حكم كل أمر احترازا عن تكليف ما ليس في الوسع.

ثانيهما: القدرة الميسرة وهي ما يوجب اليسر على الأداء وهي زائدة على القدرة الممكنة بدرجة واحدة في القوة إذ بها يثبت الإمكان ثم اليسر بخلاف الأولى إذ لا يثبت بها الإمكان وشرطت هذه القدرة في الواجبات المالية دون البدنية لأن أداءها أشق على النفس من البدنيات لأن المال شقيق الروح والفرق ما بين القدرتين في الحكم أن الممكنة شرط محض حيث توقف أصل التكليف عليها فلا يشترط دوامها لبقاء أصل الواجب فأما الميسرة فليست بشرط محض حيث لم يتوقف التكليف عليها والقدرة الميسرة تقارن الفعل عند أهل السنة والأشاعرة خلافا للمعتزلة لأنها عرض لا يبقى زمانيين فلو كانت السابقة لوجد الفعل حال عدم القدرة وأنه محال وفيه نظر بجواز أن يبقى نوع ذلك العرض=

مع أن عدم الفرق بين القدرتين والكسبين يقتضي كون المذهبين واحدا ومغايرتهما في هذه المسألة أظهر من أن تنكر وأشهر من أن تستر ولهذا شاع في جميع البلدان والبقاع أن القدرة مؤثرة عند الماتريدي دون الأشعري حتى طعن فيه طوائف بأن مذهبه جبر محض(1).

ولا فرق بين نفي القدرة وإثباتها بلا تأثير مع أن بداهة الفرق بين حركتي المرتعش والمختار جزء دليل إثبات مذهبه كما يأتي(2) حداني هذا والتماس بعض الأحبة مني أن أكتب ما منّ الله تعالى به عليّ في تحقيق هذين الفريقين

= بتجدد الأمثال فالقدرة الميسرة دوامها شرط لبقاء الوجود ولهذا قلنا تسقط الزكاة بهلاك النصاب والعشر بهلاك الخارج خلافا للشافعي رحمه الله فإن عنده اذا تمكن من الأداء ولم يؤد ضمن وكذا العشر بهلاك الخارج) انتهى ما قاله الإمام الشريف الجرجاني قدس الله سره العزيز في كتابه (التعريفات)....

(1) من الذين طعنوا في الإمام الاشعري رضي الله عنه ابن تيمية رحمه الله تعالى في رسالته (الرد على المناطقة) وجعله من المبتدعة حاشاه وتبعه ابن القيم ومن والاه من علماء نجد والحجاز إلى حد الآن وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى (الجزء التاسع / ص287): (ومن الناس من ينكر القوى والطبائع كما هو قول أبي الحسن ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهؤلاء المنكرون للقوى والطبائع ينكرون الأسباب أيضا) انتهى.

قلت: ومثل الإمام الأشعري رضي الله عنه عند خوضه معركة الإيمان وإثبات الحق وطرد الباطل من نفوس الخيرين ومقاتلة الأشرار بالقول والتأليف هو كمثل فارس عظيم من المسلمين هجم على العدو وانغمس في صفوفهم ومازال في غمرتهم حتى فل شوكتهم وفرق جموعهم وفلق هام كثر منهم فأصابه دم يسير من دمائهم وعاد سالما فرأى بعض المسلمين هذا الدم قبل غسله فدخل معهم في الصلاة فأنكروا عليه لتوهمهم بقاء الدم ولم يروا نظافته لأنهم ركنوا إلى ما عندهم لا ما هو موجود في الواقع. انتهى والله تعالى أعلم.

(2) إن هذا الفرق الذي يشعر به كل منا بالضرورة والبداهة هو الدليل القاطع على أننا مختارون في هذه الأمور وأننا نتصرف حيالها بقرار داخلي لدينا هو الإرادة والعزم إذ لو كنا غير مخيرين فيها لكنا إذن مسيرين ولو كنا مسيرين لسقط الفرق بينها وبين تلك الأمور الأخرى التي لا اختيار لنا فيها ومن هو هذا العاقل الذي يزعم أنه لا فرق بين حركة الارتعاش في يدي وحركتها في الكتابة.. وعلماء العقيدة الإسلامية الذين يعبرون عن عقيدة السلف الصالح رضي الله عنهم وما سار عليه أهل السنة والجماعة كلهم متفقون على هذه الحقيقة وهم الذين توارثوا ضرب المثل في التفريق بين حركة الارتعاش وحركة المشي والكتابة ونحوهما وليس كل من الإمام أبي الحسن=

وما يتعلق بهما معرضا عن استيعاب الأقاويل والاسترسال مع القال والقيل فأقول وبالله التوفيق. . .

العزم المصمم الذي هو التوجه الصادق نحو الفعل الصادر عن العبد بقدرته **عند الماتريدية وهو المسمى عندهم بالكسب**[1] **ويقال له الإرادة الجزئية** والقصد الجزئي أيضاً لتعلقه بمطلوب معين وهو من الأمور اللاموجودة واللامعدومة المسماة بالأحوال عند صدر الشريعة[2] ومن الأمور الاعتبارية المعدومة في الخارج عند الأكثرين[3].

= الأشعري وأبي منصور الماتريدي رضي الله عنهما إلا لسانا ناطقا بهذه العقيدة السمحاء وتجدها مذكورة بإسلوب واضح في رسالة مولانا خالد رضي الله عنه الذي بين هذه وذكرها بكلمات تظهر النور إذا حل الظلام وتطرد الباطل بمقامع الحق وتزهقه فلا ترى له وجودا وإذا ظهر الصحيح فعلى الفاسد السكوت وإلا فضح أمره بين الأعيان لأن الله تعالى قال: (وما بعد الحق إلا الضلال) انتهى والله تعالى أعلم.

(1) قال أهل الحق رضي الله عنهم أن التسيير والتخيير هما صورتان واضحتان تبينان للناظر التصرفات الخارجة من الإنسان والداخلة عليه بدون قصد منه أو بإرادة وقصد ويطلق عليهما بالكسب ونعني بالتسيير: هو التصرفات والحركات التي تصدر من الإنسان خلاف قصده ومرده كالتثاؤب والارتعاش والولادة والموت.

ونعني بالتخيير: هو التصرفات والحركات التي تصدر من الإنسان بقصد وإرادة منه وهي ثمرة العمل الحاصل الذي قام به العامل كقيام أحدنا إلى الصلاة وخروجه إلى وظيفته من داره ومباشرة المشاريع التي خطط القيام بتنفيذها فالإنسان أياً كان يتعرض لكلا هذين النوعين من التصرفات.

(2) ومعنى الأحوال هو الواسطة بين الموجود والمعدوم وهذه الواسطة وجدت حتى لا يكون هناك مسبوق بقصد آخر وبذلك يلزم الدور والتسلسل وقد أنكر الواسطة المحققون وقال بها صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي المتوفى سنة 747 هجرية رحمه الله تعالى وهو من علماء الماتريدية الذي صنف في أصول المذهب الحنفي كتابا سماه (التنقيح) وهذا القول الأول.

(3) ومعنى الأمر الاعتباري هو الذي لا وجود له إلا في عقل المعتبر ما دام معتبرا وقال به أكثر الماتريدية رضي الله عنهم وهو القول الثاني.

قلت: رجح شارح الرسالة الخربوتي وصاحب الوسيلة المولوي وشارحها العلامة عبد الكريم المدرس في الفضيلة رضي الله عنهم القول الأول الذي يرى الواسطة هي أقرب إلى الوجود من الأمر الاعتباري لأن العزم مدار للتكليف وهو الظاهر والقول به أفضل.

وقال المحقق الكلنبوي رضي الله عنه في حاشيته على شرح الدواني للعقائد العضدية ما نصه: =

واضطرب فيه كلام بعضهم[1] في تفسير البسملة الشريفة فقال: تارة بموجوديته عندهم وأخرى بمعدوميته وتارة بكونه من الأحوال وصرح المحقق ابن الهمام في المسايرة بأنه أمر موجود وأثر لقدرة العبد إذا خلق الله تعالى له جميع ما يتوقف عليه فعله من القدرة والإرادة والآلات والشروط: يوجد العبد بقدرته ذلك العزم المصمم بإعانة الله تعالى وإذا وجده خلق الله تعالى له فعله عقبه. انتهى ملخصا. ويلزمه مخالفا إجماع السلف قبل ظهور البدع والأهواء على أن لا مؤثر في الوجود إلا الله تبارك وتعالى[2] كما صرح به غير واحد منهم إمام الحرمين[3] في الإرشاد على ما في شرح المقاصد وشرح الجلال الدواني.

= (إن الإرادة الجزئية التي هي عبارة عن تعلق الإرادة الكلية بجانب معين من الفعل والترك صادرة من العبد اختيارا وليس مخلوقة لله تعالى لأنها ليست من الموجودات الخارجية بل من الأمور الاعتبارية ككون الفعل طاعة أو معصية أو من قبيل الحال المتوسط بين الوجود والعدم انتهى.

وقال العلامة الشيخ محمد سعيد البوطي ﷺ في كتابه (الإنسان مسير أم مخير): (أقول: وهذه واحدة من المسائل التي اختلف فيها أبو الحسن الأشعري مع الإمام الماتريدي يرى أن أصل ملكة الاختيار مخلوق من قبل الله في العبد... أما تعلقاتها الجزئية بالتصرفات والأفعال فحال اعتبارية لا توصف بالخلق وهي صادرة من العبد بفضل الملكة الكلية التي متعه الله بها) انتهى والله أعلم.

(1) هو الإمام أبو سعيد الخادمي رحمه الله تعالى وهو من علماء المذهب الماتريدي.

(2) هذا جواب الإمام خالد رحمه الله تعالى على بيان المحقق ابن الهمام رحمه الله تعالى في المسايرة الذي يشرح فيه مذهب الماتريدية ويظهر رأيه في مسألة الإرادة الجزئية عند الإنسان فاعلم ذلك.

(3) وهو إمام الحرمين سيدنا عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ﷺ شيخ الإسلام في الفقه وركن الإيمان في الاعتقاد لأهل السنة والجماعة وإمام الصلحاء وسيد الأتقياء في التصوف وهداية الله للعالمين في التفسير والأدب والمناظرة حتى قيل فيه (لو جاز أن يبعث الله نبيا في عصره لما كان إلا هو ﷺ وأرضاه) وهو من أصحاب التصانيف الكثيرة في الفقه والعقيدة و التصوف وتخرج على يده علماء عظماء في القال والحال كالإمام الغزالي مثلا ﷺ وعنهم أجمعين توفي في عهد الدولة العباسية سنة 478هـ رحمه الله تعالى.

ومن أقواله ﷺ في كتابه الإرشاد ما نصه: (اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين ولا خالق سواه ولا مخترع إلا هو فهذا هو مذهب أهل الحق فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه ويخرج من مضمون هذا الأصل أن كل مقدور لقادر فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشؤه) انتهى والله أعلم.

ويلزمه أيضاً موافقة المعتزلة في كون العبد موجودا لبعض الأشياء وخلاف العقليات[1] وتخصيص النقليات الدالة على استناد كل شيء إليه تعالى ابتداء[2]

(1) الأدلة العقلية التي احتج بها أهل الحق على مخالفيهم من الفرق الضالة: فمنها أن العبد لو كان على قدرة في وقوع الفعل على مراده لكان عالما به ضرورة لأنه مختار والاختيار فرع العلم والتالي باطل لما يجده كل عاقل من عدم علمه حالة قطعه لمسافة معينة بالأجزاء والأحيان والحركات التي بين المبدأ والمنتهى وكذا الأناة التي يتألف منها وكذا حالة نطقه بالحروف يجد كل عاقل من نفسه عدم العلم بالأعضاء التي هي آلتها والمحال التي فيها مواقعها وعدم العلم بهيئاتها وأوضاعها وكل ذلك ظاهر.
ومنها: أن المعدوم ليس بشيء وإنما هو نفي محض لا امتياز فيه أصلاً ولا تخصيص قطعا فلا يتصور اختلاف نسبه الذات إلى المعدومات بوجه من الوجوه.
ومنها: أن المعدوم لا مادة له ولا صورة وإلا لم يمتنع اختصاص بعض الممكنات دون بعض بمقدوريته تعالى.
ومنها: لو فرض أن فعل الساهي والغافل والجاهل ووقوعه بقصده وإرادته لبطل دليل الفعل على علم الفاعل لأنه لا يوجد هناك تفريق بين إرادته المقصودة بالذات وغير المقصودة التي لا تراد وبذلك ينتج عدم الفائدة من وقوع الفعل وعدمه وهو محال عند العقلاء لأن اختصاص العبد بالحياة والعلم والنطق والإدراك عن بقية الحيوانات دليل على وجود الفرق بين وجوده وظهور ذاته في الواقع على علم وفهم وذوق وعدم غيره في وجود الإحساس والشعور بذاته وما تنطوي تحتها من عواطف وخواطر والتفاتات ذهنية وقلبية وإحساسية بالألم والراحة والحزن والفرح والصمت والكلام وغيرها. انتهى والله أعلم.
(2) الأدلة النقلية التي احتج بها أهل الحق: فمنها: قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرّعد: 16]
ووجه الدلالة: إن الآية خرجت مخرج المدح فلا يصح أن يكون المخلوق بعض الأشياء إذا لو كان المخلوق بعض الأشياء كما يزعم الخصم لما كانت مدحا إذ عنده كثير من الحيوانات يخلق البعض فلا يكون ثم إختصاص فلا مدح فيتعين الجميع... وإذا تعين الجميع بطل أن يكون خلق لغير الله تعالى وذلك هو المطلوب ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [المُلك: 13-14].
ووجه الدلالة: إن الآية خرجت مخرج المدح لأنه الخالق يأمرهم بأن يحترزوا في أقوالهم وأفعالهم السرية والعلنية لعلمه بموارد أفعالهم التي تدل على قدرته التامة ولا قصور فيها بالإتيان متى أراد جل جلاله.
ومنها: حديث رواه مسلم (لا تقل في شيء أصابك لو كان كذا فإن لو تفتح باب الشيطان ولكن قل قدر الله وما شاء فعل).
ومنها حديث جابر رضي الله عنه: (إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء وأشار إلى السبابة والوسطى يحركها). =

وألجأه إلى هذا ظن عدم النجاة من الجبر إلا به وأن الكسب لا يفهم منه لغة إلا التحصيل ولا معنى لتحصيل الفعل المعدوم سوى إيجاده[1].

والجواب منع كل ما في كلامه من الحصر أما (الأول): فسيظهر مما سأحرره لك إن شاء الله تعالى من تحقق الاختيار في المذهبين مع التنزه عن

= ومنها قول الإمام علي رضي الله عنه: (عرفت الله بفسخ العزائم).
ومنها قول الإمام محمد بن كعب رحمه الله تعالى: (الخلق أدق شأنا من أن يعصوا الله تعالى إلا ما أراد).
ومنها قول الإمام وهب بن منبه رحمه الله تعالى (كنت أقول بالقدر حتى قرأت سبعين كتابا من كتب الأنبياء في كلها: من جعل من المشيئة إلى نفسه فقد كفر فتركت قولي).
قلت: هذه الأدلة تدل على أن الأمر يسند إلى الله ابتداءً وإن وجد تولد بعض الممكنات لبعضها ولكن بالنهاية تصل إلى الموجد الحقيقي وهو في العقل جائز لأن الضرورة تثبت أن العالم حادث وكل حادث له مؤثر والمؤثر قد علم بالبداهة سواء كان هناك معلم أو لا . . . وكفى بصاحب الشرع دليلا على الله تعالى. انتهى والله أعلم.

(1) أن القول الذي ذهب إليه المحقق ابن همام رحمه الله تعالى في كتابه المسايرة وهو من علماء الماتريدية ولكن انحرف عنهم بهذا المذهب حتى خالف إجماع الأمة لاعتقاده بصحة أدلته الثلاثة التالية:
فالأول: العزم المصمم عنده أمر موجود وأثر لقدرة العبد وبهذا الدليل المستقل عن الآخرين ينفلت العبد عن الجبر ولا يتخلص منه إلا به.
والثاني: معنى الكسب هو التحصيل وليس له معنى غيره لحصول المكسوب
والثالث: تحصيل المعدوم ليس له مفهوم غير إيجاده.
ومن خلال هذه الأدلة الثلاثة ينحصر تحقيقه بأنه ينفلت عن الجبر بما أفاده في الأول ولا معنى للكسب إلا التحصيل ولا يفهم التحصيل إلا بالإيجاد وهو دليل على أن العبد موجود لبعض الأشياء المكسوبة وبذلك منع أهل الحق رضي الله عنهم قبول هذا المذهب لأنه يخالف الحقيقة ولا يباشر الطريقة الصحيحة التي تنص على أن الدليل الأول باطل لأن النجاة من الجبر حاصل بدون ما قاله رحمه الله تعالى لأن نسبة الإيجاد لم توجد عند العبد حتى يفر من معركة الجبر وهذا ما حققه الإمامان الأشعري والماتريدي رضي الله عنهما وأوجدا اختيارا للعبد فلا جبر عليه ولم يقل بأن للعبد نسبة في إيجاد بعض الأشياء على التحقق وما نسب إليهما ظاهرا فهو باطل لأن الإمام الماتريدي رضي الله عنه قال بأثر القدرة ولكن لم يلزم نسبة الإيجاد إليه والعزم عنده ومن الأمور الاعتبارية المعدومة في الخارج وهو سبب أو شرط عادي لخلق الله تعالى فلا جبر على العبد بل هو بين الجبر والتفويض مختار والدليل الثاني والثالث ظهر بيانها في الرسالة فلتراجع بتأمل. انتهى والله أعلم.

نسبه الإيجاد إلى العبد.

وأما (الآخرين) فلجواز أن يراد بالكسب لغة صرف القدرة نحو المقدور الذي هو شرط عادي لخلق الباري تعالى الفعل بعده[1].

ولجواز تسمية العبد محصلا والفعل المخلوق فيه تحصيلا للمحلية والتسبب العادي للفعل وهو في اللغة أكثر من أن يحصى كقوله: البحر مغرقة والنار محرقة والشريعة عربية، ولئن فرضنا صحة ذلك فلا نسلمه لغة في الاصطلاح وقد صرح حجة الإسلام[2] في الاقتصاد كما نقله عنه ابن أبي

(1) قال الإمام الجرجاني في تعريفاته ما نصه: (الكسب هو الفعل المفضي إلى اجتلاب نفع أو دفع ضر ولا يوصف فعل الله بأنه كسب لكونه منزها عن جلب نفع أو دفع ضر) انتهى.
قلت: يتبين من هذا التعريف أن الله تعالى خالق الفعل وفاعله المجازي ويستحيل على الله تعالى أن يوصف بلفظ الكسب وهذا الوصف من الصفات المسلوبة عنه تعالى فالذي يجب أن ينتبه إليه صاحب الحق والحكمة والمنطق لأن الفعل هو حال من الأحوال الطارئة على العبد من خلال الأسباب المرتبطة في حياته السائر فيها وليس هو جوهر لا يمكن وصفه وبيانه ولكن الاعتماد على العقل في حل الرموز الطارئة عليه وهو فوق طوره يؤدي إلى عدم التميز في هذا المضمار وكذلك يحصل التناقض في أدلته وموازينه التي اعتمد عليها في خروج الحقيقة وبيان الحد الفاصل في المسألة فمثلا الإحساس وهو أمر معنوي ليس بظاهر إنما يعرف بالعلامة الدالة من خلال أثره الظاهر في الكون كاللمس الذي يبين إحساسك بأن هذا بارد وهذا حار وهذا حلو وهذا مر وهذا كثيف وهذا رقيق.
ولا يمكن معرفة الإحساس وإدراكه لأنه غير ظاهر بسبب سيطرة الروح على الجسد حتى لا يقدر على معرفة القريب والبعيد من الأشياء غير المحسوسة ولا مرئية وهي تحيط به وتقضي بسببها أموره من حيث لا يشعر في جلب أو نفع أو دفع ضر.
وهذا يظهر لنا علاقة وجودية بين العبد وربه ﷻ.
فالذي يريد الوصول إلى معرفة هذه العلاقة من جهة العقل وقف أمامه سد منيع من الإشكالات الفكرية المعتمدة على الخيال الوهمي الذي لا يوصل إلى قرار مكين بحيث يفقد الأمان ويبعث فيه القنوط والإنكار وهذا ما حصل فعلا في نهاية القرن الأول الهجري من ظهور مسألة الجبر والاختيار في حياة الإنسان وهي ذات ارتباط وثيق بعقيدة القضاء والقدر الذي هو ركن من أركان الإيمان بالله ﷻ.

(2) وهو إمام الفقهاء وولي الصلحاء وعظيم الكبراء وسليل الأصفياء وجليس الأوفياء مولانا حجة الإسلام أبو حامد محمد الغزالي الطوسي الشافعي النقشبندي الأشعري رضي الله عنه=

شريف[1] بأن تسمية مقارنة القدرة والإرادة الحادثتين كسبا وضع اصطلاحي لما وجدوا إطلاق الكسب في القرآن[2] على أعمال العباد اصطلحوا عليه تيمنا بكتاب الله تعالى فكيف يكون للمناقشة فيه مجال؟!!

ومنه يعلم جواب ما استشكله السعد[3] في شرح العقائد ولم يأت في حله بشيء

= وأرضاه وحشرنا في زمرته آمين. ولد رضي الله عنه في طوس سنة خمسين واربعمائة للهجرة وقرأ العلم في بلده ولم يشف غليله حتى غادر بلده إلى عالم الدنيا والدين إمام الحرمين رضي الله عنه فلازمه ملازمة الظل لصاحبه حتى حصل على الإجازة العلمية منه وأصبح أستاذا في المدرسة النظامية يبث روح الجهاد والعقيدة في نفوس الناس فجاءه حنين البلاد فترك ذلك المقام النفيس وذهب إلى مدينة طوس فبنى فيها مدرسة للعلم وخانقاه للصوفية حتى وفاه الأجل سنة خمس وخمسمائة للهجرة فقال الناس (أصابت الإسلام عين) ومن أفضل مصنفاته (إحياء علوم الدين) الذي اعتمد عليه مولانا خالد رحمه الله في رسالته التي بين أيدينا فكان نعم الدليل والمرشد للحائر المسكين والله الموفق.

(1) في شرحه لمتن المسايرة للإمام ابن همام رحمه الله تعالى.

(2) أن اختيار الكسب أخص من اختيار القصد والعزم لأن الكسب هو المناط للثواب والعقاب في حصول العبد إلى إنجاز مقصوده وتنفيذه ومن هنا كان التعبير الدقيق في هذه المسألة المهمة هو أن تقول مثلا: فلان يكسب رزقه وفلان يكسب السيئات وهذا القول لا يعني مجرد العزم على طرق أبواب الرزق بل الحصول على المال بطرق المعروفة في الحياة واقتراف المعاصي فعلا.

(3) هو الإمام الضرغام في ميدان الاعتقاد والحاكم بين الخصوم في الأفهام سيدي العلامة الشيخ سعد الدين مسعود الحال والمآل بن عمر بن عبد الله رضي الله عنه ولد في تفتازان في بلاد خرسان سنة 712 هـ وتوفي بسمرقند سنة 791هـ رحمه الله تعالى وهو من علماء الأحناف الكبار والحجة في الفقه والعربية والبيان والمنطق والكلام وله شرح على النسفية في متن العقائد لطيف في عبارته عميق في فهمها وإدراك مراميها وكانت السبب الباعث في تأليف رسالة مولانا خالد رضي الله عنه في فتح ما لغز من الأفعال وأثار فرحمه تعالى رحمة تظهر على من كان له الحق أن يظهر وينتصر على الباطل آمين يا رب العالمين. وقوله في شرح العقائد النسفية رحمه الله تعالى: (فإن قيل: لا معنى لقول العبد فاعلا بالاختيار إلا كونه موجداً لأفعاله بالقصد والإرادة وقد سبق أن الله تعالى مستقل بخلق الأفعال وإيجادها ومعلوم أن المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين قلنا لا كلام في قوة هذا الكلام ومتانته إلا أنه لما ثبت بالبرهان أن الخالق هو الله تعالى وبالضرورة أن لقدرة العبد وإرادته مدخلا في بعض الأفعال كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش احتجنا في التقصي عن هذا المضيق إلى القول بأن الله تعالى خالق والعبد كاسب وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى فعل الكسب وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور الله تعالى بجهة الإيجاب=

ينفع المناظرة من أنه لا معنى لكون العبد فاعلا مختارا إلا كونه موجدا بالإرادة.

فما معنى عد الأشعري له فعلا مختارا مع حصر الإيجاد فيه تبارك وتعالى انتهى بالمعنى وحله ظاهر مما حررته[1]. ثم المراد بالعزم المصمم هو الإرادة الجزئية التي هي شرط عادي لخلق الله تعالى الفعل عقبه كما مر ومغايرتها للفعل بديهية لأنها أمر متقدم على الفعل ذاتا ومتأخر عنه وصفا بمعنى أنها لا تسمى كسبا إلا بعد خلق الله تعالى الفعل وإن كان الخلق متفرعا عليه عادة كالرمي لا يسمى قتلا إلا عقب خلق الله تعالى الموت به وإن كان الموت ناشئا عنه وله نظائر كثيرة[2].

وأيضاً هو من الأعراض[3] الإضافية ولا وجود لشيء عند أهل الحق سوى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق التي تسمى بالأكوان الأربعة عندهم

= ومقدور العبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وإن لم نقدر على أزيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة) انتهى والله أعلم.

(1) ومبنى الإشكال على تسمية العبد فاعلا مختارا بحسب اللغة وأما لو كان بحسب الاصطلاح على تسمية الكسب فعلا اختياريا والكاسب فاعلا مختارا فلا يرد شيء لظهور أن ليس معنى الفاعل المختار حينئذ إلا كونه كاسبا مباشرا لا موجودا مؤثرا... انتهى والله تعالى أعلم.

(2) وهذا التعقيب يبين مذهب الماتردية أنه بريء من مذهب الأستاذ لأنه لا يقول بإيجاد العبد لشيء ما وهو بحد ذاته جواب لمن ألزم التفويض اذا وجدت الإرادة الجزئية وهو خلاف مذهب الحق الذي هو الواقع بين التفويض والجبر لأن الإرادة في الفعل لا توجد بوحدها حتى يلزم ما ذكر بل هي شرط عادي في الخلق فاعلم ذلك انتهى.

(3) قال مولانا خالد ﵁ في حاشيته على هذه الرسالة ما نصه (الأعراض عند أهل الفلاسفة تسع مقولات كلها موجودة في الخارج سواء غير النسبية منها وهي: (الكم والكيف) النسبية وهي السبعة الباقية اعني (الأين والمتى والوضع والإضافة والملك والفعل والانفعال). وللمتكلمين دلائل على عدم الأعراض النسبية السبعة إلى الأين وسموه بالكون المنقسم عندهم اعتبارا إلى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق الموسومة بالأكوان الأربعة وقالوا العرض ثلاثة أقسام لأنه إما مخصوص بالحي كالحياة وما يتبعها من الإدراك والكيفيات أولاً وهو قسمان.

أحدهما: وهو الأكوان الأربعة **والثاني**: مدركات الحواس قطعا كالأصوات والألوان والطعوم والروائح وغير ذلك من المحسوسات ودلائل المتكلمين مسرودة في المواقف مع ما عليها من جانب الفلاسفة) انتهى كلامه ﵁ وأرضاه.

خلافا للفلاسفة كما حرر في محله فتنزيل مذهب الإمام الماتريدي على مذهب الأستاذ مع القول بأن الكسب عنده أمر إضافي هو الإرادة الجزئية التي هي أثر لقدرته فيه تناقض ناشئ عن خلط المذهب الحق بخرافات الفلاسفة[1] أو عن الغفلة عن بيان المذاهب لأنهم صرحوا فيه بأن القدرة عند الأستاذ[2] مؤثرة في أصل الفعل وقالوا مراده أن قدرة العبد ضعيفة تقوَّت بإعانة الله تعالى فأثرت في أصل الفعل بالإيجاد لئلا يلزم توارد العلتين عنده. . .

والإرادة الجزئية أمر عدمي يتوقف عليه الفعل الموجود في الخارج توقفا عاديا فصار التنزيل المار[3] مع القول المذكور في قوة قولنا : أثرت قدرة العبد عند الماتريدية في أصل الفعل وما أثرت فيه بل في شرطه العادي وأثر القدرة عندهم أمر موجود في الخارج وأمر اعتباري لا وجود له في الخارج والإرادة الجزئية عندهم أمر عدمي موجود في الخارج والتناقض في المقدمات الثلاث أظهر من أن يخفى.

ولا يجوز أن يراد بالفعل لما خلق بسبب قدرة العبد سميت مؤثرة لأن الله تعالى لا يخلق الفعل عادة ما لم يصرف العبد قدرته صرفا جازما كما توهمه بعضهم لأن هذا قدر مشترك بين مذاهب القاضي[4] والأشاعرة والأستاذ إذ الكل متفقون خلافا للمعتزلة[5] على أن الله تعالى لا يخلق الفعل ما لم تتعلق قدرة العبد. . . ومتفقون على أن قدرة العبد بخلق الله تعالى والعبد مضطر فيها

---

(1) الأعراض لها وجود في الواقع عند الفلاسفة التي وصفها مولانا خالد قدس سره بالخرافة.

(2) هو الإمام أبو إسحاق الإسفرائيني رحمه الله تعالى من علماء المتكلمين الذي له باع طويل في التصنيف لمذهبهم وبيان دلائلهم والرد على مخاليفهم توفي بمدينة نيسابور سنة أربعمائة وثمانية عشر من الهجرة رحم الله إبراهيم بن محمد بن مهران رحمة واسعة.

(3) وهو تنزيل مذهب الماتريدية على مذهب الأستاذ رحمه الله تعالى وهو غير صحيح على حسب ما يجيب عنه مولانا خالد رضي الله عنه وأرضاه.

(4) وهو الإمام أبو بكر محمد بن الطيب المعروف بالباقلاني نسبة إلى بيع الباقلاء في مدينته وهو من أئمة الكلام وله تصانيف كثيرة وآراء خرج بها عن طريق الأشاعرة توفي في مدينة بغداد سنة أربع واربعمائة من الهجرة رحمه الله تعالى.

(5) الذين يقولون يخلق الأفعال على سبيل الاستقلال لقدرة العبد فقط.

وفاقا للمعتزلة. . . وإنما الفرق بكونها مؤثرة في أصل الفعل استقلالا[1] أو إعانة بكون الصرف[2] الجزئي أثر قدرة العبد وهي مؤثرة في وصف الفعل بواسطتها[3] وغير مؤثرة مطلقا[4] المؤثرة والصرف من لوازم الإرادة المخلوقة في العبد بلا اختيار مع أنه ناشئ عن عدم الفرق بين التأثير وما يتوقف عليه التأثير[5].

والقدرة لا تصلح للمحلية[6] مع أن صحة الإطلاق المارة لغة يمنع التقابل أي (تقابل المذاهب) فافهم إنه دقيق. . . وزعم بعضهم أن المؤثر عندهم[7]

(1) وهذا مذهب المعتزلة أعاذنا الله من شرورهم وأتباعهم في زماننا آمين.

(2) وهو من لوازم الإرادة الكلية التي من شأنها التخصيص ويعبر عنها بالإرادة الجزئية أيضا والتخصيص هو صفة موجودة تحتاج إلى المحدث الذي يخلقه الله تعالى بدون اختيار له فيها. انتهى الله تعالى أعلم.

(3) هذا هو مذهب الماتريدي ﷺ وأرضاه.

(4) وهذا مذهب الأشعرية ﷺ الذين يقولون بعدم التأثير في الفعل والوصف.

(5) واللازم مما ذكره ﷺ من كون الفعل مخلوقا له تعالى بسبب قدرة العبد عادة إنما هو كون قدرة العبد مما يتوقف عليه التأثير لا كونها مؤثرة حتى تسمى مؤثرة.. فاعلم ذلك.

(6) ومعناه: أن القدرة لا تصلح أن تكون محلا للتأثير.. أما بالمعنى المصدري فلأنه أمر يعتبره العقل وليس بموجود في الخارج وأما بالمعنى الحاصل من المصدر فلأنه وإن كان موجودا في الخارج ولكنه قائم بالمؤثر أو المتأثر وأيّاً ما كان لا تصلح القدرة له ولما تبين ضعف الجوابين بأن المجوز لم يجوز إطلاق المؤثر على القدرة الحادثة إلا مجازا ودائرة المجاز لا تسد ما دام العلاقة موجودة فأتى بجواب ثالث وهو إبداء المانع عن الإطلاق السابق الذي يمنع التقابل هناك بين مذهبي الجبرية والأشعرية فجاز إطلاق المحصل والفاعل على العبد باعتبار العلاقة المذكورة هناك لأن الجبرية لم يجوزوا القول بإطلاق المحصل والكاسب عليه أصلاً لا حقيقة ولا مجاز جاز القول به عند الأشاعرة وحسن التقابل بينهما وأما إطلاق المؤثر على قدرة العباد هنا في مذهب الأستاذ فقد وقع مقابلة بين القاضي والأشعري وهما قائلان بالوجود دون التأثير أما الأشعري فمطلقا وأما القاضي في ذات الفعل ولهما جواز إطلاق المؤثر على العباد مجازا وهو عند الاستاذ ممنوع ولو كان موجودا لما منع التقابل وبذلك فسد القول المنسوب فافهم.. والله تعالى أعلم.

(7) يعني أصحاب المذهب الماتريدي وهو زعم باطل لأنه يذهب إلى فرقة الاعتزال التي هي من فرق الضلالة المنحرفة عن الطريق المستقيم وهل من المعقول أن يرد هذا المذهب على هذه الفرقة ويكون من أهلها؟

قدرة العبد ابتداء واستقلالا ولما كانت القدرة والاختيار مخلوقين له تعالى كان الفعل المخلوق للعبد أولا مخلوق له تعالى بالواسطة غفلة عن رجوع هذا إلى نفس الاعتزال وأنه يلزم عليه ما لزم المحقق الكمال وجعل بعضهم مذهب الأشعري جبرا[1] محضاً ونزل مذهب الماتريدي[2] على مذهبه.

وزعم بعضهم اتحاد المذهبين في هذه المسألة والكل باطل ناشئ[3] عن أمور أحدها قلة التتبع وثانيها شدة غموض الفرقة بين المذهبين لما تواتر من النقل عن السلف قبل ظهور البدع والأهواء في هذه المسألة أنه لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين[4] وأجمع أهل السنة على حقيقة المذهبين والمتبادر من المذهب المتوسط بين الجبر والقدر أن يكون واحدا لا متعددا فأشكل عليهم الأمر لصعوبة تحرير مذهبين حقين واقعين في حاق

---

(1) هذا الجعل باطل لأن الإمام الأشعري ﷺ يمتاز عن مذهب الجبرية النافين لقدرة العبد بأنه يقول بالقدرة الكاسبة لا المؤثرة التي يعلم ثبوتها بأثرها من الفعل الصادر منها وبذلك يصبح عند الإمام الأشعري ﷺ قسمان للقدرة مؤثرة وكاسبة فالناظر إلى قسم القدرة المؤثرة يقول مذهب الأشعري جبري محض وهو غير صحيح لأنه لم ينظر بالعين الأخرى إلى القدرة الكاسبة التي يقول بها وعلى هذا الأساس تميز مذهب الأشاعرة عن الجبرية الفاسدين في الفكر والاعتقاد وإلى هذا القول أشار المحقق حسن جلبي في حاشيته على شرح المواقف والمحقق الدواني في رسالته الأفعال الاختيارية عند العبد ﷺ فاعلم ذلك.

(2) وهذا الزعم الثاني أيضا باطل لأنه نزله ظنا منه بأن الماتريدي رحمه الله تعالى يقول بأن الإرادة الجزئية مخلوقة له تعالى كالإرادة الكلية وأن العبد مجبور فيهما فيرجع مذهبه إلى مذهب الأشعري الذي هو جبر محض وقد بينا بطلانه في الهامش المذكور أعلاه... انتهى والله أعلم.

(3) كل هذه المزاعم المتقدمة الذكر ناشئة من اضطراب الفكر والقلب في معرفة الحق الذي سار عليه الإمام الأشعري والماتريدي ﷺ مما أدى إلى وجود غموض والدقة في فهمهما وإدراكهما على وجه الصواب.

(4) وقال الإمام مرتضى الزبيدي ﷺ في شرحه على الإحياء ما نصه:
(وفي التلويح أن المحققين من أهل السنة على نفي الجبر والقدر وإثبات أمر بين الأمرين وهو أن المؤثر في فعل العبد أي أصله ووصفه مجموع خلق الله تعالى واختيار العبد لا الأول فقط ليكون جبرا ولا الثاني فقط ليكون قدرا وكان القول بتأثير القدرتين قدرة الله تعالى في الإيجاد وقدرة العبد في الكسب والاتصاف كما دل مجموع الكلام قولا متوسطا جامعا مقتضي جميع الأدلة) انتهى.

الوسط[1] منزهين عن جهال الجبر وشركة الاعتزال فتجاذبوا أطراف المسألة من غير إمعان فوقعوا فيما وقعوا[2].

---

(1) هذا الوسط الذي سلكه أهل القرون الثلاثة الخيرية المشهودة لهم بالأفضلية رضي الله عنهم المخاطبون بالدرجة الأولى بقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البَقَرَة: 143] وقال أحد الحكماء: (الوسط محبوب وهو المفضل لدى العقلاء من بني البشر ولكن طرقه كثيرة كلها تدل على حق واحد)...
وقال آخر: (مذهبي صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيري خطأ يحتمل الصواب) انتهى.

(2) والحاصل لما تقدم أن الأشاعرة والماتريدية وصلوا إلى نقطة الاتفاق وهي استخدام العقل ولكن اختلفوا في وسيلته التي من خلالها يصل كل واحد منهم إلى نتيجة حتمية في المسألة المبحوثة على الساحة العلمية الواقعية ويتبين أن الكسب والاختيار هما عبارتان عن معين واحد ولكن الإمام الأشعري اختار لفظ الكسب لأنه منطوق القرآن والإمام الماتريدي اختار لفظ الاختيار لما فيه من إشعار قدرة العبد وإليه أشار الإمام السبكي في طبقاته كذلك الإمام الحافظ مرتضى الزبيدي في شرحه للإحياء فاعلم ذلك. فقال قائل ما فائدة هذا الخلاف الذي ذكرته؟

قلنا: إن الخلاف يفيد في بيان قيمة علماء الدين في المحافظة عليه من الزيف والضلال والكذب والادعاء الذي ظهر في الدولة الاموية والعباسية وتشجيع الناس على ترك ما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم واللجوء إلى حضارات أكل عليها الزمن وشرب ولم تكن لها قيمة فكرية إنما هي أفكار جرت من عطل في العمل وقلة العيش الذي يدعوه إلى التفكير في الطبيعة وخالقها مع وجود الأوهام والوساوس الشيطانية الخبيثة التي تسيطر على صاحب السذاجة في الفهم والإدراك مما أدى إلى الاعتقاد بالشيء الذي يثير إعجابه أو يخيفه ولا يوجد مذكر صادق مما جعله يفهم فهما سقيما للشيء الحادث فيصبح ذا قناعة تامة بصحة ما ذكر له وإن كان في الحقيقة ليس له وجود حتى تصل به القناعة إلى التأله والتعبد وهذه الطامة الكبرى التي لا تزول إلا بخارقة للعادة توافق الحق والواقع فإذا عرفت هذه الدقيقة وصلت إلى مدى قوة الجهاد التي بذلها أئمة الدين كالإمام الأشعري والماتريدي والجويني والغزالي ومولانا خالد وغيرهم رضي الله عنهم فإنهم دافعوا دفاعا عظيما حتى بنوا الأصول وما يبنى عليها من الفروع والداخل فيها والخارج منها وايجابها وسلبيها ونتائجها وفوائدها.

وهذا كله إحاطة لعقيدة الإنسان من الشيطان الإنسي والجني والنفسي الذي يطلق عليه بالوهم وهو سلاح أعداء الدين في التشكيك والارتياب وهذه المقدمة توصلك إلى فهم الخلاف الذي ذكره مولانا خالد رضي الله عنه الذي هو ليس خلافا في أصل العقيدة الإسلامية إنما هو خلاف حصل في مسائل فلسفية لا تمس لب الاعتقاد الصحيح الذي جاء به الحبيب المصطفى ﷺ وجاء أهل الكلام والمناطقة وضموا هذه المسائل إلى علم التوحيد وجعلوها من فروعه وهي خارجة عنه وليس منه البته لأنه وجداني ولا يعتمد على قوانين=

وثالثها أن السلف لما نهوا عن الخوض في هذه المسألة وتركوا المناظرة

= الفكر ومقدمات العقل والإحساس فالذي يروم إليه الحق الصريح أن يسعى العاقل إلى عدم دراسة هذه المسائل على قانون علم المنطق والفلسفة ويترك آلة العقل في وزن الأمور الاعتقادية وبذلك يطلق عنان الفكر في السرحان حتى يجول في مدن الخيال المتشعبة ولا يحيطها حد ولا رسم بل تنظر إليها فتراها علما يحي القلب الحائر ويشفيه من التشتت لفترة من الزمن فإذا جاءها بالأدلة اليقينية وجدها سرابا ولم يجد ما يسد رمقه من الراحة والأمان الحقيقي فيشرع بالبحث عنها مرة أخرى وطعن بعقيدته الأولى لأنها لو كانت صحيحة لما تصدع جدرانها وانهار بنيانها فالواجب على طالب الحق والصواب أن يعرف العقيدة الناصعة البياض بأسلوب يفهم منه وحدانية الحق تعالى والتصديق به وجودا وشهودا وبملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره والابتعاد عن كل ما يشوب هذه الأركان الإيمانية من دين الإسلام.

فالداعي إلى العقيدة الحقة والباذل أقصى الجهد في الاستدلال على صحتها وتمكينها من القلوب والعقول أن يتخلى عن غرضه الدنيء وينزه نفسه عن الرذائل الدنيوية ولا يهتم بالنزغات الشيطانية المغطاة بغطاء الدين الطاهر وألّا يفضحه القادر العليم في عالم الشهود على أيدي الخلفاء الراشدين الذين جعلهم الله تعالى أمناء سره في الأرض المعمورة. ومن تتبع تاريخ الفرق يجد ما قلته حقا ويقينا في الواقع الاجتماعي مثل الفرقة الجهمية الذين يقولون بجبرية الإنسان وعدم وجود قدرته.

والمعتزلة الذين يرفضون التقليد ويمجدون العقل ويرفعونه مكانا عالياً.

ورافضة... يعملون لإخراج الإمام المعصوم الذي اختفى من كثرة الاضطهاد

وفلاسفة... يبثون أفكارهم في مجتمع لم يتهيأ لها وفهم ما تدعو إليه.

وزنادقة... يبثون أفكارهم بين الناس ويحثونهم على نفي الظاهر واتباع الباطن وحنابلة... يتشددون في غلو مرة وانحلال أخرى وهجوم على أهل الكلام تارة وموافقتهم تارة أخرى.

وكل فرقة من هذه الفرق تنصر مذهبها وتبين مبادءها وأصولها بلسان الحجة والبرهان سواء كان باللسان او الكتابة أو بقوة السلطان.

وهذا ناتج عن التعصب للمذهب الذي يعتقد بصحته لأن فيه محبة الذات وظهور الأنانية في المفهوم وإن كان على خطأ وضلالة مما أدى إلى هذا الوضع المرير الذي يوضح لنا حقيقة ماثلة في واقعنا وهي (مذهبي هو الصحيح وغيره باطل بدون نقاش وإلا يصيبك العذاب الأليم)!!! انتهى.

قال العلامة الشيخ محمد سعيد البوطي ﷺ في كتابه (الإنسان مسير أم مخير): (لعلك لاحظت من مجموع ما مر بيانه أن أهل السنة والجماعة لم ينتهوا إلى القول بأن الله هو الخالق لأفعال عباده إلا لأن صريح القرآن يقضي بذلك ولم يكن أبو الحسن الأشعري إلا اللسان الناطق باسمهم جميعا ولم ينتهوا إلى القول بأن الجزاء إنما هو على الاختيار=

فيها لشدة خطر الوقوع في أحد طرفيها[1].

= الذي متعهم الله به لا على الفعل الذي هو شاهد على اختيارهم إلا لأن صريح القرآن يقضي بذلك أيضا...ولم يؤيدوا الإمام الأشعري في تسمية هذا الاختيار كسبا إلا لأنه جنح إلى التعبير القرآني انتهى والله تعالى أعلم.

(1) إن أول من أظهرها خالد الجهمي (سنة 72هـ) الذي قال بالقدر فسميت فرقته بالقدرية وهذه الفرقة الضالة أنتجت رد فعل إلى حدوث فرقة أخرى تقول بالجبر وهي جماعة جهم ابن صفوان سنة 128هـ فأطلق عليها بالجبرية وعلى الرغم من حدة المذهبين في نشر أفكارهما في الوسط العلمي آنذاك لكن لم تلق قبولا من الناس فقد خمدت نارهما وخلفت حرارة الجدال بين أهل العصور التالية بعدها وظل ممتدا بين السر والجهر حتى قوي في عصر الخلافة العباسية عندما ظهرت فرقة أحيت ما سبق تسمى (بالمعتزلة) التي تقول: "إن الإنسان هو الخالق لأفعاله الاختيارية وهو المسؤول عنها" وهو مذهب جديد يريد أن يفر من مشكلة الجبر والاختيار التي تخدش على حسب تصورهم العدالة الإلهية جل شأنها وعز جاهها وتسرب هذا الوهم إلى أذهان كثيرين والأخذ به قناعة أو جبرا بقوة السلطان مما أدى إلى حصول الفتنة العظيمة للمسلمين.

والسبب في ذلك هو: الانكباب في ذلك على كتب المنطق والفلسفة والحكمة اليونانية والفارسية والهندية وترجمتها إلى اللغة العربية ودراستها كعلم يتوصل به إلى الأشياء من الناحية العقلية التي تورث شحن الذهن وجعله متنورا في إدراك ما يدور حوله من الأحداث ويفسرها ويحللها تحليلا يشفي الفؤاد وكأنه يريد بهذا العمل أن يقوم الإنسان بمعرفة الأشياء من ذاته ويتوصل إليها بنفسه من غير تدخل أي سبب كان ذلك غير مقبول ولا صحيح عند العقلاء لأن الإنسان بطبيعته تكوينه يحتاج إلى مذكر ومنبه ودليل يقوده إلى الهدى والصواب ونسي المفكر والفيلسوف والمنطقي أنه يعيش في مدينة الجسم التي لا يمكن معرفة باطنها بالظاهر منها وما هو إلا شيء شكلي محسوس يدرك بالفكر ولكن باطن المدينة الجسدية محاط بسور من العظمة والهيبة والكبرياء فلا بد من فتح أبواب هذه الأسوار حتى يدخل في المدينة الباطنية ويعرف من خلال تجواله فيها سرها ويطلع على مبناها وفحواها وهذا الأمر قد خفي على كثير من أهل الفرق الضالة كالقدرية والجبرية والمعتزلة وغيرها مما جعل الباحث لهم ثغرات كبيرة في جدار الإسلام دخل إلى قلبه من خلالهم حتى يطعن به ويتخذهم وسيلة لرد من يرغب الاعتناق له وقولهم: الإسلام هو عبارة عن فرق متناحرة فيما بينها فإذا أردت الدخول فيه فعلى أي مذهب تكون؟!!!

كما قيل لأحد المستشرقين المسمى (بماسنيون) إنك تتحدث عن إعجابك بالعقلية الإسلامية والقيمة العلمية في عقائد الإسلام فما الذي يمنعك من اعتناقه؟

فأجاب قائلا: أي الإسلام يا بني؟

الإسلام المعتزلي أم المرجئ أم الجهمي أم الرافضي؟

فأقول: هذا حلم لا يتحقق يا ماسنيون الغربي الذي أضلك الله تعالى على علم=

ولم يحرر الإمام الماتريدي[1] رحمه الله مذهبه فيها تفصيلا تورعا واتباعا للسلف لعدم احتياجه إليه للبعد عن البدعة ولهذا تشعب أصحابه فذهب أكثرهم إلى أن مذهبه مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني وتوهم أحد منهم غير ذلك كما قدمت الكل مع تزييفه. . .

= وأعطاك عقلا تعرف الصواب به ولا تتبعه فاعلم أن الله عز وجل يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد هذا الدين ويرجعه إلى سلفه الصالح على أحسن ما يرام.
وقد أظهر الله تعالى المجدد للعصر والمذب عن دين الله القويم في عصر الفتنة والجدال المؤدي إلى البوار سيدي الإمام علي بن إسماعيل المشهور بأبي الحسن الأشعري رضي الله عنه وأرضاه.
الذي قيضه الله عز وجل للدفاع عن مذهب السلف الأنوار وإرجاع الدين الحنيف إلى ما كان عليه أصحابه الكرام رضي الله عنهم حتى عادت الجادة العريضة التي ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه عليها بارزة جلية أمام الأبصار والبصائر.
واجتمع عليه جمهرة من أكابر علماء المسلمين وأئمتهم من الفقهاء والمحدثين والمفسرين ورجال القضاء وأهل الحل والإبرام انتهى والله تعالى أعلم.

(1) وهو الإمام الأوحد العلامة الكبير سيدي الشيخ محمد الحنفي المشهور بأبي منصور الماتريدي رضي الله عنه ونفعنا بعلومه وأمداده إلى يوم لقياه امين.
ولد رضي الله عنه في ماتريد وهي محلة من ولاية سمرقند فيما وراء النهر وتوفي سنة 333 من هجرة النبي الأمين محمد عليه الصلاة والسلام وكان رحمه الله تعالى له جولات في الرد على الفرق الضالة المعتزلة آنذاك وله باع طويل في بيان العقائد التي كان عليها الإمام الأعظم رحمه الله تعالى من خلال كتبه التي شرحها ونشرها بين الناس: ككتاب المقالات في الجدل والتوحيد والأصول في أصول الدين وشرح الفقه الأكبر.
"وأشار إليه العلامة الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه المذاهب الإسلامية عندما تحدث عنه فقال: (وقد نسب إليه بعض العلماء أنه وضع شرحا لكتاب الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة رضي الله عنه ولكن بالتحقيق العلمي ثبت أن ذلك الشرح لأبي الليث السمرقندي الفقيه الحنفي المعروف" انتهى.
وقال العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه إشارات المرام: (وكانت بلاد ما وراء النهر سليمة من الأهواء والبدع لسلطان السنة على النفوس هناك من غير منازع يتناقل تلك الآثار جيلا عن جيل إلى أن جاء إمام السنة فيما وراء النهر أبو منصور الماتريدي المعروف (بإمام الهدى) فتفرغ لتحقيق مسائلها وتدقيق دلائلها فأرضى بمؤلفاته جانبي العقل والشرع) انتهى والله أعلم.

وأما الإمام الهمام أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ فاحتاج لكونه بين أظهر المعتزلة ومبتلى دائما بالمناظرة معهم وإبطال مذاهبهم كما هو في الكتب مسطور وبالألسنة مذكور وبين العلماء مشهور إلى تحرير مذهبه حق التحرير[1] وتواتر القدر المشترك منه بين أصحابه[2] حتى اتفق جميع المحررين لمذهبه على أنه لا تأثير عنده لقدرة العبد بالفعل وإن تخالفوا في وجوه التحرير. . .

ولأجل هذا أيضاً ترى كتب الأشعري في العقائد مشحونة بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة والخوض في كثير من التأويلات والتدقيقات، ثم اعتذر عنها في كتابه (الإبانة في أصول الديانة) الذي هو آخر مؤلفاته وعليه التعويل في الأشعري كما صرح غير واحد[3] وقال فيها: (لولا الاضطراب بسبب منازعة

---

(1) هو الإمام الأوحد سيدي الشيخ علي بن إسماعيل المعروف بأبي الحسن الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ولد في البصرة وبعد وفاة والده تزوجت أمه بأبي علي الجبائي من كبار علماء الاعتزال فتربى في حضن الاعتزال وعلم مدارك الكلام ولكن أراد الله أن يحيي القلوب به ومن خلاله ينصر الدين ويخذل الكافرين فأخذ منهج السنة السنية وترك مذهب البدعة الردية من غير رجعة فأوضح الأصول الاعتقادية ونشرها بين الناس وأيدها بما ثبت عند سلفه الصالح فصار قدوة ونبراسا يهتدي به الضال المتحير.
قال الإمام ابن العماد الحنبلي رحمه الله تعالى في شذرات الذهب ما نصه: (وقد بيض الله به وجوه أهل السنة النبوية وسود به رايات أهل الاعتزال والجهمية فأبان به وجه الحق الأبلج ولصدور أهل العلم والعرفان أثلج) انتهى.
وقال الإمام عبد الوهاب السبكي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الطبقات الشافعية الكبرى: (اعلم أن أبا الحسن لم يبدع رأيا ولم ينشئ مذهبا وإنما مقرر لمذهب السلف مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ فالانتساب إليه إنما هو بأنه عقد على طريقة السلف ناطقا وتمسك به وأقام الحجج والبراهين عليه فصار المقتدي به في ذلك السالك سبيله في الدلائل يسمى أشعرياً) انتهى.

(2) وهم كثيرون فمنهم إمام الحرمين والقاضي الباقلاني وحجة الإسلام الغزالي ومحدث الشام النووي وصاحب الإشارات القشيرية وصاحب الأصول السبكي والمفسر البيضاوي والمفوه في الحضرة الجرجاني وجامع الأصول ومبين الفروع مولانا خالد رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ومن أراد المزيد في معرفة أصحاب الأشعري رحمه الله تعالى فلينظر كتاب تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى الإمام الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرضاه.

(3) كالإمام السبكي في الطبقات الكبرى والإمام ابن العماد في الشذرات والإمام ابن خلكان في وفيات الأعيان وغيرهم كثير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين.

المبتدعة لما تكلمت بشيء من ذلك).

وصرح بأن مذهبه في المتشابهات التفويض مثل مذهب السلف[1] لكن المبتدعة ألجأوه إلى التأويل[2] وترى كتب الماتريدي نفسه أكثر ما فيها المسائل من غير دلائل ومتأخرو أصحابه رجعوا في التدوين إلى سياق الأشعري لشيوع الابتداع والرفض والجبر والاعتزال وشدة الاحتياج إلى التحرير والتدقيق والاستدلال وكل هذا ظاهر عند من له باع في هذا الفن وبه يندفع في حق كلا

(1) قال الإمام الأشعري في كتابه الإبانة ما نصه: (قولنا الذي نقول وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون وبما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل نضر الله إلى وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته وعمن خالف قوله مجانبون. لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين فرحمه الله تعالى من إمام مقدم وكبير مفهم ورحمته على جميع أئمة المسلمين) آمين انتهى والله أعلم.

(2) **معناه**: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: 95] إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرا وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلا... انتهى.

قلت : هذا التأويل الذي ذكره السيد الشريف قدس سره في تعريفاته هو الذي جنح إليه الإمام الأشعري رضي الله عنه في بيان النصوص الشرعية التي تحتاج إلى التأويل ووضوحها في الساحة العلمية.

وكان رضي الله عنه رجلا وسطا في الفهم والإدراك بين النفي والإثبات رغم الشدة التي واجهته في عصره من الفرق الأخرى كما بينه في كتابه (مقالات إسلاميين) ومن تأمل كتابه هذا وجد أنه رحمه الله تعالى يريد بيان العقلية الإسلامية التي تعطي للعقل حصة من الاختيار والحرية في إبداء ما يريد إظهاره تحت ضوابط وقواعد علمية حتى لا يأخذه التشعب في الخيال ويهوي به في مهاوي الهلاك ولا ينفع الندم عند فوات الأوان.

وكذلك يمكن الوصول من خلال هذا الفهم إلى أن النص الشرعي يمكن له التفويض والأخذ به وهو الأسلم ويمكن أيضا الأخذ به من طريق التأويل وهو الأحكم حتى يقطع نزغات الشيطان ورغبات النفس الأمارة ويفطمها عن مألوفاتها السطحية الظاهرية في اللذة والطعم اللذين هما سبب في ظهور العوامل النفسية والعصبية في الأفكار والاعتقادات بصحتها وخطأ مخالفها وهي الطامة الكبرى في حياة الإنسان. انتهى والله تعالى أعلم.

الإمامين أقاويل من ظن فيها بعض الظن (والعبد المسكين) لكون مذهبه مذهب السلف بعينه وطريقته الصديقية عين طريقة الأصحاب وأجلّه التابعين عسر عليه الخوض فيما نهوا عنه ولكن لما رأيت مع كونها من أمهات المسائل الدينية وأساس كثير من العقائد اليقينية وقع فيها الخلط والخبط والتشتيت وعدم الضبط[1] شرعت فيها اقتداء بالإمام الأشعري ومتأخري أصحاب المذهبين متبرئاً من حولي وقوتي ومخرجا لوجودي من البين متمسكا بقوة وحول ذي الطول الذي ليس إلا عليه التعويل فهو حسبي ونعم الوكيل. . .

اعلم أن الإرادة الجزئية التي هي الكسب عند الماتريدية صادرة عن العبد باختياره وأثر لقدرته عندهم لأنهم مع منعهم أن يكون العبد موجدا لشيء إجماعا من محققيهم يجوزون أن يكون له قدرة ما تختلف بها النسب والإضافات على وجه لا يلزم منه وجود أمر حقيقي أصلا كما صرح به صدر الشريعة في التوضيح ونسبه إلى مشايخ مذهب الماتريدي[2] وأفاد المولى حسن جلبي في حاشية شرح المواقف وهي شرط أو سبب[3] عادي لخلق الله تبارك وتعالى الفعل كما مرّ غير مرة. . .

---

(1) وهذا الأمر من الواجبات الدينية على العلماء الأعلام الذين هم حملة الدين الحنيف والدفاع عنه وعن شرف أهله واجبا عينيا على بعض وكفاية على آخرين لقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النّحل: 125] الآية. إذن فالسكوت عن المنكر للمقتدر رذيلة والصمود في وجهه للمتبصر فضيلة نسأل الله العافية.

(2) وإليك نص عبارة صاحب التوضيح فقال رحمه الله تعالى: (إن مشايخنا ينفون عن العبد قدرة الإيجاد والتكوين فلا خالق ولا مكون إلا الله لكن يقولون إن للعبد قدرة ما على وجه لا يلزم منه أمر حقيقي لم يكن بل إنما يتحقق بقدرته النسب والإضافات كتعيين أحد المتساويين وترجيحه) انتهى.

(3) قال مولانا خالد في حاشيته على هذه الرسالة ما نصه (السبب وجودي يدور عليه الأمر وجودا وعدما وهو (عقلي) كالنظر للعلم عند الإمام (وشرعي) كالتكلم بصيغة الإعتاق له (وعادي) كالنار للإحراق (ولغوي) كالأسباب الداخلة في حيز حرف التعليل والفعل بمعناه عند الاصوليين والشرط أمر وجوديا كان أو عدميًّا يدور على عدمه العدم وهو أيضاً عقلي كالحياة للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادي كالسلم للصعود ولغوي كالشروط الداخلة في حيز حرف الشرط) انتهى.
=

وتتعلق بوصف الفعل أعني كونه طاعة او معصية كلطم اليتيم إن أريد به تأديبه فطاعة أو إهانته فمعصية فهي أثر لقدرة العبد ووصف الفعل الذي هو أيضاً أمر اعتباري عدمي كما تدل عليه الكلية المارة عن أهل الحق وصرح به غير واحد عن فضلاء المذهبين أثر لها وأثر الأثر أثر[1] والأمر العدمي يجوز أن يتوقف عليه الأمر الموجود كعدم الموانع فاندفع بهذا أمور:

أحدها: كيف يترتب الأمر الموجود في الخارج على غير الموجود فيه. . .

والثاني: أن قولهم أثر القدرة هو العزم المصمم المعبر عنه بالإرادة الجزئية ينافي قولهم هو كون الفعل طاعة أو معصية.

والثالث: أن معنى كون القدرة مؤثرة عندهم أن كان إنها من الشروط العادية مثلاً فهو عين مذهب الأشعري أو انها مؤثرة بالإيجاد في أصل الفعل فهو عين مذهب الاعتزال إن أريد التأثير بالاستقلال وعائد إلى مذهب الأستاذ إن أريد على وجه الإعانة والإسعاد.

ومن هذا نشأ بعض الأقاويل الباطلة السالفة ووجه الاندفاع أنها لا تأثير لها في أصل الفعل كما كان عند المعتزلة والأستاذ ومؤثرة في أمرين اعتباريين

= وقال العلامة الشيخ عبد الكريم المدرس ﵁ تعليقا على هذا الكلام: (يعني أن الله تعالى جعل تلك الإرادة الصادرة من العبد شرطا أو سببا عاديا لخلقه تعالى فلا يخلق الفعل في العباد بدون ذلك الشرط إلا بطريق خرق العادة كالمعجزة لنبي والكرامة لولي فلا يوجد أفعال العباد بمجرد اختياراتهم حتى يلزم التفويض ولا بمحض إرادته تعالى حتى يلزم الجبر بل بإرادته تعالى لكن بشرط تعليق اختيار العبد أعني صرف قدرته وإرادته الى العمل وليس هذا الاختيار من العبد شرطا أو سببا عقليا لخلقه تعالى الفعل لكونه تعالى قادرا على إيجاده في العبد بدون توقفه على مثل هذا الشرط) انتهى.

(1) ومعناه أن الوصف أثر الإرادة والإرادة اثر القدرة انتج لذاته أثر أثر للقدرة وأنتج أيضاً أن الوصف أثر القدرة بواسطة صدق المقدمة الاجنبية اذا صدق قولنا (اثر الاثر كان أثراً) فنضمه كبرى إلى النتيجة الأولى صغرى ونقول وصف الفعل اثر اثر القدرة واثر اثر القدرة اثر القدرة انتج أن الوصف اثر القدرة ولما كان هنا مظنة أن يقال كيف يحصل الفعل الموجود في الخارج بالإرادة الجزئية التي هي إضافة ومعدومة فيه قال لدافعه وجاز بالتحقيق عند العقلاء توقف الأمر الموجود على ما هو كان عدميا من الأسباب والشروط كما تقرر آنفا انتهى... والله أعلم.

هما الإرادة ووصف الفعل بالطاعة والمعصية بخلاف مذهب الأشعري فإنها لا تأثير لها عنده حتى فيهما . . .

وزعم بعضهم أن العدم لا يصير أثراً للقدرة ولا معنى لتأثير القدرة في شيء إلا إخراجه إلى الوجود منشأه عدم الفرق بين الإعدام الأزلية والإعدام الحادثة بعد الوجود والأمور الاعتبارية المتجددة فإن الأولى لا تصير أثراً للقدرة وفي جواز تعلق الإرادة بها كلام بينته في غير هذا المحل[1] والأخيرتين لا خلاف في جواز صيرورتهما أثر القدرة كالحوادث الموجودة والمنكر لهذا معذور لعدم اطلاعه بشرط أن لا ينازع فيه . . .

وقوله ولا معنى للتأثير للقدرة في شيء إلا إخراجه إلى الوجود لا معنى له لأن من جملة معاني تأثير القدرة في شيء إخراجه إلى نفس الامر . . . ومنها إعدامه . . . ومنها إفاضة الوجود عليه[2].

---

(1) هذا الزعم يبطل الدعوتين اللتين أولهما : كون الإرادة الجزئية أثر لقدرة العبد.
وثانيهما : دعوى كون وصف الفعل أثراً لها وكل من الإرادة الجزئية والوصف المذكور أمر عدمي غير موجود في الخارج ولا شيء من العدمي بأثر للقدرة فلا شيء منهما بأثر لها وبطلان هذا الزعم ظهر بعد تفريقه بين الإعدام الأزلي والإعدام الحادث والأمر الاعتباري والتفريق بينهما واضح لمن له أدنى بصيرة.
قال مولانا خالد رضي الله عنه (وهو أنه لا شك في كون الإعدام بعدم الوجود مرادة وإنما الكلام في إعدام الحوادث وهي أزلية فقال الجمهور: لا تتعلق بها الإرادة لأن أثرها حادث هذا خلف فمعنى كونها مرادة على ما وقع في مواقع من كتب أهل السنة ونص عليها السعد في شرح العقائد أن الإرادة تعلقت بعدم إزالتها أو ببقائها حيث لم تتعلق بنقائضها التي هي الوجودات المتقابلة لها إذ تعلقها علة لوجود الممكن فعدمه عدم العلة وهو علة العدم وأما قول الآمدي من جواز تقدم القصد على المقصود بالذات كتقدم الإيجاد على الوجود فهي مرادة مع أزليتها إذ لا يلزم عليها حدوث أثر الإرادة لكنه مبني على أصل فلسفي كما نبه عليه في شرح المقاصد فلا تغتر بارتضاء العضد والسيد والخيالي رحمهم الله تعالى والله أعلم بالصواب) انتهى كلامه الشريف رضي الله عنه وأرضاه.

(2) هذا الكلام يدل على معنى تأثير القدرة في شيء هو إخراجه إلى الوجود وهذا المعنى ليس له مجال في فهم القدرة وتأثيرها لأن من جملة المعاني التي تفهم بها تأثير القدرة في شيء إخراجه إلى نفس الأمر الذي يحصل فيه إخراج الإرادة الجزئية من عالم العدم المحض إلى التصور والشوق الجزئي عند العبد فتخرج قدرة العبد.
ومنها إعدامه وجعله معدوما فيها كما في إعدام حادث من الحوادث وليس المقصود هنا=

إن قلت: فهلا لزمت الشركة التي بالغت في الفرار عنها وما الفرق بين هذا التأثير والتأثير الذي أنكرته على الإمام ابن الهمام؟

قلت: بينهما فرق عقلاً ونقلاً (أما الأول) فلأن إفاضة الوجود أتم وأبلغ من تفرع الأمر الاعتباري بل لا نسبة بينهما ومن ثم رتب الحق تبارك وتعالى على الخلق الذي عين إفاضته الوجود باستحقاق العبدية في آيات شتى[1]. و(أما الثاني) فلأنه تبارك وتعالى أطلق مراراً على ذاته المقدسة أنه خالق كل شيء والخلق بمعنى الإيجاد والشيء في اصطلاح أهل السنة بمعنى الموجود والأمر الاعتباري[2] والحال[3] ليسا بموجودين فجعل الوجود أثر قدرة العبد يصادم النصوص بخلاف الأمر الاعتباري والحال وبه يندفع استعظام بعضهم أيضاً مطلق تأثير القدرة لأنه ناشئ عن عدم الفرق بين الإيجاد والتأثير في الأمر الاعتباري[4].

وأما عند الأشعري: فالكسب عبارة عن مقارنة قدرة العبد وإرادته بالمقدور

= انعدام التأثير الكلي في نفس الأمر بعد الوجود.

ومنها: إفاضة الوجود عليه فالمعنى الأول هو إذا خلق الله تعالى شيئا وإخراجه إلى الوجود ثم إعدامه فيه فقد أوجد حدوثه لأنه خرج من عالم العدم المحض وبعد التصور من العبد والشوق الجزئي تحصل بقدرته تأثير حادث وبذلك أبرزه الله تعالى إلى نفس الأمر وهو الإرادة الجزئية بعد العدم المحض وأوجد عدمه وهو وصف الفعل بالمعنى الثاني حيث أعدم ذلك الموجود وأوجد هويته بالمعنى الثالث حيث أفاض الوجود عليها والحاصل من هذا أن الإرادة الجزئية ووصف الفعل المذكورين وإن لم يقبلا الإيجاد بالمعنى الثالث لأنهما ليسا من الموجودات العينية القديمة ولا بالمعنى الثاني إذ ليس مناسبا هنا لما فيه وجود وعدم ولكنهما يقبلانه بالمعنى الأول فتدبر والله تعالى أعلم.

(1) قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذّاريَات: 56] وقال جل جلاله: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾ [البَقَرَة: 21].

(2) وهو الأمر المعدوم في الخارج كالإرادة الجزئية ووصف الفعل عند الماتريدية رحمهم الله تعالى.

(3) وهو الواسطة بينه وبين الموجود عند من قال به.

(4) هذا الاستعظام نشأ من عدم التفرقة منه بين تأثير القدرة بمعنى الإيجاد وتأثير بمعنى إخراج الشيء إلى نفس الأمر وبهذا يندفع الاستعظام لأنه لا محل لتأثير القدرة الحادثة بالخلق والإيجاد أمام تأثير القدرة المطلقة في التصرف والإخراج.

انتهى كسب الإمام الماتريدي رحمه الله تعالى وعفا عنه وعنا آمين.

بشرط عدم تأثيرهما بالإيجاد كما في المواقف وغيره[1] وتلك المقارنة شرط لخلق الله تعالى في ذلك المقدور وصرف القدرة تابع لصرف الإرادة وهو عبارة عن ترجيح الفعل والترك وهو لذات[2] الإرادة كما يفصح عنه قولهم في تعريفها أنه صفة من شأنها ترجيح أحد المتساويين وههنا إشكالات. . .

أحدها: أن مقتضى الذات لا ينفك عنها فكون تعلق الإرادة مقتضاها يقتضي تعلقها بأحد الطرفين ولو لم يكلف العبد فما فائدة التكليف؟

والإشكال الثاني: مدار كسب الأشعري على ما قررته على تعلق الإرادة الذي هو أمر لازم للإرادة فما معنى اختيار العبد عنده؟

والإشكال الثالث: أنه لا يظهر على ما ذكرت معنى كون الفعل طاعة أو معصية لأن مداره كان على أن يحدث العبد بقدرته غير مصمم به يصير الفعل طاعة أو معصية كما مر في مذهب الماتريدية فإذا لم يكن لقدرة العبد تأثير عند الأشعري أصلاً لم يصر الفعل طاعة أو معصية؟

والجواب

أن الإرادة تابعة للعلم فكذا مقتضاها[3] فإذا علم العبد تكليفه بالطاعة

---

(1) هذا التقرير يبين أن العبد لا مدخل له في وجود الفعل وهو لا ينافي مدخلية قدرته وإرادته المخلوقتين له تعالى باعتبار السببية العادية في تأثير القدرة القديمة عنده كما صرح به المحقق الكلنبوي رحمه الله تعالى في حاشية شرح الجلال ﷺ فالعبد ليس له إلا محل الظهور وهذا الظهور خفي ذو غموض شديد يوهم أن له مدخلا في التأثير فينشأ الخطأ: فالواجب التنبه الى هذا الأمر ومعرفة المدخلية الحادثة التي تفترق عن المدخلية القديمة وبذلك يحصل الفهم السليم الذي يوصل إلى اعتقاد الصحيح حتى يرى في الواقع ولا ينكر. والله الموفق للصواب.

(2) ومعناه أن تعلق الإرادة يصير سببا عاديا لأن يخلق الله تعالى في العبد قدرة متعلقة بالفعل بحيث لو كانت مستقلة في التأثير لأوجد الفعل وهذه المقدمة تنبيه على المغايرة بين الصرفين المفهومين من قولة (مقارنة قدرة العبد وإرادته بالمقدور) وبيان الترتيب الواقع بينهما بالتقدم والتأخر انتهى والله تعالى أعلم.

(3) إن هذا الكلام يرشد إلى القاعدة المشهورة التي تقول العلم يتبع المعلوم ومعناها أن كل ما يتصور الباحث المتعلم ويستقر في ذهنه لكي يسمى بحق علما يجب أن يكون صورة صادقة أمينة لواقع الذي تعلق به العلم فكل قرار يتخذه الذهن لا بدّ أن يكون بإشارة بل=

والاجتناب عن المعصية وأن الله تعالى وعده على ذلك النظر إلى وجهه الكريم والفوز بالنعيم المقيم ويصير هذا العلم داعيا له إلى الطاعة كما أن وسواس الشيطان اللعين بمعونة النفس الأمارة مع شهوة الاستراحة والتفكه باللذائذ الفانية وتقديمها على الدولة الباقية تصير داعية إلى المعصية فيتشعب تعلق الإرادة بأحد الطرفين لانجذابها إلى الخير لأجل الداعي الأول[1] وإلى الشر لأجل الداعي الثاني[2].

وكون العبد مجبورا في الإرادة لا يستلزم الجبر في الأفعال الصادرة بها كما في أفعال الباري تبارك وتعالى فإن إرادته تعالى صادرة عنه بطريقة الإيجاب مع أنه فاعل مختار في أفعاله وفاقا كما صرح به غير واحد من المحققين[3].

= ببيان واضح من الواقع نفسه.

فالمعلوم اولا وهو الواقع المشاهد الذي يسمونه(المصادق) والعلم به ثانيا وهو التصور أو التصديق الذهني الذي يسمونه مفهوما ولو جازه قلب هذه القاعدة واعتبار الشيء المعلوم هو التابع للعلم.

إذن لما وجد أي ضابط أو حاجز يفرق بين العلم والجهل إذ ما أيسر عندئذ أن يتصور الباحث في ذهنه ما يهوي وما يريد وإذ الواقع تابع له ومصدق لما يتصور أو يقول !!!

(1) هذا الكلام يظهر أهمية العلم وفهمه وكيفية إيصاله إلى ذهن السائل المتحير في الأمر الذي يريد الوصول إليه بحق وحقيقة والله الموفق إلى ما توجه إليه العبد من الأمور المقصودة في الدنيا وينكشف الغطاء بعد المعالجة والمسير إلى المصير المحتوم والله تعالى اعلم.

(2) هذا جواب الإشكال الأول وحاصله:

أن الله تعالى خلق في العبد علما إجماليا بالأفعال الاختيارية قبل صدورها وبحسنها وقبحها وترتب الثواب والعقاب عليها مأخوذا من لسان الشارع وخلق فيه إرادة تابعة لذلك العلم مرجحة لبعضها وقدرة متعلقة بالفعل تابعة لتلك الإرادة بحيث لو كانت مستقلة بالإيجاد لأوجدها فمع العلم بالحسن والقبح الداعي إلى تعلق الإرادة إن تعلقت إرادته بالقبيح استحق الذم باعتبار المحلية والعقاب بطريق جري العادة وإن تعلقت بالحسن استحق المدح والثواب كذلك ولذا لو فعل قبيحا لم يعلم قبحه لا يستحق الذم والعقاب ولو تعلقت إرادته بقبيح وعزم عليه من العلم بقبحه يستحق المؤاخذة وإن لم يخلق بعده وهذا يبين فائدة التكليف المنوه عليه في الإشكال والله الموفق.

(3) هذا جواب الإشكال الثاني والثالث وحاصله: =

على أن بداهة الفرق بين الحركتين[1] محققة لاختيار وجهل السائل بكيفيته لا يضر ثم القدرة كما أنها غير مؤثرة بالفعل غير مؤثرة بالقوة أيضاً على ما هو المشهور من مذهب الأشعري لكن تعلقها الناشئ عن تعلق الإرادة الناشئ عن ذات الإرادة شرط عادي لتأثير قدرة الباري تعالى فالفعل صادر عنه تبارك وتعالى بقدرته بسبب قدرة العبد ولولا تعلق قدرة العبد لما خلقه كما أن المؤثر بالإحراق هو الله تعالى وفاقا ولولا مس النار للمحرق لما أحرقه ويزيد العبد عنده بالنسبة إلى الفعل على النار بالنسبة إلى الإحراق بكونه متصفا بالقدرة والإرادة وبتعليق قدرته بالمقدور بإرادته[2].

= أن العبد كونه مجبورا في الإرادة ذاتا وتعلقا ليس يضر بلزوم الجبر المحض فإنه لا يستلزم الجبر في الأفعال لكونها ناشئة عن الإرادة وانما يستلزم الجبر في الاختيار وذلك غير مضر كما في الباري تعالى فإن إرادته ثابتة بالإيجاب وهو الفاعل المختار كما صرح به المحققون من أهل الشأن وذلك هو الجبر المتوسط الذي ارتضاه الإمام الأشعري رضي الله عنه وأرضاه لوقوعه بين المحض في الجبرية وإنزال أفعال العباد بمنزلة الجماد عندهم وبين التفويض المطلق عند المعتزلة الغالية في إنزال أفعالهم على جهة الاستقلال وهذا يبين فائدة النص وحكمه والعقل وإدراكه ووظيفة الموازنة بينهما في الواقع حتى ينتج الحكم الفاصل في المسألة المعروضة على الساحة.. والله الموفق.

(1) ومعناه في بيان الجواب للإشكال الثاني وإيضاحه باستدلال اخر وهو هذه الحركة هي مدخل واختيار للعبد في حركة البطش دون حركة الارتعاش وثبت ضرورة أن الفرق واضح بين الحركتين ولا يفهمه أهل الاعتزال ولا يدركه أهل الجبر والضيق وليس البحث في هذا واجب من الواجبات الدينية بل هو من المستحبات الإسلامية التي تبين مدى قوة الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ بحيث لم تترك شاردة ولا واردة إلا وبنيت حكمها في النفع والضر عاجلا أم آجلا وهذه المسائل ومثلها إذا جهلها السائل ولم يعرفها العارف لا يضر به... وثبت أيضاً باليقين القاطع أن هناك أشياء لا نعلم كنهها وكيفيتها في الخفاء والظهور فضلا عن وجودها فتح الله علينا أبواب العلم والمعرفة آمين.

(2) إن البرهان الذي يملك أن يقضي بأن استمرار العلاقة الدائمة النار والاحتراق عنوان على القوة الفاعلة للإحراق والكامنة في النار هو أحد دليلين لا ثالث لهما:

الدليل الأول: وصول الذهن إلى الكشف عن ذاتية القوة وماهيتها الكامنة في النار وهذا ما لم يصل إليه باحث أو عالم قط إلى هذا اليوم.

والدليل الثاني: أن يخبرنا خالق النار أنه أودع فيها قوة ذاتية فهي تفعل فعلها هذا بتأثير مباشر من القوة ذاتها وهذا ما لم يقله لنا خالق النار قط...انتهى والله تعالى أعلم.

ولهذا يتوقف كل فعل من هذه الأفعال الاختيارية البدنية على المبادئ الأربعة التي في التصور بوجه ما والشوق الجزئي المنبعث منه.. والقصد الجزئي.. وتحريك الأعضاء التي هي مبادئ لكل فعل اختياري يفعل بالجوارح(1).

ولا يشتبه عليك الأمر من كون العبد مضطرا فإن الأشعري يلتزم الاضطرار في الاختيار مع كون العبد مختارا إذ الاضطرار في الاختيار محقق للاختيار لا ناف له كما مر. . . وصرح به السعد في كتبه(2).

(1) المبادئ الأربعة هي: **أولاً**: تصور الإنسان للفعل المطلوب بوجه من الوجوه الصادقة عليه وذلك لامتناع طلب المجهول المطلق وكذا من وجهي الملائمة للطبع والمنافرة معه وذلك لامتناع إقدام العاقل على مالم يصدق بفائدة ماله... فالمراد من خلال ما تقدم من التصور هو بالمعنى الأعم الشامل للتصديق كما سيظهر أيضا.

وثانيا: الشوق الجزئي المنبعث من ذلك التصور وذلك لأن الشوق إلى تحصيل الأمر الجزئي ينبعث من تصوره بحيثية كونه ملائما كما أن الشوق إلى الإعراض عنه ينبعث عن تصوره بوجه كونه منافرا له فيصدق الفاعل حينئذ بغاية الجذب والدفع.

وثالثها: الإرادة الجزئية التي هي صرف الإرادة الكلية إلى المراد بداعي العلم.

ورابعها: هو تعلق القدرة بتحريك الأعضاء والعضلات التي هي مبادئ لكل فعل اختياري تقوم به على وجه الطاعة والامتثال فإذا نقص واحد من هذه الأربعة أصبح التصور ناقصا ويكون على وجه الحيرة والاضطراب ولا يستطيع فهم الوضع الذي يواجهه ويكون حاله تارة في الأمن وتارة في الخوف وكذلك تتكون عنده حالة الجمال والتجمل في الظاهر وهو غير هذا في الباطن والله تعالى الموفق للصواب.

(2) قال الإمام سعد الدين ﷺ في شرحه على النسفية ما نصه:

(فإن قيل: فيكون فعله الاختياري واجبا أو ممتنعا وهذا ينافي الاختيار؟ قلنا: ممنوع فإن الوجوب بالاختيار محقق للاختيار لا مناف.. وأيضاً منقوض بأفعال الباري تعالى) انتهى.

قال الإمام الكستلي رحمه الله تعالى في حاشيته على شرح النسفية ما نصه:

(يجاب عنه بأن الوجوب المترتب على الاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه) انتهى.

وقال الإمام الخيالي رحمه الله تعالى في حاشيه على شرح النسفيه ما نصه:

(قوله محقق للاختيار) فلا يكون فعل العبد كحركة الجماد وهو المقصود ههنا وأما أن ذلك الاختيار ليس من العبد لأنه لا يوجد شيئا فيكون من الله تعالى فيلزم الجبر فذلك مذهب الأشعري وهو جبر متوسط) انتهى.

وقال الإمام المولوي احمد رحمه الله تعالى في حاشيته على الخيالي ما نصه: (قوله: وهو جبر متوسط) والحاصل أن الله تعالى خلق العبد مختارا في أفعاله لكن لما أراد الله تعالى=

بل البيضاوي في أحد تفاسير قوله تعالى[1]: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القَصَص: 68] على أن الحسن والقبح لكونهما شرعيين عنده يجوز التكليف مع الجبر المحض على أصله . . . فكيف بالجبر المتوسط الموهم للاشتراك معهم في أصل المسألة مع بداهة بطلان مذهبهم عند الكل[2].

= أن يفعل العبد باختياره فعل كذا لم يمكنه أن لا يفعله فالمآل بالآخرة وإن كان إلى الجبر إلا أن الجبر بهذا المعنى غير منكر وانما المنكر الجبر بمعنى أن لا يكون للعبد مدخل في فعله بوجه ما أي تأثير) انتهى.

(1) قال الإمام البيضاوي رحمه الله تعالى في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القَصَص: 68] في أواخر سورة القصص ما نصه: (وظاهره نفي الاختيار عنهم رأسا والأمر كذلك عند التحقيق فإن اختيار العباد مخلوق باختيار الله تعالى ومنوط بدواع لا اختيار لهم فيها) انتهى.

(2) هذا المذهب الذي ذكره الإمام البيضاوي رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ الذي من خلاله أراد بيان دفاعه عن الإمام الأشعري رحمه الله تعالى وعدم جعل الدارس لمذهبه يتوهم بأن مذهب الأشعري جبرا محضا فأراد الاستدلال من خلال الآية المتقدمة الذكر على صحة ما ذهب إليها إمامه في المذهب الاعتقادي ولكن هذا المذهب الذي بيناه هو متروك عند السادة الأشاعرة رحمهم الله تعالى في الاستدلال به على صحة ما ذهب إليه إمامهم رضوان الله عليه لما فيه اشتراك مع الجبرية الذين ثبت بطلانهم عند الكل... وأراد أصحاب هذا المذهب الدفاع عن رأي الإمام الأشعري رضي الله عنه ونصرة مذهبه المنيف وخراجه من دائرة الجبر المحض الذين زعموا القولِ به أنه ينافي تكليف العباد وإلا فالحقيقة أن الإمام الأشعري رحمه الله تعالى غير مقيد بما بيناه لأن أصل مذهبه الشريف العالي القدر والمقدور في عقيدة أهل الدين الحنيف.

وهو أن الحسن والقبح شرعيان لا مجال لحكم العقل بهما يحكم بالجواز للتكليف منه تعالى عبده بفرض صحة قول الجبرية أعاذنا الله عز وجل من شرورهم آمين.

قال الإمام علي القاري رضي الله عنه في شرحه على الفقه الأكبر: (لقد أنصف الإمام الرازي في تفسيره الكبير حيث قال: "الإنسان مجبور في صورة مختار وهو أنهى ما يمكن أن ينتهي إليه فهم البشر").

قلت: وذلك لوقوع فعل العبد على وفق اختياره من غير تأثير لقدرته المقارنة له ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القَصَص: 68] ولذا قال بعض العارفين: (لا تختر فإن كنت لا بدّ أن تختار فاختر أن لا تختار) انتهى.

وقال الإمام الشعراني رضي الله عنه في كتابه اليواقيت والجواهر ما نصه: (وملخص الأمر أن من زعم أن لا عمل للعبد أصلاً فقد عاند وجحد ومن زعم أنه مستبد بالعمل فقد=

ولما وقع البحث عن الحسن والقبح أحببت أن أفصله لك لنفاسته وبناء أصول كثيرة عليه وخفاء تفصيله والفرق بين مذهبي الحنفية والمعتزلة في المسألة وفروعها عند كثير من الناس أعلم أن الكلام في الحسن والقبح مقامات أربعة:

المقام الأول: كل منهما يطلق على ثلاثة معانٍ:

أحدها: الحسن صفة الكمال كالعدل والقبح صفة النقص كالظلم. . .

ثانيها: الحسن ملائمة الغرض كموت العدو والقبح منافرته كموت الصديق وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة. . .

ثالثها: الحسن تعلق المدح عاجلا والثواب آجلا والقبح تعلق الذم عاجلا والعقاب آجلا وهو المتنازع فيه إذ هو عندنا شرعي وعند المعتزلة وجمهور الحنفية عقلي.

المقام الثاني: معنى القبح شرعا النهي تحريما أو تنزيها والحسن بخلافه فالمباح حسن وقيل القبيح المنهي عنه والحسن المأمور به فهو واسطه كفعل البهيمة وفعل الصبي مختلف فيه والقبيح يصير حسنا وبالعكس لجواز اعتوار النهي والأمر على شيء واحد بالنسخ.

المقام الثالث: الخلاف مبني على أن الفعل هل له جهة يحكم العقل بسببها بحسنه وقبحه وتقتضي كونه مأمورا أو منهيا سواء أدركها العقل بنفسه بداهة أو بالنظر أو لم يدركه إلا بعد ورود الشرع أولا حكما للعقل فيه فيهما لأن الفعل لا يقتضي في نفسه المدح والذم والثواب والعقاب وإنما يصير ذلك بالشرع ويبتنى عليه نجاة أهل الفترة وأن لا حكم قبل الشرع الثاني مذهب الأشاعرة والأول مذهب المعتزلة وجمهور الحنفية كما مر. . .

ثم اختلفوا في أن السبب المقتضى لهما ذات الفعل أو وصفه حقيقية له أو

= أشرك وابتدع وما بقي مورد التكليف إلا ما يجده العبد في نفسه من الاختيار للفعل وعدمه فإن العبد بين طرفي الاضطرار مضطر على الاختيار والله تعالى أعلم هذا أحسن ما وجدته من كلام المتكلمين) انتهى.... والله أعلم.

اعتبارية أو المحتاج إلى المقتضى هو القبح والحسن بكيفية انتفاء موجب القبح قال بكل بعض. . .

المقام الرابع: الحنفية قاطبة في أصل المسألة وبعض فروعها كمنع التكليف بما لا يطاق وافقوا المعتزلة وخالفوهم في أكثرها فقالوا بأن الله تعالى حاكم على الإطلاق ولا حكم عليه فنفوا وجوب نحو اللطف والأصلح والثواب والعقاب عليه تعالى لأن أضدادها لا تخالف الحكمة وبأن العقل ليس موجبا للعلم بالحسن والقبح لا مباشرة كما في البداهة ولا توليدا بل آلة عادية يخلق الله تعالى عندها العلم في الإنسان ابتداء عقب الفاته المجرد أو مع الفكر كسائر الأسباب العادية. . .

واختلفوا في بعض الفروع فقالت النجارية منهم عقلا لكل ما قال به الأشاعرة شرعا قالوا: لا يجب قبل البعثة إيمان ولا غيره ولا يحرم كفر ولا غيره ولا يجب شكر المنعم بل بلا إذنه لأنه تصرف في ملك الغير بل قالوا قد يجوز العقاب عقلا عليه. . .

وقالت السمرقندية وفاقا للماتريدي بوجوب شكر المنعم قبلها وأرادوا به وجوب الإيمان به تعالى وجوب تعظيمه وحرمة نسبة القبيح إليه ووجوب تصديق نبيه صلى الله على كل نبي وآله وصحبه وسلم تبعا لخاتمهم. . . عدنا إلى المقصود في شرح المواقف وفاقا للآمدي(1).

إن القدرة عند الأشعري مؤثرة بالقوة بمعنى أنه لولا أن الله تبارك وتعالى خلق الفعل لأوجده العبد بقدرته لكن لما تهيأ العبد لإيجاده اختطفه القوي المتين تبارك وتعالى من بين يديه لئلا يشاركه أحد في الخلق الذي هو أخص أفعال الألوهية لما مر من ترتيب الحق تعالى عليه استحقاق العبودية انتهى محررا.

---

(1) قال الإمام الآمدي رحمه الله تعالى في كتابه أبكار الأفكار ما نصه: (القدرة صفة وجودية من شأنها تأتي الإيجاد والإحداث بها على وجه يتصور ممن قامت به الفعل بدلا عن الترك والترك بدلا عن الفعل والقدرة الحادثة كذلك لكن لم تؤثر لوقوع متعلقها بقدرة الله تعالى) انتهى وقال صاحب المقاصد رحمه الله تعالى (بأن ليس المراد التأثير بالفعل بل بالقوة بمعنى أنها صفة من شأنها التأثير والإيجاد) انتهى والله أعلم.

وقال الإمام الغزالي: لما بطل الجبر المحض بداهة بين حركة المرتعش وحركة المختار وبطلت خالقية العبد بالأدلة العقلية والنقلية المبسوطة في الكتب الكلامية وجب اعتقاد أن فعل العبد مقدور بقدرة الله تعالى اختراعا[1] وبقدرة العبد على وجه آخر معبر عنه بالكسب انتهى بالمعنى[2]. . .

وحاصله:

أن للقدرة الحادثة علاقة بالمقدور عليها مدار التكليف والثواب والعقاب ووجود هذه العلاقة بديهي وهي المسماة بالكسب ولا يلزم أن نعلم حقيقتها وكيفيتها وهو في غاية الحسن وهو ملائم لقواعد السنة السنية الغراء إذ المسألة مما لا بدّ فيه من نوع تفويض في الكيفية مع الاعتقاد الراسخ في أصله ومن ثم أجرى بعضهم هذا القول على ما يعم مذهب القاضي أيضاً الذي هو مذهب الماتريدية. . .

إن قلت: من الناس من زيف مذهب القاضي وأنكر كونه عين مذهب الماتريدية فما وجهه؟

قلت: وجهه توهم أن معنى تعلق القدرة الحادثة بكون الفعل طاعة أو معصية تأثيرها فيه بالإيجاد وأن كون أثرها أمرا اعتياديا وأمرا موجودا في الخارج متساويان في الخطر وعدم الجواز فقد حققت لك بطلانهما بعون الله تعالى. . .

إن قلت: توهم عبارة المحقق الدواني عدم صحة تأثيرها في وصف الفعل كما في أصله وصرح العارف السنوسي بعدم جواز كون الحال أثراً لها؟

قلت: الأول مبني على الأول والثاني مبني على الثاني مع أنه ليس وراء

(1) قال مولانا خالد رضي الله عنه في حاشيته على هذه الرسالة ما نصه:
(الإيجاد الاختراعي أفاضته الأثر على القابل كالسور والأغراض المفاضة على المادة وهو يقتضي مجعولا ومجعولا إليه والإيجاد الابداعي إخراج الشيء عن صرف العدم وهو جعل بسيط متعلق بذات الشي مستغن عن قابل ومجعول ومجعول إليه وهو التأثير الحقيقي في الشي... وأما الأول فتأثير في وصفه بعرض ما فتنبه منه لوجه اختيار الاختراع هذا). انتهى.

(2) نقلا من كتاب شرح الدواني على العضدية. انتهى والله أعلم.

الوجود سوى المعدوم ولم يقل بالحال إلا شرذمة قليلة من المتكلمين وأكثرهم من المعتزلة ومنه يعلم ضعف إنكار السنوسي أيضاً لنقل هذا القول عن القاضي. . .

نعم أنكره نسبة موافقة الفلاسفة إلى إمام الحرمين في محله ووافقه غير واحد من المحققين وتزييف القول المنسوب إلى الأستاذ أيضاً لتوارد العلتين[1] وقولهم قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير تبعا للسعد في شرح المقاصد[2].

بدفع توارد العلتين المستقلتين لكن يلزم عليه جواز تبعيض قدرة الباري تعالى وهو محال كما صرح به المحقق الدواني في برهان التمانع وشيدت أركانه في مواضع من تعليقاتي على الحواشي الهندية على الخيالية. . .

ولبعضهم هاهنا أسباب في تصحيح مذهب الأستاذ ناشئ عن عدم التنبه لما فيه من الفساد وعدم الفرق بين الموقوف عليه التأثير والمؤثر مع وضوح الفرق بينهما عند أهله لأن الأول يصدق حتى على الإعدام وقدرة الأشعري بخلاف الثاني فنقول لا نسلم صحة هذا القول منه ولئن سلم فلعل صدر عنه في مباحثة جدلية لأفهام خصم قويت منافرته عن الحق فاحتال في جذبه إلى الحق بنحو من السرقة ولذا قال المشايخ (ما ينقل عن عالم المباحثة لا يجوز جعله مذهبا له) قاله السنوسي ولئن سلم فلا يؤخذ به لأنه بذل جهده في الوصول إلى الحق ولا يقلد فيه لظهور خلله ومنه يعلم شدة خطر حمل مذهب الإمام الماتريدي عليه كما فعله بعض المؤلفين في البسملة تبعا لوالده الماجد ومرت الإشارة إليه.

والفرق أن الأستاذ أحد رجال الأشاعرة كالقاضي وما قلدهما أحد من الأشاعرة فيها لاتباعهم الأشعري وانحراف قوليهما عن مذهبه على التفاوت والماتريدي قدوة أكبر فرق أهل السنة وهم السادة الحنفية ولم يثبت أنهم

---

(1) ومعنى العلة هو القدرة الظاهرة كقدرة الباري جل جلاله وقدرة العبد أطلق أهل الكلام على هذين القدرتين بالعلتين المستقلتين فانتبه.

(2) قال الإمام سعد الدين رضي الله عنه على المقاصد ما نصه:
(وأما الأستاذ فإن أراد أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير وإذا انضمت إليها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة على ما قرره البعض فقريب من الحق وإن أراد أن كلا القدرتين مستقلة بالتأثير فباطل) انتهى والله تعالى أعلم.

خالفوه في هذه المسألة ففي جعل القول المعترض مذهبا له إخلال بعقيدة السواد الأعظم والله تبارك وتعالى أحكم وأعلم. . .

فالذي تحرر فيما فيه اشتراك المذهبين وما به امتيازهما أنهما متفقان في أن العبد فاعل ومختار وأن له كسبا هو مدار التكليف وأن الاستطاعة بمعنى القدرة بشرط استجماعها لشرائط التأثير مع الفعل زمانا وبدونه معه وقبله وبعده وخلافه ضعيف أو مؤول وبمعنى سلامة الأسباب قبله وعليهما مدار التكليف والفعل مخلوق له تعالى وحده وأن الحق ما تواتر من السلف من أن لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين. . .

واسم الخالق مخصوص به تعالى والكاسب والعامل مخصوص بالعبد والفاعل والمختار والقادر والمريد مشترك في الإطلاق لا في الحقائق وجمع الآثار وهذا الاختصاص والاشتراك تابع لاختصاص المأخذ واشتراكه وأن الكسب أمر اعتباري وهذه أحد عشر وجها مشتركة بينهما وتزداد بتغير الاعتبار. . .

ومفترقان[1] في أن الكسب أثر القدرة المؤثرة في وصف الفعل فقط عند الماتريدية وبمقارنة غير المؤثرة بالفعل في شيء من الفعل والوصف مع الإرادة عند الأشعري ومتعلق القدرة الوصف فقط عندهم. . . والفعل والوصف عنده ويمتنع تعلق القدرة بلا تأثير عندهم ويجوز عنده. . . ولا يجوز صدور الفعل بقدرة العبد ولولا تعلق قدرة الباري تعالى عندهم. . . ويجوز عنده بناءً على تحريري السيد والآمدي وهو المراد بقول بعضهم إنها غير كافي عندهم وكافية

(1) الفرق بين مذهب الأشاعرة الذين قرروا النص قبل النظر العقلي لأن العقل عندهم هو خادم للأشياء وليس حاكما عليها من خلال هذا التقرير يتبين أن أفعال الله تعالى غير معللة بعلة فلو كان كذلك لسئل عما يفعل وهو خلاف النص الذي نطق بأن السؤال يوجه إلى العبد لأنه مخلوق الله تعالى ومذهب الماتريدية الذين قرروا أنه حاكم على الأشياء من خلال النص وليس له استقلال في الحكم لوجود الاختيار الموجود في داخل الإنسان فإذا خالف العقل النص الشرعي يترك العقل ويجنح إلى الشرع فقط فأفعال الله تعالى غير معللة بعلة ومنزهة عن العبث ولكن تكون على مقتضى الحكمة لأنه سبحانه أراد هذه الحكمة وقصدها في حكمه التكليفي والتكويني من غير جبر عليها ولا إلزام لأن تعالى فعال لما يريد ولا يجب عليه فعل الأصلح بين العباد لأن الوجوب عليه السؤال عما يفعل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. انتهى والله تعالى أعلم.

عنده على فرض عدم تعلق القدرة القديمة والقدرة الحادثة مؤثرة بالفعل عندهم غير مؤثرة عنده وهذا فهم من معنى الكسب وصرف الإرادة التي هي العزم المصمم أثر قدرة العبد ناشئ عنه باختيار عندهم هذا أيضاً فهم مما مر . . .

ومقتضى ذات الإرادة عنده وهي غير موجودة بخلاف الإرادة الكلية عندهم ولا فرق بينهما عنده ولا صنع للعبد في شيء منهما فإن الإرادة صفة ذات إضافة تطلق وتقيد والمشروط عادة يتعلق قدرة العبد خلق الله أصل الفعل فقط أما الوصف فصادر بتأثير القدرة بوساطة العزم المصمم عندهم وكلاهما عنده . . .

وهذه ثمانية وجوه للامتياز بين المذهبين وما استحضرت الآن مما به الاشتراك والامتياز بينهما أكثر من هذه الوجوه وفي بعضها التصريح بما علم ضمنا لمزيد التوضيح . . .

تنبيهان:

أحدهما: نسبة القول المقابل لقول الأشعري إلى الماتريدية لا الماتريدي غالبا لأن هذه التدقيقات إنما صدرت من متأخري أصحابه لا منه لما منَّ الله عليه بالمعافاة من اختلاط المبتدعة فاختار طريق السلف في المسألة كما قدمته فاخترت ما هو أقرب إلى الصدق وتبعت هواه في عدم نسبتي إليه ما أتورع عن الخوض فيه.

ثانيهما: صرح اللقاني في شرحه على الجوهرة وفاقا للمولى الخيالي ولحسن جلبي في شرح المواقف نقلاً عن أبكار الآمدي أن نزاع الأفعال جار في أفعال جميع الجزئيات وقد اشرت إليه في أوائل الرسالة وزاد اللقاني أنها تعم فعل كل جماد أو نبات صدرت عنه صورة فعل اختياري كمشي الحجر وتسبيح الحصى وحنين الجذع وإظلال الغمام وتسليم الحجر ونطق الذراع له صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وأن المراد بالعبد في كلامهم مطلق الحيوان انتهى ملخصا . . .

وأقول: ويجوز أن يراد به المكلف كما هو الظاهر ولتخصيصه وجوه لا تخفى وإن اقتصر الخيالي منها على عدم الجريان بعض الأدلة فيما سواه والحمد لله رب العالمين. انتهى . . .

قال موسى السامرائي عفا الله عنه:

(رأيت من اللازم بيان الركن الذي اعتمد عليه هذا الإمام الهمام رضي الله عنه في شرح هذه المسألة المهمة في عقيدة أهل التوحيد والإيمان ألا وهو ركن الإيمان بالقضاء والقدر الذي شرحه المؤلف رحمه الله تعالى في رسالة أخرى بعثها إلى أحد أحبابه عندما سأله عن هذا الركن القويم المشيد للإيمان واليقين فقال مولانا خالد رضي الله عنه:

بسم الله الرحمن الرحيم

من العبد المسكين الفاني خالد النقشبندي المجددي العثماني أخذ الله بيده وأمده بمدده إلى خادم الفقراء وغرة الوزراء لازال بعين العناية محروسا وبنيل المأرب مأنوسا آمين. . .

أما بعد: فقد بلغني مرسومكم الحاوي شدة الاعتقاد والمبالغة في الاستمداد بطلب الذرية لكم.

(أما الدعاء) فقد صدر مني مراراً وأما (الهمة) فلست من أهلها ولئن سلم فلا تستعمل الهمة إلا بعد ظهور أن المطلوب قضاء معلق وإلى الآن ما تبين كون مطلوبنا كذلك لعمي بصائرنا بسبب البدع والشبهات ولا يجوز اعتقاد أن القضاء المبرم يرد بهمم الأنبياء فضلا عن الأولياء وكل ما يرد فهو معلق وإن لم يظهر تعليقه في اللوح أو الكشف بل لا يرد مطلقا إذ المقضي في صورة وقوع شيء وقوعه وفي عدمه عدمه لأن معنى إبرام وقوع شيء مثلاً أحكامه والقطع بوقوعه بحيث لا يرد أحد ولا يصرفه صارف فإذا فرض رده يلزم منه محالات:

أحدهما: عجز البارئ تعالى حيث أبرم شيئا ونقضه غيره.

وثانيهما: الكذب في كلامه النفسي لأنه تعالى قال في نفسه في الأزل هذا الأمر سيقع حتما وإلا لما كان مبرماً مع أن الفرض عدم وقوعه.

وثالثها: الجهل لأنه تعالى تعلق علمه بأنه لا يرده شيء ووقع خلاف ما علمه تعالى وتقدس عما لا يليق بجانبه الأقدس بل لا يجوز تعلق إرادة الباري

تعالى بنقض ما أبرمه إذ الإرادة لا تتعلق بالمحال الذاتي كما تقرر في محله وكلما يستلزم نقصا عليه تعالى فهو محال ذاتي.

وما يحكى عن بعض أصحاب الغوث الأعظم بأبي هو وأمي من أن الله تعالى رد له مبرم القضاء فغير ثابت بهذا اللفظ وبفرض ثبوته وهو الشائع فالولي يعذر في نطقه بغير المشروع لسكره ومحوه ولا يجوز تقليد غيره له لشعوره وصحوه ولا يسقط التكليف إلا عمن سقط عنه شرعا وأيضاً الخطأ الكشفي كالخطأ الاجتهادي يعذر صاحبه ولا يقلد فيه ومن لم يجوز الخطأ على الأولياء لم يفرق بين النبي والولي تماما وأيضاً قد يكتب في اللوح أمر من غير تعليق فيظنه بعض أهل الكشف مبرماً لعدم رؤية تعليق له في اللوح فيخبره بإبرامه وهو صادق بحسب الظن لأنه لم يره إلا مبرماً مع أنه معلق في علم الله تعالى. فالمعلق قسمان:

أحدهما: معلق في العلم واللوح.

والثاني: معلق في العلم مبرم في اللوح وما وقع لغوثٍ الأعظم قدس سره الأقوم من القسم الثاني وقد وقع لغيره من الأولياء أيضاً وكما يجب التحرز عن إنكار الأولياء يجب التحرز عن الغلو في الاعتقاد بهم بحيث يؤدي إلى خلل في فرض العقيدة وهذا كثير من المفرطين في حسن الظن بالأولياء والشيطان ذو مكر ومكيدة. وإذا أراد الله بأحد أن يأخذ حظاً من فيض شيخ يظهر عليه كمال ذلك الشيخ فوق ما هو فيه فلا ينبغي الإصغاء إلى قول إسماعيل الانزاني فينا فوالله إنا دون ما يعتقدني بكثير ولا ينبئك مثل خبير...

وأفضل الصلاة والسلام على البشير النذير وعلى آله وصحبه أجمعين) انتهى.

قال موسى السامرائي عفا الله عنه:

انتهيت من كتابة هذه السطور في 15 ذي القعدة سنة 1421هجرية في مدينة سامراء المحمية بجوار سيدي الإمام علي الهادي رضي الله عنه واسأل الله تعالى أن يختم بالباقيات الصالحات أعمالنا وأن يميتنا على التوحيد ويحيينا عليه حتى

نلقى الله سبحانه وتعالى يوم القيامة مقبولين غير خزايا ولا نادمين. . .

وأوصل اللهم ثواب هذا العمل المتواضع إلى صاحب السيادة والأيادي العارف بالله تعالى سيدي وسندي وملاذي الشيخ عبد الرحمن شرف الدين النعيمي رضي الله عنه آملاً قبوله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً إلى يوم لقياه آمين.

* * *

فهرست المصادر التي اعتمدت عليها في التحقيق

1- القرآن الكريم.

2- الأسماء والصفات تأليف الإمام البيهقي رحمه الله تعالى.

3- الحاوي للفتاوي، تأليف الإمام السيوطي رحمه الله تعالى.

4- إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين تأليف الإمام مرتضى الزبدي رحمه الله.

5- بغية الواجد في مكتوبات مولانا خالد رضي الله عنه تأليف الإمام أسعد صاحب رحمه الله تعالى.

6- الرسالة الخالدية في إثبات الرابطة النقشبندية تأليف الإمام المولى خالد رضي الله عنه بتحقيقنا.

7- شرح العقد الجوهري تأليف الإمام الخربوتي رحمه الله تعالى.

8- شرح المواقف تأليف الإمام الجرجاني مع حاشيتي سيالكوتي وحسن جلبي رحمهم الله تعالى.

9- أفعال العباد بين الجبر والاختيار تأليف الدكتور عبد الملك السعدي رضي الله عنه.

10- شرح المقاصد تأليف الإمام سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى.

11- الإرشاد تأليف الإمام أبي المعالي الجويني رحمه الله تعالى.

12- شرح المسايرة تأليف الإمام ابن أبي شريف رحمه الله تعالى.

13- شرح العقائد العضدية تأليف الإمام محمد بن أسعد الصديقي مع حاشيته الجامعة للحواشي المتقدمة بقلم الإمام المحقق عبد الكريم الدبان رحمهم الله تعالى.

14- التعريفات تأليف الإمام السيد الشريف الجرجاني رحمه الله تعالى.

15- مجموع الفتاوي تأليف الإمام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى.

16- التنقيح تأليف صدر الشريعة الحنفي مع شرحه للتفتازاني رحمهما الله تعالى.

17- الوسيلة شرح الفضيلة تأليف الإمام عبد الكريم المدرس رضي الله عنه.

18- حاشية الكلنبوي على شرح الدواني للعقائد العضدية.

19- الإنسان مسير أم مخير تأليف الإمام الدكتور محمد سعيد البوطي رضي الله عنه.

20- تبيين كذب المفتري في ما نسب للإمام الأشعري رضي الله عنه تأليف ابن عساكر الدمشقي رحمه الله تعالى.

21- الإبانة في أصول الديانة تأليف الإمام الأشعري رحمه الله تعالى.

22- مقالات الإسلاميين تأليف الإمام الأشعري رحمه الله تعالى.

23- التوضيح شرح التنقيح تأليف الإمام سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى.

24- شرح العقائد النسفية تأليف الإمام التفتازاني رحمه الله تعالى.

25- حاشية الكستلي على شرح النسفية رحمه الله تعالى.

26- تفسير البيضاوي مع حاشية الطيبي عليه رحمهما الله تعالى.

27- حاشية الخيالي على شرح النسفية رحمه الله تعالى.

28- حاشية المولوي أحمد على لخيالي رحمه الله تعالى.

29- شرح الفقه الأكبر تأليف الإمام علي القاري رحمه الله تعالى.

30- اليواقيت والجواهر بيان عقائد الأكابر تأليف الإمام الشعراني رحمه الله تعالى.

31- الدرة الفاخرة في بيان عقيدة الحكماء الصوفية والمتكلمين تأليف الإمام عبد الرحمن رحمه الله تعالى.

32- نور الإيمان في بيان عقائد المسلمين تأليف الإمام عبد الكريم المدرس رضي الله عنه.

33- المكتوبات القدسية تأليف الإمام الرباني مجدد الألف الثاني أحمد الفاروقي رحمه الله تعالى جمع وتعريب الإمام محمد المنزلاوي رحمه الله تعالى.

34- السلفية مرحلة زمنية لا مذهب إسلامي تأليف الإمام محمد سعيد البوطي رضي الله عنه.

35- حاشية كمال الدين إسماعيل القرماني المشهور (بقره كمال) على الخيالي رحمه الله تعالى.

36- تاريخ المذاهب الإسلامية تأليف الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى.

37- إشارات المرام تأليف الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى.

38- مقدمة ابن خلدون رحمه الله تعالى.

39- إرشاد المريد شرح جوهرة التوحيد تأليف الإمام اللقاني رحمه الله تعالى مع حاشية الأمير على إتحاف المريد شرح الجوهرة أيضا.

40- فواتح الرحمات شرح مسلم الثبوت تأليف الإمام عبد العلي محمد الحنفي رحمه الله تعالى.

41- جواهر الكلام في عقائد أهل الإسلام تأليف الإمام عبد الكريم المدرس رضي الله عنه.

* * *

فهرست الموضوعات

والحمد لله رب العالمين

العِقْدُ الجَوْهَرِي

فِي الفَرق بين كَسْبَيِّ المَاتُرِيدي وَالأَشْعَرِي

لمولانا الإمام الربّاني خالد النقشبندي رضي الله عنه

المتوفى 1242 هـ

تحقيق

السيّد موسى الحُسيني السامرّائي

عفا الله عنه آمين

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله الذي تفضل علينا بالوجود من بعد العدم وألهمنا العلم والعرفان. . .

وأشكره على كشفه لنا حجب الأسماء والصفات في مرتبتي الظهور والبطون حتى نستعين به على بيان الأمور المشكلة المخفية التي تحتها سبل التوفيق والرشاد.. ونصلي ونسلم بأمداد قدرته الفياضة وإرادته القوية السيارة في سرّ الوجود على النور الأول الذاتي وسره المصون الساري في ملكه وملكوته سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين. . .

وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته النجوم الغرر الميامين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. . .

أما بعد: فإن أشرف ما يصرف العبد عمره في العلم الشريف الذي يظهر عنصره اللطيف ويبين جسمه الكثيف وبينهما أمر خفيف لا يطلع عليه إلا من كان له قدم صدق في التوحيد الذي يرفع منشوره ويوضح بيانه ومقدوره ويعطي محبوبه ويحرم مكروهه من دون ظلم وانتقام مما أدى إلى اختلاف مفهومه وإشكال مسؤوله حتى أظلم الليل على نوره وغاب أصله ودق فرعه حتى حار السائر في طريقه وألَمَّ به القنوط ولكن أجمع شمله، وتوجه نوعه واتجه جنسه نحو العليم القادر جل جلاله، واستغاث به على كشف غمته، وبرز سره المنور ليرتوي قلبه الظمآن. . .استجاب الحق تعالى وأنار له الطريق وهيَّأ له متاع السلوك حتى يتخلص من شائبة الظلم والحيرة وينتهي عن الشك والارتياب وأفاض عليه من كوثر إمداده الفائق حتى ينير لغيره سبل التوفيق بأدلة القناعة المرتبطة بالرأي السديد والعقل النجيح الصائب ومنحه بأشعة لآلئ، العلوم

حضرة قطب العارفين وغوث الواصلين الوارث المحمدي والفرد الجامع المجددي مولانا الشيخ خالد العثماني النقشبندي قدس الله سره، فغرف أكثر الموافقين من بحر علمه الزاخر في أثناء قراءة العقائد النسفية الفاخرة فاستمدوا منه ما يكشف عن تلك النقاب الخافية التي لا ينـزل ميدانها إلا بطل له براعة في الحركة ووقت الاستخدام. . .

وانتهى الأمر إلى مسألة الإرادة الجزئية عند الإنسان التي اختلف فيها العلماء الكرام ﵃ قديما وحديثا حتى طال الأمد في بيانها وتبيانها مما أدى إلى مفاتحة هذا الضرغام ﵁ في حل نقاب هذه المسألة ضمن رسالة مختصرة خالية عن الإطناب لقصر همم الطالبين في هذا الزمان عن إدراك معارج بعض ما يمليه من العلوم والعرفان.

فتفضل عليهم بذلك لمزيد حلمه ومنحهم ما هنالك لوفور كرمه العالي بعبارة واضحة تحل ما أشكل وتزحزح عن الإفهام ما خفي وأغمض وكان أكثرهم طلباً وأشدهم إلحاحاً القادة العظام الشيخ عبد الرحمن الكزبري والشيخ الألوسي والشيخ عبد الرحمن الطيبي والشيخ حسين أفندي المرادي مفتي الشام والشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين أمين الفتوى فيها والشيخ عمر المجتهد والشيخ حسن البيطار والشيخ حسن الشطي ﵃ وغيرهم كثير لا يسع المجال لذكرهم. . .

وهذه الرسالة القيمة الثمينة القدر والمقدار قد أطلعنا عليها من خلال مكتوبات الإمام التي جمعها الشيخ أسعد صاحب رحمه الله تعالى في مجلد سماه ("**بغية الواجد" أو مكتوبات مولانا خالد** ﵁) المكتوب التاسع: في تحقيق مسألة الإرادة الجزئية الموسومة بالعقد الجوهري في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري ﵄). . .

وذكر الشيخ أسعد صاحب رحمه الله تعالى لهذه الرسالة شروحا منها (**السمط العبقري في شرح العقد الجوهري**) للعلامة عبد الحميد النعيمي ﵁ وكذلك شرحها العلامة النحرير إبراهيم الحيدري ﵃، وغيرهما وقد طبعا وانتشرا في المكتبات العربية والفارسية والهندية ولم يعد طبع مثل هذه الرسائل

وشرحها وحيازتها في مكتبات خاصة عند المعتنين هذا الأسلوب والذوق العلمي المخصوص عند أهل الاختصاص مما حدا بي إلى كتابة شيء بسيط على الرسالة المرقومة وبيان بعض ما أغمض على كثير من طلبة العلم في زماننا وإيصال الفهم الصحيح لألفاظ المتعامل بها العلماء فيما بينهم كالسلف والخلف والتفويض والتأويل وغيرها وإخراج الرسالة بوجه جديد يختلف عن كل ما يصل إلى الذهن من الصعوبة والتعقيد في اللفظ والأسلوب البلاغي وارتفاع المستوى في الفهم والإدراك وكأنه تحقيق بصورة شرح للموضوع لاشتمالهما في نفس المكتوب.

وقد قدمت الرسالة بمقدمة تبين أهمية الموضوع وغايته وحكمه في الشرع الشريف حتى يتسنى للناظر في هذه الرسالة فهم ما احتوى هذا المكتوب من علم وسر وحقيقة يستحق الاهتمام والرعاية والاعتناء وفي الختام أسأل الله العزيز القدير أن يهب الاخلاص في عملي هذا ويمتع روحي بالقبول ورضاه بالدخول في الجنان إنه جواد كريم وبر رحيم وهو على كل شيء قدير وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، فأقول وبالله التوفيق وهو الهادي إلى أقوم طريق:

* * *

وهذه المقدمة، وفيها فصلان:

(الأول) في تعريف الكسب وما يدل عليه من الكتاب والسنة.

(والثاني) في معنى السلف وما يرمز إليه هذا اللفظ على مر العصور.

الفصل الأول

في تعريف الكسب وما يدل عليه من الكتاب والسنة

قال الإمام الجرجاني في تعريفاته ما نصه: (الكسب: هو الفعل المفضي إلى اجتلاب نفع أو دفع ضر، ولا يوصف فعل الله بأنه كسب لكونه منزها عن جلب نفع أو دفع ضر) انتهى.

قلت: يتبين من هذا التعريف أن الله تعالى خالق الفعل وفاعله المجازي ويستحيل على الله تعالى أن يوصف بلفظ الكسب وهذا الوصف من الصفات المسلوبة عنه تعالى...

فالذي يجب أن ينتبه إليه صاحب الحق والحكمة والمنطق أن الفعل هو حال من الأحوال الطارئة على العبد من خلال الأسباب المرتبطة في حياته السائر فيها وليس هو جوهر لا يمكن وصفه وبيانه ولكن الاعتماد على العقل في حل الرموز الطارئة عليه وهو فوق طوره يؤدي إلى عدم التمييز في هذا المضمار وكذلك يحصل التناقض في أدلته وموازينه التي اعتمد عليها في خروج الحقيقة وبيان الحد الفاصل في المسألة فمثلا الإحساس وهو أمر معنوي ليس بظاهر إنما يعرف بالعلامة الدالة من خلال أثره الظاهر في الكون كاللمس الذي يبين إحساسك بأن هذا بارد وهذا حار وهذا حلو وهذا مر وهذا كثيف وهذا رقيق...

ولا يمكن معرفة الإحساس وإدراكه لأنه غير ظاهر بسبب سيطرة الروح على الجسد حتى لا يقدر على معرفة القريب والبعيد من الأشياء غير المحسوسة

ولا المرئية وهي تحيط به وتقضي بسببها أموره من حيث لا يشعر في جلب أو نفع أو دفع ضر.

وهذا يظهر لنا علاقة وجودية بين العبد وربه ﷻ. . .

فالذي يريد الوصول إلى معرفة هذه العلاقة من جهة العقل وقف أمامه سد منيع من الإشكالات الفكرية المعتمدة على الخيال الوهمي الذي لا يوصل إلى قرار مكين بحيث يفقد الأمان ويبعث فيه القنوط والإنكار وهذا ما حصل فعلا في نهاية القرن الأول الهجري من ظهور مسألة الجبر والاختيار في حياة الإنسان وهي ذات ارتباط وثيق بعقيدة القضاء والقدر الذي هو ركن من أركان الإيمان بالله ﷻ. . .

وأن أول من أظهرها خالد الجهني (سنة 72هـ) الذي قال بالقدر فسميت فرقته بالقدرية وهذه الفرقة الضالة أنتجت رد فعل إلى حدوث فرقة أخرى تقول بالجبر وهي جماعة جهم بن صفوان (سنة 128هـ) فأطلق عليها بالجبرية وعلى الرغم من حدة المذهبين في نشر أفكارهما في الوسط العلمي آنذاك لكن لم تلق قبولا من الناس فقد خمدت نارهما وخلفت حرارة الجدال بين أهل العصور التالية بعدها وضل ممتدا بين السر والجهر حتى قوي في عصر الخلافة العباسية عندما ظهرت فرقة أحيت ما سبق تسمى (بالمعتزلة) التي تقول: "إن الإنسان هو الخالق لأفعاله الاختيارية وهو المسؤول عنها" وهو مذهب جديد يريد أن يفر من مشكلة الجبر والاختيار التي تخدش على حسب تصورهم العدالة الإلهية جل شأنها وعزَّ جاهها وتسرب هذا الوهم إلى أذهان كثيرين والأخذ به قناعة أو إجبارا بقوة السلطان مما أدى إلى حصول الفتنة العظيمة للمسلمين.

والسبب في ذلك هو: الإنكباب على كتب المنطق والفلسفة والحكمة اليونانية والفارسية والهندية وترجمتهما إلى اللغة العربية ودراستها كعلم يتوصل به إلى الأشياء من الناحية العقلية التي تورث شحن الذهن وجعله متنورا في إدراك ما يدور حوله من الأحداث ويفسرها ويحللها تحليلا يشفي الفؤاد وكأنه يريد بهذا العمل أن يقوم الإنسان بمعرفة الأشياء من ذاته ويتوصل إليها بنفسه من غير تدخل أي سبب كان وذلك غير مقبول ولا صحيح عند العقلاء لأن

الإنسان بطبيعة تكوينه يحتاج إلى مذكر ومنبه ودليل يقوده إلى الهدى والصواب ونسي المفكر والفيلسوف والمنطقي أنه يعيش في مدينة الجسم التي لا يمكن معرفة باطنها بالظاهر منها وما هو إلا شيء شكلي محسوس يدرك بالفكر ولكن باطن المدينة الجسدية محاط بسور من العظمة والهيبة والكبرياء فلا بد من فتح أبواب هذه الأسوار حتى يدخل في المدينة الباطنية ويعرف من خلال تجواله فيها سرها ويطلع على مبناها وفحواها.

وهذا الأمر قد خفي على كثير من أهل الفرق الضالة كالقدرية والجبرية والمعتزلة وغيرها مما جعل الباحث لهم ثغرات كبيرة في جدار الإسلام دخل إلى قلبه من خلالهم حتى يطعن به ويتخذهم وسيلة لرد من يرغب الاعتناق له وقولهم: الإسلام هو عبارة عن فرق متناحرة فيما بينها فإذا أردت الدخول فيه فعلى أي مذهب تكون؟!!!

كما قيل لأحد المستشرقين المسمى (بماسنيون) إنك تتحدث عن إعجابك بالعقلية الإسلامية والقيمة العلمية في عقائد الإسلام فما الذي يمنعك من اعتناقه؟ فأجاب قائلا: أي الإسلام يا بني؟

الإسلام المعتزلي أم المرجئ أم الجهمي أم الرافضي؟

فأقول: هذا حلم لا يتحقق يا ماسنيون الغربي الذي أضلك الله تعالى على علم وأعطاك عقلا تعرف الصواب به ولا تتبعه فاعلم أن الله ﷻ يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد هذا الدين ويرجعه إلى سلفه الصالح على أحسن ما يرام...

ولقد أظهر الله تعالى المجدد للعصر والمذب عن دين الله القويم في عصر الفتنة والجدال المؤدي إلى البوار سيدي الإمام علي بن إسماعيل المشهور (بأبي الحسن الأشعري) رضي الله عنه وأرضاه...

الذي قيضه الله ﷻ للدفاع عن مذهب السلف الأنوار وإرجاع الدين الحنيف إلى ما كان عليه أصحابه الكرام رضي الله عنهم حتى عادت الجادة العريضة التي ترك رسول الله (ﷺ) أصحابه عليها بارزة جلية أمام الأبصار والبصائر..

واجتمع عليه جمهرة من أكابر علماء المسلمين وأئمتهم من الفقهاء والمحدثين والمفسرين ورجال القضاء وأهل الحل والإبرام. . .

وبذلك ارتفع شأن السنة وعلمائها وبيض وجوه الحق والهدى وسود وجوه البدعة والباطل والضلال وبادت تلك التيارات الجانحة بعد أن سادت واجتمع شمل الأمة ثانية على الصراط المستقيم ولا يفهم أن الخلاف الذي حصل بين الأشعرية والماتريدية خلافا كما حصل في السابق مع الفرق الضالة المبتدعة فذلك فهم خاطئ إنما هو خلاف لفظي والحقيقة هي واحدة توصل إلى معنى واحد متحد في المفهوم ولكن مختلف في الاصطلاح العلمي المتعارف عليه عند أهل الفن على حسب ما بينه مولانا خالد ﵁ في رسالته المتقدمة الذكر وهذا البيان يفهم أن العقلية الأشعرية والماتريدية تريد أن تبين أن الإسلام أعطى للعقل حصة من الاختيار والحرية في إبداء ما يريد إظهاره تحت ضوابط وقواعد علمية حتى لا يأخذه التشعب في الخيال ويهوي به في مهاوي الهلاك ولا ينفع الندم عند فوات الأوان.

وكذلك يمكن الوصول من خلال هذا الفهم إلى أن النص الشرعي يمكن له التفويض والأخذ به وهو الأسلم ويمكن أيضاً الأخذ به من طريق التأويل وهو الحكم حتى يقطع نزغات الشيطان ورغبات النفس الأمارة ويفطمها عن مألوفاتها السطحية الظاهرية في اللذة والطعم اللذين هما سبب في ظهور العوامل النفسية والعصبية في الأفكار والاعتقادات بصحتها وخطأ مخالفها وهي الطامة الكبرى في حياة الإنسان. . .

فإذا أوعيت ما تقدم كنت من الذين عرف المشكلة من أساسها وأراد الحد الفاصل في هذه القضية الشاملة في نظر العقلاء على قانون الإسلام حتى يكون في مأمن لا خوف فيه ولا هول. . .

فيقول أهل الحق والإنصاف:

إن التسيير والتخيير هما صورتان واضحتان تبينان للناظر التصرفات الخارجة من الإنسان والداخلة عليه بدون قصد منه أو بإرادة وقصد. . .

فنعني بالتسيير: هو التصرفات والحركات التي تصدر من الإنسان خلاف قصده ومرده كالتثاؤب والارتعاش والولادة والموت.

ونعني بالتخيير: هو التصرفات والحركات التي تصدر من الإنسان بقصد وإرادة منه وهي ثمرة العمل الحاصل الذي قام به العامل كقيام أحدنا إلى الصلاة وخروجه إلى وظيفته من داره ومباشرة المشاريع التي خطط القيام بتنفيذها . . .

فالإنسان أيا كان يتعرض لكلا هذين النوعين من التصرفات. . .

فإن جاء من يتنطع قائلا ما الدليل على أن الإنسان مخير في هذه الأمور وإنها إنما تصدر منه بقرار من قصده وإرادته؟

قلنا:

الدليل ما يعلمه ويشعر به كل منا من الفرق بين هذه الطائفة من التصرفات والتي قبلها كالذي تراه بين حركة الارتعاش وحركة الرقص.. بين الجوع الذي تشعر به انفعالا وإقبالك على الطعام الذي يتم بقصد وفعل بين المرض الذي ينحط والعياذ بالله تعالى في بدنك والدواء الذي تتناوله بيدك.

إن هذا الفرق الذي يشعر به كل منا بالضرورة والبداهة هو الدليل القاطع على أننا مختارون في هذه الأمور وأننا نتصرف حيالها بقرار داخلي لدينا هو الإرادة والعزم إذ لو كنا غير مخيرين فيها لكنا إذن مسيرين ولو كنا مسيرين لسقط الفرق بينها وبين تلك الأمور الأخرى التي لا اختيار لنا فيها ومن هو هذا العاقل الذي يزعم أنه لا فرق بين حركة الارتعاش في يدي وحركتها في الكتابة.

وعلماء العقيدة الإسلامية الذين يعبرون عن عقيدة السلف الصالح رضي الله عنهم وما سار عليه أهل السنة والجماعة كلهم متفقون على هذه الحقيقة وهم الذين توارثوا ضرب المثل في التفريق بين حركة الارتعاش وحركة المشي والكتابة ونحوهما وليس كل من الإمام أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي رضي الله عنهما إلا لسانا ناطقا بهذه العقيدة السمحاء وتجدها مذكورة بأسلوب واضح في رسالة مولانا خالد (رضي الله عنه) الذي بين هذه وذكرها بكلمات تظهر النور إذا حل الظلام

وتطرد الباطل بمقامع الحق وتزهقه فلا ترى له وجودا وإذا ظهر الصحيح فعلى الفاسد السكوت وإلا فضح أمره بين الاعيان لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يُونس: 32]. .

فافهم يا أخي هذا المثال الذي ذكرته لك وضعه بين وجهي قلبك حتى يعي ما أقول ويعي ما اتكلم به ويعرف ما أدليت به حتى تصل إلى الحقيقة التي تنجيك من ورطة هذا الإشكال والوهم الفكري وتكون من أهل العقل أولا ثم من أهل الكشف الصحيح المنوط بالحقيقة الشرعية ثانيا، فإنك في حالة الارتعاش والجوع من المثالين المتقدمين الذكر لا تتمتع بنعمة الإرادة والاختيار في حين أنك تتمتع بهذه النعمة في الحالة الثانية منهما وهي حصول ملكة الإرادة الكلية التي دفعتك إلى السيطرة على القلم في الكتابة وقوة العزم والإرادة النفسية في تناول الطعام. . .

وهذه الملكة الكلية لهذه الإرادة والاختيار نعمة خلقها الله تعالى فيك وممارستك لها عن طريق التوجه إلى المرادات الجزئية ثمرة تطبيقية لا مجال لجحودها لتلك النعمة التي خلقها الله ﷻ فيك.

وهذا الجامع المشترك لمذهب أهل السنة والجماعة وما اتفق عليه الإمامان الأشعري والماتريدي رحمهما الله العزيز الوهاب.

فإن قلت: ما هو الشيء الذي جعل الإمام الأشعري رحمه الله تعالى يختلف عن صاحبه في هذا المضمار؟

قلت: إن البيان السابق يظهر عدم الاختلاف إن فهم على حقيقته وإلا فلا يوجد اختلاف أصلا بين هذين الإمامين رحمهما الله تعالى فالذي جرى أن الإمام الأشعري ﷺ استعمل كلمة (الكسب) تعبيرا عن قصد الإنسان الذي تبين أنه هو المناط في الثواب والعقاب. . .

وأما الإمام الماتريدي (ﷺ) استعمل لفظ (الاختيار) تعبيرا عن إرادة الإنسان الجزئية في الحياة وهي أيضاً مناط الثواب والعقاب.

فالجامع بينهما هو القصد والاختيار وكلاهما واحد في الحقيقة ولكن يختلفان في الاصطلاح وهذا لا يوجد هناك حرجا في استعماله لأن القاعدة

الشرعية التي تقول (لا مشاحة في الاصطلاح) المهم أنهما رضي الله عنهما يريدان أن تحفظ العقيدة الإسلامية في قلوب الناس من دون إثارة شبهة أو تشويش.. والذي حمل الإمام الأشعري (رضي الله عنه) على هذا الاصطلاح أمران:

أولهما: أن كلمة (الكسب) هذه هي الواردة في القرآن في هذا الصدد تعبيراً عن مصدر استحقاق الإنسان الثواب أو العقاب في أفعاله ومن المعلوم أن كلمة (الكسب) التي تأتي في القرآن تعبيرا عن مناط الثواب والعقاب ليست مرادفة لكلمة (الفعل) مثلاً كما قد يخيل للبعض بل بينهما فارق كبير ودقيق ولعل من أبرز ما يظهر الفرق بين هاتين الكلمتين قول الله تعالى: ﴿...وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البَقَرَة: 225] فقد نسب الكسب إلى القلوب وأن ما تقف وظيفة القلب عند القصد والعزم أما ولادة الفعل المادي فهي أبعد ما تكون عن أن تنسب إلى القلوب ومن أوضح الدلائل على هذا أنك لو رحت تضع كلمة (فعلت) محل كلمة (كسبت) في هذه الآية لفسد المعنى إذ لا يصح أن يقال: ولكن يؤاخذكم بما فعلت قلوبكم، ذلك لأن القلوب تقصد وتعتزم وتختار ثم أن الأعضاء والقوى هي التي توجد الفعل بخلق الله وقدرته فمعنى الآية اذن: (ولكن يؤاخذكم بما قصدت إليه قلوبكم وعزمتم على قوله من الإيمان الباطلة) ومن أوضح ما يدل على كلمة الكسب تدل على الطلب والقصد دون الفعل والإيجاد قول رسول الله (ﷺ): "**إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وأن أولادكم من كسبكم**"[1] انتهى.

إذ من المعلوم أن دور الآباء في مجيء الأولاد وخلقهم إنما هو التحري والقصد وليس الإيجاد والخلق ولذلك نسب إليهم من ذلك القصد والعزم وعبر عنه بالكسب ولو قلت بل أن دور الآباء هو الإيجاد والاستيلاد لكان ذلك باطلاً من القول لا يؤيده علم ولا يقر به دين...

ثانيهما: أن الكسب أخص من القصد والعزم.. إذ الكسب قصد إلى الشيء

(1) أخرجه البخاري في التاريخ والترمذي والنسائي وابن ماجة كلهم من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها عن رسول الله (ﷺ) مرفوعاً.

مع الإنجاز أما القصد فقد يكون مع الإنجاز وقد يكون بدونه فلو قيل إن مناط الثواب والعقاب هو قصد فعل الشيء لكان من معنى هذا الكلام أن الإنسان إن قصد فعل المعصية ثم لم يفعلها تعرض للعقاب من الله لأن القصد إليها قد وجد وهو مخالف لنص الحديث النبوي الصحيح "من همَّ بمعصية فلم يفعلها كتبت له حسنة" والحديث المروي في صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفاعاً: (إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت بها نفسها ما لم تقل أو تفعل) انتهى.

يعني إذا أراد الله أمراً هيأ له أسبابه ودوافعه المادية والمعنوية حتى يتم العبد ما نوى فعله ولو كان بمجرد القصد لأصبح مسيراً لا مخيراً وهو في الحقيقة مخير عند القيام بالفعل لأنه هيأ الأسباب والدوافع المعنوية الباطنية في زمن سابق ولم يشعر بها كالنظرة التي هي بريد الزنا والقبلة طريق الزنا حتى يقع في الورطة الكبيرة القبيحة ولهذا لو كانت بمجرد النظرة يعاقب ولم يقصد بها شهوة لأصبح حرجاً على الناس وضيق كبير ولكن عندما حصل التتابع في النظرة تكون في داخله خاطر سيئ ثم انتقل إلى هاجس خبيث يراود النفس ويحسن لها الفعل القبيح حتى تهم النفس الأمارة بالسوء في حديثها عن كيفية الحصول على ذلك المغنم وهذه الثلاثة أسباب معنوية لا ترى بالعين ولا تدرك بالحواس حتى يأتيها رادع التفكير فإن امتنع واجتنب المعصية كتبت في صحيفته حسنة وتجاوز الله القادر العليم جل جلاله عنه فيما حدّث به نفسه ووضع الوزر ما لم يقصد الفعل ويعزم عليه وهذا يؤاخذ العبد على ذنبه القبيح وأصبح حسياً ظاهراً للوجود و هو عمل اشتمل على خاطر وهاجس وحديث نفسي وقصد وعزيمة.

ثلاثة لا تدرك إلا بالاثنين الأخريين فلولا القصد والعزيمة لم يظهر أثر العمل. **إذن**: اختيار الكسب أخص من اختيار القصد والعزم لأن الكسب هو المناط للثواب والعقاب في حصول العبد إلى إنجاز مقصوده وتنفيذه، ومن هنا كان التعبير الدقيق في هذه المسألة المهمة هو أن تقول مثلاً: فلان يكسب رزقه وفلان يكسب السيئات...

وهذا القول لا يعني مجرد العزم على طرق أبواب الرزق بل الحصول على

المال بطرقه المعروفة في الحياة واقتراف المعاصي فعلاً . . . فهذان الأمران هما اللذان حملا الإمام أبا الحسن الأشعري (رضي الله عنه) على اختيار كلمة الكسب تعبيراً عن القصد المتصل بالإنجاز . . .

وإليك أدلة القرآن والسنة وأقوال العلماء الأكابر رحمهم الله تعالى على ما يدل إليه لفظ الكسب حتى ترى أن الإمام الأشعري كان سلفياً ولكن الظروف التي مرت به جعلته يجنح إلى التأويل الذي ما أخرجه عن حدود ألفاظ القرآن الكريم والسنة المطهرة مما أعطى لمن بعده همة قوية وعزيمة صادقة على التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وإن صعبت الظروف والمواقف الحرجة.

فقد قال الله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الرُّوم: 41].

وقال عز وجل: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشّورىٰ: 30].

وقال جل شأنه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدَّثِّر: 38].

وقال (صلى الله عليه وسلم): "من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب - ولا يصعد إلى الله إلا الطيب - فإن الله عز وجل يقبلها بيمينه فيربيها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل أُحد" رواه البخاري والبيهقي في الأسماء والصفات عن أبي هريرة (رضي الله عنه)، وقال الإمام سعد الدين التفتازاني في شرحه على النسفية ما نصه: (الله خالق كل شيء والعبد كاسب. . . وتحقيقه: أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب. . . وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق) انتهى. . .

وقال الإمام الجرجاني في شرحه على المواقف ما نصه:

(إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها وليس لقدرتهم فيها تأثير بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما. . . فيكون فعل العبد مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً ومكسوباً للعبد والمراد بكسبه إياه مقارنة لقدرته

وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجود سوى كونه محلاً له. . . وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري) انتهى. . .

وقال الإمام حجة الإسلام أبو محمد الغزالي رضي الله عنه في الإحياء:

(الأصل الثاني: إنّ انفراد الله سبحانه باختراع حركات العباد[1] لا يخرجها كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب بل الله تعالى خلق القدرة والمقدور جميعاً وخلق الاختيار والمختار جميعاً فأما القدرة فوصف للعبد وخلق للرب سبحانه وليس بكسب له وأما الحركة فخلق للرب تعالى ووصف العبد وكسب له فإنها خلقت مقدورة بقدرة هي وصفه وكانت الحركة نسبة إلى صفة أخرى تسمى قدرة فتسمى باعتبار تلك النسبة كسباً وكيف تكون جبراً محضاً[2]وهو بالضرورة يدرك التفرقة بين الحركة المقدورة والرعدة الضرورية أو كيف يكون خلقاً للعبد وهو لا يحيط علماً بتفاصيل أجزاء الحركات المكتسبة واعدادها، وإذا بطل الطرفان لم يبق إلا الاقتصاد في الاعتقاد وهو: أنها مقدورة بقدرة الله تعالى اختراعاً وبقدرة العبد على وجه آخر من التعلق يعبر عنه بالاكتساب وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور أن يكون بالاختراع فقط إذ قدرة الله تعالى في الأزل قد كانت متعلقة بالعالم ولم يكن الاختراع حاصلاً بها وهي عند الاختراع متعلقة به، نوع آخر من التعلق فيه يظهر أن تعلق القدرة ليس مخصوصاً بحصول المقدور بها) انتهى.

وقال الإمام الهمام سيدي عبد الرحمن الجامي رضي الله عنه في الدرة الفاخرة (ذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري (رضي الله عنه) إلى أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله وحدها وليس لقدرتهم تأثير فيها بل إن الله أجرى عادته بأن يوجد في

---

(1) جمع العبد والمراد به هنا كل حادث وقع في محل قدرته فعل اختياري من إنس وجن أو ملك. . . انتهى.

(2) وهو أن لا تأثير لقدرة العبد أصلاً في إيجاد الأفعال على سبيل الاستقلال... أما على سبيل الوسط بين الجبر المحض والاختيار المحض الذي يجوز دخول مقدور تحت قدرتين أحدهما قدرة الاختراع والأخرى قدرة الاكتساب والمحال في هذا اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد انتهى.

العبد قدرة واختياراً فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما فيكون فعل العبد مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً . . . ومكسوباً للعبد والراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير ومدخل في وجوده سوى كونه محلاً له) انتهى.

وقال العلامة الكبير عبد الكريم المدرس (رضي الله عنه) في كتابه نور الإيمان ما نصه:

(إن الأعمال الحادثة من العباد فيها دخل لمقاصدهم ومكاسبهم يعني: أن كسب العبد شرط اعتيادي لخلق الله تعالى له ذلك الشيء وإلا لم يكن لترتب الثواب والعقاب عليه وجه معلوم وذلك الدخل بديهي للفرق الواضح بين حركة الإنسان إلى ما يريده وبين ارتعاشه وتزلزل أعصابه بالصورة الاضطرارية وبين التوجه إلى المرغوب والتولي عن المرهوب وذلك الكسب مفسر عند الإمام أبي الحسن (رضي الله عنه) بأن الله خلق العبد حياً للحس والحركة وعالماً بالأمور النافعة والضارة وحائزاً لقوة الميل والشوق الداعية إلى الملذات والمرغوبات والدافعة للمكروهات.

وهذا الميل يبعثه إلى توجهه نحو الخير عنده وتنفره عن الشر وخلق فيه قدرة تصرفها إلى المراد وينجزه لولا وجود مانع لها ولكن الله تعالى لما استأثر ذاته الفعال بخلق الذوات والأعمال فهو يخلق له ذلك المراد ولا يخلي العبد يوجده فكون العبد محلاً لما ذكرنا كاف في نسبة الكسب إليه ويثاب ويعاقب عليه) انتهى.

قلت: ذهبت الجبرية[1] إلى أن أفعال العباد بقدرة الله تعالى لا قدرة للعبد فيها وهذا يعني سلب الاختيار عن الإنسان وجعله مسيراً في الحياة.

وهذا المفهوم خاطئ لمخالفته النصوص والآثار والأخبار التي وردت في حقه فإما في القرآن آيات كثيرة لا تدل على الجبر بل الناس الجهلة منهم

(1) وهم أصحاب جهم الخراساني الذي ظهر بهذه البدعة القبيحة فقتل سنة، 128 هجرية.

يفهمون ذلك جبراً وهو غير ذلك... قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: 99]، وقال ﷻ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: 118]، وقال جل جلاله: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: 149] وقال جل شأنه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجدَة: 13]...

فهذه الآيات الأربعة تدور على معنى واحد وهو أن الله تعالى لو شاء لأدخل العناية عنوة في عقول الناس وأفئدتهم دون أن يمارسوا ذلك باختيار منهم وبذلك ضل الطريق أصحاب الجبر لاعتمادهم على القدرة الظاهرة فيهم في النظر إليها وترك النظر لما فيها من الحكمة التي تثبت حرية الاختيار في الدنيا وترك النظر إلى الحكمة المنطوية تحت القدرة ذنب ارتكبه العبد فسلب منه الفهم حتى يتعقل الأشياء ويعرفها على حقيقتها ولكن ابتعد هو باختياره عن الحقيقة فابتعدت الحقيقة عنه لأنه لا يريد النور ويزعم أنه مجبور على الظلام وهو باطل بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الرُّوم: 30].

وقال الله تعالى في الحديث الذي يرويه عنه رسول الله (ﷺ): (وأني خلقت عبادي حنفاء كلهم وأنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن لا يشركوا بي ما لم أُنزل به سلطان) رواه مسلم وأحمد من حديث عياض المجاشعي رحمه الله تعالى...

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتجون البهيمة هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدعونها... قالوا: يا رسول الله أفرأيت من يموت وهو صغير؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين) انتهى.

إذن: فالهداية هي كرم من الباري ﷻ لابن آدم حتى يعرف الحق ويسعى

إليــه من حين ولادته في الدنيا وإلى انتقاله إلى الآخرة وتتجلى هذه الهداية بنعمتين هما:

فالنعمة الأولى: أن الله ﷻ فطر الإنسان إلى التوجه بالإيمان إلى الخالق سبحانه وتعالى وعدم الركون إلى الانفعالات النفسية المختلفة قبل أن تحيط به.

والنعمة الثانية: دعم رباني لهذه الفطرة بالازدهار والتوفيق وحماية إلهية لها من عواطف الأهواء وأسباب الوقوع في الضلال قال العلامة الشيخ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي رحمه الله تعالى في كتابه (الإنسان مسير أم مخير؟) في صدر هذه المسألة المهمة ما نصه: (علم الله في سابق غيبه المكنون أن فلاناً من الناس سيتجه بعد خلقه، وبلوغه الرشد إلى اختيار الهداية والخضوع لسلطان الله فأعد له في قراره الغيبي أيضاً المصير الذي يعده لأمثاله من الذين يختارون سبيل الرشد وهو مصير الإكرام الذي لا حد ولا انقضاء له، ثم لما تم خلق الله لهذا الإنسان الذي علم سلفاً من واقع أمره ما علم فاعد له بموجب ذلك ما يناسب واقعه الذي علمه الله ﷻ كان منطقياً ودقيقاً جداً أن يقال:

إن الله خلقه - بناء على ما قد علم منه - مهيئاً للإكرام والسعادة... ولا شك أن هذا الإعداد الإلهي سيكون عاملاً كبيرا في توفيقه لسلوك مسالك الخير والابتعاد عن سبيل الغواية والردى.

فهذا هو معنى قول رسول الله (ﷺ): (أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة).

إن بوسعك بناء على هذا الذي تم بيانه أن تقول عن إنسان تلاحظ فيه رغبة الانقياد للحق أينما كان دون أن تحكمه عصبية أو عناد.

يبدو أن الله سييسر هذا الإنسان لفعل الخير إذا ما من شخص يعد كبرياءه عن طريق فكره وسلوكه ويتجه بقصده إلى الحق إلا ويكون مخلوقاً لنيل رضا الله وعظيم إكرامه... وبوسعك أن تقول عكس هذا لمن تراه معرضاً عن الحق متبعاً نوازع عصبيته وعناده وستعلم عندئذ أنه لا يوجد في ذلك أي اشكال) انتهى.

وفي الختام إليك المثال التقريبي حتى تعقل الشيء وتتصوره وبذلك يندفع إشكال الجبر الذي سيطر على كثير من الناس الذين لا ينظرون إلى الحق بعيني البصر والبصيرة وإنما بعين واحدة من نافذة قاصرة التفكير وبذلك يقع في الوهم الذي يغشه ولا يوصله إلى حضيرة الشيطان فالمثال هو:

أن الأستاذ له علم بنجاح تلميذه الذكي الجاد ورسوب تلميذه الغبي الكسول في المستقبل فرع عن الواقع الذي عليه التلميذ وتابع له دون أن يخل بذلك أن علم الأستاذ بهذه الحقيقة أسبق من حيث الترتيب الزمني من واقع النجاح أو الرسوب الذي سينتهي إليه التلميذ.

وأساس هذه الحقيقة التي علم بها الأستاذ هو أن صفة التلميذ كاشفة لواقعه التي تظل تابعة له حتى ولو كانت متقدمة في الوجود الزمني عليه فاعلم ذلك وتدبره بعين العقل والقلب حتى تشاهد يقينه فتقنع به انتهى.

وقال الإمام الرباني سيدي الشيخ أحمد الفاروقي (رضي الله عنه) في مكتوباته القدسية (المكتوب السابع والستون من المجلد الثاني) ما نصه:

(والمعتزلة[1] من الثنوية التي فيهم يزعمون أن خالق أفعال العباد هو العباد وينسبون فعل الخير والشر إليهم والشرع والعقل يكذبهم. نعم، قد جعل علماء الحق دخلاً لقدرة العبد في فعله وأثبتوا فيه الكسب. . .

فإن الفرق بين حركة المرتعش وحركة المختار واضح لأنه لا مدخل للقدرة والكسب في حركة الارتعاش وفي حركة الاختيار مدخل لهما. . . وهذا القدر من الفرق يكون باعثاً على المؤاخذة ومثبتاً للثواب والعقاب وأكثر الناس مترددون في وجود القدرة والكسب والاختيار في العبد ويزعمون العبد مضطرا وعاجزا وهم لم يفهموا مراد العلماء. . . فإن إثبات القدرة والاختيار في العبد لا بمعنى أنه يفعل كلما يريد ولا يفعل كلما لا يريد فإن النقول بذلك بعيد عن العبودية بل بمعنى أن العبد يقـدر أن يخرج عن عهدة جميع ما أمر به مثلاً أنه

---

(1) وهم أصحاب واصل البصري الذي ظهر ببدعة الاختيار على سبيل الاستقلال فقتل انتقاما لله.

يقدر أن يؤدي الصلوات الخمس ويقدر إعطاء الزكاة واحدا من الأربعين ويقدر صوم شهر من إثني عشر شهرا ويقدر أن يحج مرة واحدة في عمره مع الاستطاعة إلى الزاد والراحلة وعلى هذا القياس باقي الأحكام الشرعية قد رعى الحق سبحانه فيها من كمال الرأفة والسهولة واليسر لضعف العبد وقلة اقتداره قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البَقَرَة: 185] وقال تعالى ايضاً: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاء: 28].

يعني: يريد أن يخفف عنكم ثقل التكليفات الشاقة وخلق الإنسان ضعيفاً لا يصبر عن الشهوات ولا يقدر أن يتحمل التكليفات الشاقة) انتهى...

وقال الإمام سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد ما نصه: (وأما الفلاسفة القائلون بالإيجاب دون الاختيار فلا يلزمون وقوع تلك الخلافات والاختصاصات بلا سبب بل يعترفون باستنادها إلى أسباب فاعلية لا اطلاع على تفاصيلها...

ففي الجملة لم يقل أحد من يعتد به وقوع الممكن بلا سبب) انتهى...

وقال الإمام عبد الرحمن الجامي في الدرة الفاخرة ما نصه: (وقال الحكماء: وهي واقعة على سبيل الوجوب وامتناع التخلف بقدرة يخلقها الله تعالى في العبد إذا قارنت حصول الشرائط وارتفاع الموانع... ومذهب الصوفية القائلين بوحدة الوجود أن الوجود الحق لما تنزل من مرتبة وحدته وإطلاقه إلى مراتب التكثر والتقيد إنما تنازل بأحدية جميع صفاته وأسمائه فكما تقيدت ذاته في هذا التنزل بحسب استعدادات القوابل كذلك تقيدت صفاته وأسماؤه بحسبها فعلم العباد إرادتهم وقدرتهم كلها صفات الحق سبحانه وتعالى تنزلت من مرتبة إطلاقها إلى مراتب التقييد بحسب استعدادات العباد.

فأفعالهم الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها لكن بعد تنزلها إلى مراتبهم وظهورها فيهم وتقيدها بحسب استعداداتهم وليس لهم قدرة وراء ذلك...

ومعنى كونها مكسوبة لهم أن لخصوصيات استعداداتهم مدخلاً في تقيد القدرة المتعلقة بها، المؤثرة فيها لا أن لهم تأثيراً فيها) انتهى...

قلت: قول الفلاسفة الذي نقله حضرة مولانا خالد ﷺ: هو للقدامى منهم كأرسطو وافلاطون وسقراط وغيرهم وإليه أشار الإمام سعد الدين (رحمه الله) في شرحه على المقاصد... وهم القائلون: بأن الأشياء تكمن فيها أسباب ذاتية توجب بطبعها وجودها... وقول الحكماء...

الذي نقله مولانا عبد الرحمن الجامي (رضي الله عنه) في الدرة الفاخرة هو للفلاسفة الإسلاميين كالفارابي وابن سينا وابن رشد وغيرهم وهم يقررون بأنها بقوة أودعها الله فيها...

والقاسم المشترك بين المذهبين هو... أن في الأشياء فاعلية كامنة في ذاتها تسمى العلة أو السبب... وهذا التصور يتناقض مع عقيدة جمهور أهل السنة والجماعة وهي: أن الله يخلق الآثار والنتائج التي نشاهدها عن اقتران وتلاقي ما نسميه أسبابا ومسببات إلا تعبيرا عن الشعور الذي تتركه العادة والألف في النفس من كثرة الاقترانات بين ما نظنه أسبابا ومسببات...

ولكن نجد المحدث الكبير أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى يرد هذه العقيدة ردا صارما ويقول ما قالته فلاسفة الإسلام[1]...

من أن هناك أسبابا كامنة في الأشياء تتمثل في القوى التي أودعها الله فيها فكانت مؤثرا وعاملا ذاتيا في إيجاد النتائج والمسببات...

فمثلا: أن في النار قوة طبيعية أودعت فيها تحرق ما يلامسها من المواد القابلة للإحراق ويعني... أن لهذه القوة وجودا ذاتيا كامنا في النار فلا بدّ أن تكون لها ماهية متميزة مستقلة فكيف اطلع أصحاب القول على هذه الماهية واكتشفوا ذاتيتها الكامنة المستقلة في جوهر النار؟

إن الدليل الوحيد الذي يعتمد عليه أصحاب هذا القول والتصور هم أنهم كانوا ولا يزالون يرون أنه كلما لامس النار جرم قابل للاحتراق احترق فهي ظاهرة اقترانية متكررة مطردة لم يقع فيها أي اختلاف قط...

(1) الفتوى الكبرى للإمام ابن تيمية (رحمه الله تعالى).

فاستمرار هذا الاقتران المطرد كون عندهم قناعة تامة بأن من ورائه رابطة تلازمية ولا تأتي هذه الرابطة إلا من جراء قوة مودعة في النار تحقق هذه الوظيفة التي هي شأنها وتنسج هذا التلازم المستمر وما يقال عن النار والإحراق يقال عن سائر الأشياء والأمثلة الأخرى وهو خطأ فادح ووهم ساذج وقاعدة ركيكة ليس لها أساس تبنى عليه بل هو سراب معدوم في الخارج والداخل فاعلم ذلك. . .

فقال قائل: أين يكمن الخطأ في هذا التصور الذي بينته؟ قلنا:

يكمن الخطأ في هذا التصور في الاقتران المستمر الذي هو الرابطة التلازمية الحتمية التي لا يمكن زوالها وإحداث غيرها. . . وهذا هو الخطأ الفادح: لأن مجرد الاقتران المستمر بين أمرين لا يمكن أن يكون وحده دليلاً علمياً على رابطة لزومية قائمة بينهما حتى لو استمر هذا الاقتران دهرا كاملاً.

فالاستدلال به على وجود رابطة لزومية ومن ثم على وجود قوة خفية تحقق هذا الربط استدلال باطل.. لأن دليل المقارنة المستمرة أعم بكثير من المدعى المطلوب.

وكذلك باطل أيضاً من خلال القاعدة المشهورة التي تقول: (العلم يتبع المعلوم) ومعناها: أن كل ما يتصور الباحث المتعلم ويستقر في ذهنه لكي يسمى بحق علماً يجب أن يكون صورة صادقة أمينة للواقع الذي تعلق به العلم فكل قرار يتخذه الذهن لا بدّ أن يكون بإشارة بل ببيان واضح من الواقع نفسه.

فالمعلوم أولا: وهو الواقع المشاهد الذي يسمونه (الماصدق) والعلم به ثانيا وهو التصور أو التصديق الذهني الذي يسمونه (مفهوما) ولو جاز قلب هــذه القاعدة واعتبار الشيء المعلوم هو التابع للعلم.

إذن لما وجد أي ضابط أو حاجز يفرق بين العلم والجهل إذ ما أيسر عندئذ أن يتصور الباحث في ذهنه ما يهوى ويريد وإذا الوقع تابع له ومصدق لما يتصور أو يقول!!!.

فإذا أدركنا هذه القاعدة نقول: إن المعلوم في موضوعنا الذي نحن بصدده

هو العلاقات الاقترانية التي نراها بين سابق ولاحق من أشياء المادة والطبيعة ولكي تكون مفاهيمنا وتصوراتنا داخلة في معنى العلم حقيقة يجب أن تقف مفاهيمنا هذه عند حدود الملاحظة التي أخذت بأمانة من الواقع والواقع في موضوعنا هذا ليس أكثر من التعاقب أو الاقتران الثابت المستمر بين شيئين معينين فهذا هو العلم الذي اسمه حقيقة.

ومهما استمرت المراقبة منا واستمر الثبات من الطبيعة على هذا الاقتران فلن يأتي ذلك بجديد على علمنا الذي استفدناه غير التأكيد والتأكيد وحده لا يولد أي معنى جديد. . .

فإن قال أحد هؤلاء الفلاسفة: إننا إذ نستنبط من استمرار الاقتران والتعاقب بين الشيئين وجود قوة طبيعية كامنة في الشيء الأول تسبب حدوث الشيء الثاني، فإنا لا نخرج عن قاعدة العلم يتبع المعلوم. . .

فإن هذا استنباط عقلي من الواقع المشاهد إلا وهو طول الاقتران والتعاقب المشاهد بين الأسباب والمسببات. . .

قلنا في الجواب: صحيح أن استخراج العقل النتائج الخفية من الوقائع المشاهدة بالمنهج العلمي السليم جزء لا يتجزأ من عمله الصحيح وهو في عمله هذا خاضع لقاعدة العلم يتبع المعلوم ولكن هل يعتمد هذا الاستخراج هنا على منهج علمي سليم يقرر سلامة النتيجة ودخولها ضمن مقولات العلم؟

الواقع أن الاستخراج لا يعتمد إلا على وهم مجرد ذلك لأن الطبيعية المشاهدة لا تعطيك من واقعها أكثر من هذا الاقتران وهو بحد ذاته ليس أكثر من اقتران مهما استمر ودام ثم أن التفتيش الذهني عن عوامل هذا الاقتران يضعنا أمام احتمالات كثيرة وليس افتراض وجود قوة طبيعية فيما نسميه السبب إلا واحدا من هذه الاحتمالات. . .

فانتقاء الذهن لهذا الافتراض دون غيره ودون دليل يؤيده أسبقية باطلة وحكم فضولي من الذهن ومخالفة صريحة لقاعدة: (العلم يتبع المعلوم). . .

إن البرهان الذي يملك أن يقضي بأن استمرار العلاقة الدائمة النار

والاحتراق عنوان على القوة الفاعلة للإحراق والكامنة في النار هو أحد دليلين لا ثالث لهما:

الدليل الأول: وصول الذهن إلى الكشف عن ذاتية هذه القوة وماهيتها الكامنة في النار وهذا ما لم يصل إليه باحث أو عالم قط إلى هذا اليوم...

الدليل الثاني: أن يخبرنا خالق النار أنه أودع فيها قوة ذاتية فهي تفعل فعلها هذا بتأثير مباشر من القوة ذاتها وهذا ما لم يقله لنا خالق النار قط...

بل الذي قاله لنا مراراً وتكرارا عكس ذلك تماما كما هو واضح في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فَاطِر: 41] وقوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ﴾ [الرُّوم: 25]... وقد علمنا أن إمساك الله ﷻ السموات والأرض هو رعايته لها وهدايته إياها للقيام بما توجه إليها من الأوامر التكوينية وكل ذلك مستمر دائم يتحدد لحظة فلحظة إن صح التعبير باللحظة من حيث هي أصغر وحدة زمنية نعرفها ومن المعلوم أن فعل (يمسك) و(يقوم) يدل على التجدد والحدوث فهو نص في هذا المعنى الذي نقول...

فهل يتفق هذا البيان الإلهي لاسم الله (القيوم) مع ما يقرره الفلاسفة القدامى والمحدثين ومن والاهم من أهل العقل الذين يدعون اتباع السلف الصالح ﷺ؟ فإذا تصورنا هذا الأمر على النحو الذي سار عليه الفلاسفة فهو يبطل الصفة القيومية في ذات الله تعالى وهذا التصور مخالف للواقع الذي يجزم بصحة الاستمرار لقيومية الحق جل جلاله على الأشياء كلها وهو برهان قاطع على بطلان ما ذهبوا إليه وكذلك يبطل مذهبهم السيئ بكلمة (لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)...

الواردة في شتى الأحاديث النبوية الثابتة وما هي إلا نص قاطع على كذب هذا الوهم فإذا انتفى هذان الدليلان لم يبقَ أمامنا إلا مجرد الاقتران المستمر وقد علمنا أن الاقتران المستمر أعم من أن يكون برهانا علميا على وجود قوة مودعة في الأشياء بها تسبب وتؤثر... ومرد هذا الوهم كله إلى أن أحدنا عندما يصغي إلى ما توحي إليه به نفسه وإلى ما انطبعت به من المشاعر والأوهام يجد نفسه متأثرا بطول استمرار العلاقة بين شيئين من أشياء المادة إلى درجة عدم وقوع أي

شذوذ فيها بحيث يخيل إلينا من طول هذه العلاقة أن انفصالها قد بات مستحيلا وأن قوة كامنة في المادة تبعث هذا التأثير ولا ريب. . .

أجل إن طول أُلف العين والفكر لهذا الاقتران يخضع النفس الواهمة لقاعدة رد الفعل الشرطي التي يتحدث عنها العلماء قديما وحديثا. . .

وأخيرا. . . إن هذه المسألة تثبت بعد ما تقدم أن الله ﷻ الفعال لكل شيء وأنه ما من حول أو قوة تظهر على صفحة من صفحات الكون أو أي من مشاهدة إلا وهي قوة الله ﷻ وحوله وتقديره لا ينقطع ذلك عن شيء من المكونات لحظة واحدة وهذا معنى قول أهل السنة والجماعة.

إن النتائج والمسببات تحدث عند مقارنتها لما نسميه أسباباً وعللاً كونية لا بها. . . أي لا بتأثير أو فاعلية منها ثم اختصروا هذا التعبير فقالوا: (تحدث عندها لا بها) انتهى.

ما قاله الإمام الضرغام والعلامة الكبير سيدي الشيخ محمد سعيد البوطي (رحمه الله تعالى) في كتابه. (السلفية). . . بتصرف واختصار وجزاه الله عن أهل الإسلام خير الجزاء آمين.

وذهب الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني إلى أن أفعال العباد واقعة بمجموع القدرتين على أن تؤثر في أصل الفعل. . . لأن كل واحد منهما مؤثرة في ذات الفعل عند وجوده. . . والقدرتان هما: قدرة الخالق وقدرة المخلوق وهذا الرأي ليس بسديد لما فيه من الضعف الذي ينادي بلسان حاله ويقول: عجزت عن الخروج في هذا المضيق فجمعت قول الجبرية والمعتزلة على قانون الفلسفة حتى أقنع نفسي وأتباعي بصحة القول وإسكات النفس عن لجلاجها وقد بين أهل الشأن في هذا العلم ضعفه وعدم اعتماده لأنه يخالف النصوص والآثار قال الإمام الكستلي (رحمه الله تعالى) في حاشيته على شرح النسفية: (فقال الأستاذ: أفعال العباد واقعة بمجموع القدرتين على أن يكون كل منهما مؤثرة في وجودها ولا يخفى ضعفه) انتهى.

وقال الإمام أحمد المولوي (رحمه الله تعالى) في حاشيته على الخيالي ما نصه: (قوله على أن تؤثر في أصل الفعل) انتهى. . .

إن أراد قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير وإذا انضمت اليها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة على ما قرره البعض فقريب من الحق وإن أراد أن كلًّا من القدرتين مستقلة بالتأثير فباطل لما سبق من بطلان التوارد كذا في شرح القاصد) انتهى.

وقال الإمام كمال الدين إسماعيل القرماني المشهور بـ (قره كمال) (رحمه الله تعالى) في حاشيته على الخيالي ما نصه: (قوله لأن كلًّا من المؤثرين...) انتهى.

يعين أن الباري تعالى والعبد قد اجتمعا على إيجاد فعل العبد مع أن كل واحد منهما منفرد بما هو له من حصة من التأثير فإن لكل واحد منهما حصة من التأثيرين مخصوصة له فتثبت الشركة على مذهب الأستاذ أيضاً . . .

قال بعض الأفاضل: (الشركة المنهية هي إن استقل كل واحد من الشريكين في مطلق الإيجاد والحق أنه لا شركة منهية في مذهب الأستاذ أصلاً إذ لا استقلال للعباد في أفعاله) انتهى. . .

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: إن أفعال العباد واقعة بمجموع القدرتين ولكن قدرة الله تعالى القديمة هي المؤثرة في أصل الفعل وتأثير قدرة العبد الحادثة في وصف الفعل ككونه طاعة أو معصية.

وهذا الرأي ليس بصواب عند أهل السنة والجماعة لأنه يرى اجتماع مؤثرين على أثر واحد ولكن القديم له تأثير في ذات الفعل إيجادا ووجودا . . .

قال الإمام الكستلي (رحمه الله تعالى) في حاشيته على شرح النسفية ما نصه: (وقال القاضي: على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد بصفته أعني بكونه طاعة أو معصية وفيه: إن هذه الصفة أمر اعتباري يلزم فعل العبد من موافقته لما أمره الله به أو مخالفته فلا معنى لكونه أثر القدرة) انتهى. . .

وقال الإمام محمد بن اسعد الدواني (رحمه الله تعالى) في شرحه على العضدية: (قلت: الظاهر أنه لم يرد أن قدرة العبد مستقلة في خلق وصف الطاعة والمعصية وإلا لزم عليه ما لزم على المعتزلة بل أراد أن لقدرته مدخلاً في ذلك الوصف فهو بالنسبة إلى العبد طاعة أو معصية. . .) انتهى. . .

وقال صاحب الحاشية على شرح الدواني ما نصه: (وواضح أن كون الفعل طاعة أو معصية من الأمور الاعتبارية فلا يتوهم أن وصف الطاعة أو وصف المعصية مخلوقا) انتهى. . .

وقال العلامة الشيخ عبد الملك السعدي (حفظه الله) في رسالته أفعال العباد ما نصه: (والفرق بين الرأيين هو أن الاسفرائيني يجعل فعل الإنسان مخلوقا بتأثير قدرتين قدرة الله تعالى وقدرة العبد دون تفريق بين وظيفة كل قدرة. . . وبالوقت الذي نرى القاضي يجعل قدرة الله تؤثر في أصل الفعل فقط وقدرة المخلوق بوصفه فقط. . . ويجاب عن هذين الرأيين: بأن فيهما نسبة التأثير لغير الله تعالى وتجعل له شريكا في التأثير. . . وأيضاً على هذين الرأيين ستجتمع على الفعل قدرتان أحدهما حادثة والأخرى قديمة وهما متغايرتان فكذا آثارهما) انتهى. . .

قلت: هذا الذي قاله القاضي (رحمه الله تعالى) هو عين مذهب الماتريدية الذين هم أصحاب الإمام الاوحد العلامة الكبير سيدي الشيخ محمد الحنفي المشهور بأبي منصور الماتريدي (رحمه الله تعالى)، ونفعنا بعلومه وأمداده إلى يوم لقياه آمين.

ولد (رضي الله عنه) في ماتريد وهي محلة من ولاية سمرقند فيما وراء النهر وتوفي سنة 333 من هجرة النبي الامين محمد عليه الصلاة والسلام وكان (رحمه الله تعالى) له جولات في الرد على الفرقة الضالة المعتزلة آنذاك وله باع طويل في بيان العقائد التي كان عليها الإمام الأعظم (رحمه الله تعالى) من خلال كتبه التي شرحها ونشرها بين الناس: ككتاب المقالات في الجدل والتوحيد والأصول في أصول الدين وشرح الفقه الأكبر، وأشار إليه العلامة الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه المذاهب الإسلامية عندما تحدث عنه فقال: (وقد نسب إليه بعض العلماء أنه وضع شرحا لكتاب الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة (رحمه الله تعالى) ولكن بالتحقيق العلمي ثبت أن ذلك الشـرح لأبي الليث السمرقندي الفقيه الحنفي المعروف) انتهى. . .

وقال العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري (رحمه الله تعالى) في كتابه

إشارات المرام: (وكانت بلاد ما وراء النهر سليمة من الأهواء والبدع لسلطان السنة على النفوس هناك من غير منازع يتناقل تلك الآثار جيلا عن جيل إلى أن جاء إمام السنة فيما وراء النهر أبو منصور الماتريدي المعروف، (بإمام الهدى) فتفرغ لتحقيق مسائلها وتدقيق... دلائلها فأرضى بمؤلفاته جانبي، العقل والشرح) انتهى...

قلت: الدارس لمذهب الماتريدي (رحمه الله تعالى) يجد أنه وسط بين المعتزلة والأشاعرة لاعتماده على العقل بإرشاد من الشرع فهو يوجب النظر العقلي ويخالف بذلك أهل الفقه والحديث الذين يوجبون الاعتماد على النقل طلب الحق منه لا من سواه مهما كان له قوة إدراك وسعة في التفكير ومعرفة بالأشياء في الحياة الدنيا...

والحاصل: أنه (رحمه الله تعالى) يأخذ بالعقل الذي يوافق الكتاب والسنة فإذا خالف العقل الشرع فلا يأخذ به ويترك ويكون الرجوع إلى الشرع فقط ومن هذا الأساس ظن بعض الأمجاد أنه يوافق مذهب المعتزلة في أساسهم العقلي وقد رفض مولانا خالد (رحمه الله تعالى) في رسالته التي نقوم بتحقيقها هذا الظن لأنه خلاف الحقيقة والمذهب الماتريدي بريء من وجهة الاعتزال...

قال العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري (رضي الله عنه) مشيرا إلى صحة ما ذهبنا اليه: (أن الأشاعرة بين المعتزلة والمحدثين والماتريدية بين المعتزلة والأشاعرة صادقا وأن كل رأي من المسائل الجوهرية التي لم ترد فيها نص نجد تفكيرهم قد وضح فيه النظر العقلي بجوار النص النقلي...

وقد اتفق في كثير من نتائج ما وصل إليه مع الأشعري كما نوهنا ولكنه خالفه في غيرها) انتهى...

إذن: ظهر الفرق بين مذهب الأشاعرة الذين قرروا النص قبل النظر العقلي لأن العقل عندهم هو خادم للأشياء وليس حاكما عليها من خلال هذا التقرير يتبين أن أفعال الله تعالى غير معللة بعلة فلو كانت كذلك لسئل عما يفعل وهو خلاف النص الذي نطق بأن السؤال يوجه إلى العبد لأنه مخلوق الله تعالى...

ومذهب الماتريدية الذين قرروا أنه حاكم على الأشياء من خلال النص وليس له استقلال في الحكم لوجود الاختيار الموجود في داخل الإنسان فإذا خالف العقل النص الشرعي يترك العقل ويجنح إلى الشرع فقط فأفعال الله تعالى غير معللة بعلة ومنزهة عن العبث ولكن تكون على مقتضى الحكمة لأنه سبحانه أراد هذه الحكمة وقصدها في حكمه التكليفي والتكويني من غير جبر عليها ولا إلزام لأنه تعالى فعال لما يريد. . .

ولا يجب عليه فعل الأصلح بين العباد لأن الوجوب عليه السؤال عما يفعل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. . .

والحاصل لما تقدم أن الأشاعرة والماتريدية وصلوا إلى نقطة الاتفاق وهي استخدام العقل ولكن اختلفوا في وسيلته التي من خلالها يصل كل واحد منهم إلى نتيجة حتمية في المسألة المبحوثة على الساحة العلمية الواقعية ويتبين أن الكسب والاختيار هما عبارتان عن معين واحد ولكن الإمام الأشعري اختار لفظ الكسب لأنه منطوق القرآن والإمام الماتريدي اختار لفظ الاختيار لما فيه من إشعار قدرة العبد وإليه أشـــار الإمام السبكي في طبقاته وكذلك الإمام الحافظ مرتضى الزبيدي في شرحه للإحياء فاعلم ذلك. . .

فقال قائل ما فائدة هذا الخلاف الذي ذكرته؟

قلنا: إن الخلاف يفيد في بيان قيمة علماء الدين في المحافظة عليه من الزيف والضلال والكذب والادعاء الذي ظهر في الدولة الأموية والعباسية وتشجيع الناس على ترك ما كان عليه السلف الصالح ﷺ واللجوء إلى حضارات أكل عليها الزمان وشرب ولم تكن لها قيمة فكرية إنما هي أفكار جرت من عطل في العمل وقلة العيش الذي يدعوه إلى التفكير في الطبيعة وخالقها مع وجود الأوهام والوساوس الشيطانية الخبيثة التي تسيطر على صاحب السذاجة في الفهم والإدراك مما أدى إلى الاعتقاد بالشيء الذي يثير إعجابه أو يخيفه ولا يوجد مذكر صادق مما جعله يفهم فهما سقيما للشيء الحادث فيصبح ذا قناعة تامة بصحة ما ذكر له وإن كان في الحقيقة ليس له وجود حتى تصل به القناعة إلى التأله والتعبد وهذه الطامة الكبرى التي لا تـزول

إلا بخارقة للعادة توافق الحق والواقع فإذا عرفت هذه الدقيقة وصلت إلى مدى قوة الجهاد التي بذلها أئمة الدين كالإمام الأشعري والماتريدي والجويني والغزالي ومولانا خالد وغيرهم (رضي الله عنهم) فإنهم دافعوا دفاعاً عظيماً حتى بينوا الأصول وما يبنى عليها من الفروع والداخل فيها والخارج منها وإيجابها وسلبيها ونتائجها وفوائدها...

وهذا كله إحاطة لعقيدة الإنسان من الشيطان الإنسي والجني والنفسي الذي يطلق عليه بالوهم وهو سلاح أعداء الدين في التشكيك والارتياب وهذه المقدمة توصلك إلى فهم الخلاف الذي ذكره مولانا خالد رضي الله عنه الذي هو ليس خلافا في أصل العقيدة الإسلامية إنما هو خلاف حصل في مسائل فلسفية لا تمس لب الاعتقاد الصحيح الذي جاء به الحبيب المصطفى (صلى الله عليه وسلم) وجاء أهل الكلام والمناطقة وضموا هذه المسائل إلى علم التوحيد وجعلوها من فروعه وهي خارجة عنه وليس منه ألبتة لأنه وجداني ولا يعتمد على قوانين الفكر[1] ومقدمات العقل والإحساس فالذي يروم إليه الحق الصريح أن يسعى العاقل إلى عدم دراسة هذه المسائل على قانون علم المنطق والفلسفة ويترك آلة العقل في وزن الأمور الاعتقادية وبذلك يطلق عنان الفكر في السرحان حتى يجول في مدن الخيال[2] المتشعبة ولا يحيطها حد ولا رسم بل تنظر إليها فتراها علما يحي القلب الحائر ويشفيه من التشتت لفترة من الزمن فإذا جاءها بالأدلة اليقينية وجدها سراباً ولم يجد ما يسد رمقه من الراحة والأمان الحقيقي فيشرع بالبحث عنها مرة أخرى وطعن بعقيدته الأولى لأنها لو كانت صحيحة لما تصدع جدرانها وانهار بنيانها...

فالواجب على طالب الحق والصواب أن يعرف العقيدة الناصعة البياض بأسلوب يفهم منه وحدانية الحق تعالى والتصديق به وجوداً وشهوداً وبملائكته

---

(1) معناه: ترتيب أمور معلومة لاتؤدي إلى مجهول.

(2) معناه: هو قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت إليها في الوجود الظاهر كالحواس الخمسة مثلا.

وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره والابتعاد عن كل ما يشوب هذه الأركان الإيمانية من دين الإسلام. . .

فالداعي إلى العقيدة الحقة والباذل أقصى الجهد في الاستدلال على صحتها وتمكينها من القلوب والعقول أن يتخلى عن غرضه الدنيء وينزه نفسه عن الرذائل الدنيوية ولا يهتم بالنزغات الشيطانية المغطاة بغطاء الدين الطاهر وإلا يفضحه القادر العليم في عالم الشهود على أيدي الخلفاء الراشدين الذين جعلهم الله تعالى أمناء سرّه في الأرض المعمورة. . .

ومن تتبع تاريخ الفرق يجد ما قلته حقا ويقيناً في الواقع الاجتماعي مثل الفرقة:

الجهمية: الذين يقولون بجبرية الإنسان وعدم وجود قدرته. . .

والمعتزلة: الذين يرفضون التقليد ويمجّدون العقل ويرفعونه مكاناً علياً. . .

ورافضة: يعملون لإخراج الإمام المعصوم الذي اختفى من كثرة الاضطهاد. . .

وفلاسفة: يبثون أفكارهم في مجتمع لم يتهيأ لها وفهم ما تدعو إليه. . .

وزنادقة: يبثون افكارهم بين الناس ويحثوهم على نفي الظاهر واتباع الباطن.

وحنابلة: يتشددون في غلو مرة وانحلال أخرى وهجوم على أهل الكلام تارة وموافقتهم تارة أخرى. . .

وكل فرقة من هذه الفرق تنصر مذهبها وتبين مبادءها وأصولها بلسان الحجة والبرهان سواء كان باللسان أو الكتابة أو بقوة السلطان. . .

وهذا ناتج عن التعصب للمذهب الذي يعتقد بصحته لأن فيه محبة الذات وظهور الأنانية في المفهوم وإن كان على خطأ وضلالة مما أدى إلى هذا الوضع المرير الذي يوضح لنا حقيقة ماثلة في واقعنا وهي (مذهبي هو الصحيح وغيره باطل بدون نقاش وإلا يصيبك العذاب الأليم)!!! انتهى. . .

قال العلامة الشيخ محمد سعيد البوطي (رحمه الله تعالى) في كتابه (الإنسان مسير أم مخير): (لعلك لاحظت من مجموع ما مر بيانه أن أهل السنة والجماعة لم ينتهوا إلى القول بأن الله هو الخالق لأفعال عباده إلا لأن صريح القرآن يقضي بذلك ولم يكن أبو الحسن الأشعري إلا اللسان الناطق باسمهم جميعا ولم ينتهوا إلى القول بأن الجزاء إنما هو على الاختيار الذي متعهم الله به لا على الفعل الذي هو شاهد على اختيارهم إلا لأن صريح القرآن يقضي بذلك أيضاً . . .

ولم يؤيدوا الإمام الأشعري في تسمية هذا الاختيار كسبا إلا لأنه جناح إلى التعبير القرآني) انتهى والله تعالى أعلم.

* * *

الفصل الثاني
في معنى السلف وما يرمز إليه هذا اللفظ

إن لفظ السلف يطلق على أهل القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الأمة المحمدية صلى الله تعالى على صاحبها وسلم وتمتاز بالخيرية التي تكون ميزانا لمن يدخل في دين الإسلام من الجماعات الأخرى حتى يتبين الفرق بين أهل السنة وأهل البدعة ولهذا أشار رسول الله: فقال: «**لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه**» انتهى...

وكذلك لا يمكن الجمود على حرفية الأقوال والأفعال والأحوال التي وردت عن السلف الصالح (رضي الله عنهم) بحيث يصبح ذلك الجمود هو دستور الانتماء إليهم مما يؤدي إلى التحزب والتفرق بين الفئات الإسلامية الكثيرة حتى تسمى باسم أو وصف أو فعل ذات منهج معين مخصوص يتمسك به من شاء ويترك من شاء فتلك إذن إحدى البدع المستحدثة بعد رسول الله (ﷺ) لأن السلف هم أصحاب مرحلة زمنية مباركة وليس أصحاب مذهب إسلامي فافهم فقال قائل: ما هي الخصائص التي امتاز بها أصحاب المرحلة المتقدمة من السلف؟

قلنا: اختص السلف الصالح رضي الله عنهم بمزيات هي:

أولا: السليقة العربية الخالصة عن شوائب العجمة...

ثانيا: الفطرة الإسلامية النقية الداعية إلى التسليم والاستسلام...

ثالثا: كراهية الرأي في الدين...

رابعا: النهي عن كثرة السؤال عن الأشياء التي سكت عنها الشارع الشريف كالمغيبات وما لا ضرورة في ذلك...

فقد روى البخاري عن سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) مرفوعا: (إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرَّم من أجل مسألته).

وروى الدارقطني من حديث أبي ثعلبة (رضي الله عنه) مرفوعاً: (أن الله فرض

فرائض فلا تضيعوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فـلا تبحثوا عنها) انتهى. . .

وروى البخاري عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)(لايزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله) انتهى. . .

وروى الشيخان عن أنس (رضي الله عنه) مرفوعاً: (كان يعجبنا أن يجيء الرجل العاقل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع) انتهى. . .

وروى الإمام أحمد في مسنده عن أبي أمامة (رضي الله عنه) قال: (لما نزلت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ [المائدة: 101]) كنا قد اتقينا أن نسأله (صلى الله عليه وسلم) فأتينا أعرابيا فرشوناه برداً وقلنا سل النبي (صلى الله عليه وسلم)) انتهى. . .

فقال قائل آخر: ما هي العوامل التي أدت إلى خروج الناس عن طريق السلف الصالح الواضح الذي ذكرته قبل قليل؟

قلنا: إن العوامل التي أدت إلى إبعاد الناس عن الجادة الوسطية في العلم والعرفان هي كالآتي:

فالعامل الأول: اتساع دائرة الفتح الإسلامي مما أدى إلى الاجتهاد في الفروع دون الاصول المعتمدة بسبب افتراق الصحابة رضي الله عنهم في الأمصار.

العامل الثاني: دخول كثير من الديانات الأخرى كاليهود والنصارى والمجوس والبراهمة والصائبة وغيرها مما أدى إلى ظهور التيارات الفكرية والاعتقادات الخاطئة المخالفة للأصول الإسلامية الصحيحة بسبب بث الشبه والأوهام العقلية على القلوب الفطرية حتى ينتج تشويش من خلال الجدال واللجاج في الكلام وبذلك تنخلق الريبة عند سالكي الطريق المنور لقلة وجود الرادع والانزجار.

والعامل الثالث: ظهور العمارة الإسلامية على حسب التطور الإنساني في الزينة والذوق العالي الذي جعلهم يتمتعون بهذه النعمة الظاهرة في تشييد الأبنية بالجص والحجارة والنورة بعد أن كانت تقام بالقصب وخوص النخل. . .

أما الأمراء أخذوا يبنون القصور ذات حمى وإباء وراح المهندسون يخططون المدن ويشيدون القرى كالبصرة والكوفة وواسط وغيرها وكل ذلك بإذن من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وأرضاه.

والعامل الرابع: الازدهار الذي حصل في الأعمال التجارية في البر والبحر ونشاطها القوي مما أدى إلى ظهور العقلية العربية بوجه جديد نحو التجارة فقد روى ابن الحاج في المدخل (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دخل السوق في خلافته فلم ير إلا النبط فاغتم لذلك فلما اجتمع الناس أخبرهم بذلك وعاتبهم في ترك السوق والأعمال التجارية فقالوا: إن الله أغنانا عن السوق بما فتح علينا.. فقال (رضي الله عنه): (والله لئن فعلتم ليحتاجن رجالكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسائهم) انتهى...

والعامل الخامس: ظهور الصناعة بأنواعها المختلفة في خلافة سيدنا عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، وهي معروفة عند العرب وأكثر الممارسين لها هم من الروم والفرس والأنباط كالصياغة والنقش والزخرفة وغيرها... فقد أخرج ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في الإصابة بسند جيد عن أبي رافع إبراهيم الحربي، قال: (كان عمر يمازحني ويقول: أكذب الناس الصائغ) انتهى...

والعامل السادس: ظهور المدونات التي لم تعرف عند العرب في العلم والمعرفة والثقافة والتاريخ والحساب والفلك وغيرها... فقد روى ابن سعد في الطبقات عن الزهري إمام أهل السلف (رضي الله عنه) قال: (كنا نكره كتاب العلم (أي كتابته) حين أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا أن لا يمنعه أحد من المسلمين) انتهى...

والعامل السابع: ظهور علم المناظرة بين المتخاصمين كما ناظر سيدنا علي الخوارج وعبد الله بن مسعود يزيد بن عميره في الإيمان وما استحدث حوله من المشكلات..

وقد فاض الإمام الحسن البصري وهو من جلة التابعين في رد الشبهات في زمانه (رضي الله عنه) وأرضاه فقد روى صاحب كتاب المنية والأمل لابن المرتضى عن الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول في رسالة أرسلها إلى الخليفة عبد الملك بن مروان الأموي (ولم يكن أحد من السلف يذكر ذلك ولا يجادل فيه لأنهم كانوا على أمر واحد وإنما أحدثنا الكلام فيه لما أحدث الناس من النكرة له... فلما أحدث المحدثون في دينهم ما أحدثوه أحدث الله للمتمسكين بكتابه

ما يبطلون المحدثات ويحذرون من المهلكات) انتهى.

إذن هذه العوامل السبعة هي ألجأت الناس إلى البعد عما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم من أهل القرون الخيرية التي كانت سببا في نشر العلم والمعرفة في شتى مجالاتها ولا تنحصر على مكان واحد ومذهب واحد وحتى تتم المعجزة المحمدية صلى الله على صاحبها وسلم في الحياة ويصدق ظهورها عندما أخبر بها الصادق المصدوق محمد بن عبد الله (ﷺ) في الحديث المروي عند أهل الصحيح من الاخبار: (وان بني اسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة: قالوا من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي)...

وروى أبو عبيد عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) قال: (إنه قد أتى علينا زمن ولسنا نقضي ولسنا هناك ثم أن الله بلغنا ما ترون فمن عرض عليه قضاء بعد اليوم فليقض بما في كتاب الله فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه (ﷺ) فليقض بما قضى به الصالحون فإن جاءه أمر ليس فيه كتاب الله ولا قضى نبيه (ﷺ) ولا قضى به الصالحون فليجتهدوا رأيه ولا يقل إني أرى وإني أخاف فإن الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهات... فدع مايريبك إلى ما لا يريبك) انتهى...

والحاصل أن الوسط هو الحل الشافي عند الإفراط والتفريط... فالذي يتعصب لرأيه هذا مخالف أيضاً لما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم.. والذي يتساهل في رأيه فهو مخالف أيضاً لما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم.. فيجب فهم الأسلوب الذي يأتي به أهل الشبهات لكي لا يفتن أحدنا الآخر ويجعلنا متفرقين في فهم الدين الحنيف المنزه عن الزيغ والضلال... وكذلك دراسات الموضوعات الاعتقادية على طريق الإنصاف وعدم الإغلاق في الرد والقبول والمبادرة إلى الاستدلال العقلي الدال على وضوح القصد والاتجاه حتى يبين الحق من الباطل والصحيح من الفاسد وإلا يخرب العالم بسبب تزمت المتشددين في الكلام وسهولة المتمسكين باللين والبساطة في الإدراك وبينهما طبقة سهلة المنال بسيطة الإقناع سرعة الأخذ والاعتقاد به وهذه الطبقة هي عامة

الناس الذين يمتازون بحسن الظن الطاغي عليهم ولعدم قدرتهم الوصول إلى الحقائق وغشامة المعرفة والتفريق بين الصح والخطأ. . . فاللازم على من يظهر بالدعوة إلى الإسلام النظيف أن يعرف هذه الحقيقة التي مثلت أمامه حتى يصل إلى أصل الجمع الذي سعى من أجله ويمكن أن يفهم أحدنا مراد الاخر ونتخلص من مصيبة التفرق التي نطلع من خلالها على حقيقة أخرى وهي أن يعلم بأن السلف الصالح ﷺ هم أناس يجوز عليهم الخطأ والنسيان والسهو والاستكراه لأنهم بشر مثلنا لا يمتازون عن بقية المسلمين إلا بشيء واحد وهو الأسبقية بالفضل في الصحبة النبوية وشهد لهم صاحبهم الصادق المصدوق في الخبر والإخبار بالخيرية وحث (ﷺ) على الاقتداء بهم والسير على سنتهم المهدوية وهذه الخيرية ليست نابعة من ذواتهم البشرية إنما بسبب سلامة العقيدة وصفاء السريرة ونقاء الفطرة وصدق الوجهة جعلتهم بهذه المرتبة العظيمة التي أحرزت ثقة المتقدمين والمتأخرين لاعتمادهم على الكتاب والسنة اللذين هما الميزان عندهم.. فمن ضبط سلوكه وفكره بمقتضى هذا الميزان فهو واحد من المسلمين الملتزمين بحبل الله تعالى والانتساب إليه هو السلفي الحقيقي الذي يكون في أي عصر من العصور التالية ولا يخرج عنه لأن السلفي هو المسلم الذي أذعن لما أراد الله إظهاره في الحياة وصدق بكل ما أخبر عنه (ﷺ) من الأمور العبادية والغيبية ولا يبقى في هذه الحالة أي معنى لانتسابه إلى عصر من عصور الإسلام بعينه كسلف أو خلف لأنه انضم إلى الدين العام الشامل الذي يصلح لكل زمان ومكان ولا يجد حرجاً الداخل فيه لوجود اليسر وعدم الإحراج في حالة السرور والأحزان. . .

بل الدعوة إلى فرقة تسمى بالسلفية وغيرها مبتدعة تريد أن ترجع إلى إحراز مرتبة الخيرية من القرون الأولى من دولة الإسلام فهذا هو الابتداع بعينه لأنه أعرض عن الاسم الحقيقي وهو الإسلام وأتى بغيره وسمى نفسه بالسلفي!!!

ألا يكفيه الاسم العام حتى يأتي ويخصص نفسه باسم يفرده عن غيره والله تعالى قال في محكم كتابه: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عِمرَان: 103] وقال (ﷺ): «**عليكم بالجماعة والعامة والمسجد وإياكم والشعاب**»

فالانخراط إلى جماعة مخصوصة تسمى باسم السلفية وهي بعيدة عن السلف الصالح ﷺ وكما قلنا ليس السلف الصالح هم مذهب إسلامي أو طائفة أو فرقة من فرق الإسلام إنما هم أناس عاشوا في مرحلة زمنية مقيدة أطلق عليها من المتأخرين بهذا الاسم وكل من يمشي على هديهم يسمى باسمهم من الفضل والشرف وعدم نسيان خيرهم الذي بسببه عرفنا قيمة الدين القويم العالي الأساس والبنيان. فالانتماء إلى عصر من العصور الإسلامية والدعوة إليه في كل ما يعمل فذاك ابتداع باطل لامعنى له ولا موجب عقلي ولا وجداني لأنه لم يضبط فكره بميزان الإسـلام فلا بدّ أن يخدش في حقيقة من حقائق الإسلام التي أتى بها رسول الله (ﷺ) ويطعن في التزام الداخل في هذا الانتماء الجزئي ولا يقبل اعتصامه وإن ظهر منه ذلك لأن هواه هو الذي يسيره لا الدين الحنيف الداعي إلى صراط مستقيم. . .

ويتفاوت خطر هذا الوباء بحسب تحلله وأعراضه عن الالتزام بمقتضى هـذا الميزان الممدود من السماء إلى الارض وهو حبل الله المتين من تمسك به نجا ومن أعرض عنه ضل وهلك وأخذ مهاوي الشيطان حقيقة يريد إقناع الناس أنه الدين القويم ولا يسمع له فيصدر أحكاما ضد من لم يقنع بدينه الجديد ويحكم عليهم بالتفسيق والتكفير والتبديع ونحو ذلك. . .

فافهم يا أخي: إن التسمي بغير الإسلام بدعة قبيحة ليس لها أثر في الشرع الشريف عند العموم وإنما يذكر الاسم للتعريف بالفضل حتى لا ينسى وهو المقصود بذكره ولا بأس به عند بيان التحدث بنعمة الله تعالى. . .

وهذه هي نعمة الإسلام الذي فيه المنهج الجامع الذي يدعو إلى كلمة واحدة وهي لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله. . .

وهذا المنهج الذي تسكن إليه العقول وتجنح إليه الفطرة السليمة التي تثبت حقيقة واحدة لا يختلف عليها اثنان لشدة وضوحها وبيانها. . فلا يماري في وجودهـا وواقعيتها إلا مفتر كذاب خداع ذو مآرب خبيثة أعاذنا الله منه.

فالذي يرتضيه العقل الراجح إلى الحق الناصع هو أن هذا المنهج لا يخضع لأي اختراع أو ابتداع بشري لأن حقيقته ثابتة خفية عن ساحة المشاعر

الإنسانية البارزة ومحتجبة بالكوامن الطبيعية البشرية. . . وعلى الرغم من تعامل الإنسان معها على السجية وبسابق الفطرة كلما اقتضت الضرورة لذلك. . .

ومن شأن هذا المنهج القويم أن يفتح السبيل أمام العوامل التي تلبس الحق مظاهر الباطل والخداع لصد الإنسان عن التعامل معها وبيان الطريق الهادي لهذا الأمر. . .

ومن شأنه أيضاً جمع شوارد الفكر والنفس على قواعد تضبط الحركات وتميزها عن النظرات واللفتات التي تحيد عن الصواب.

ومن شأنه أيضا أن يحافظ على بنيانه من التصدع والانهيار بوجود له ذاتي مستقل في طوايا الفكر الإنساني حتى يعين هذا الاستقلال الفطرة على الاستعداد في استقبال لكل ما ينمي هذه الفطرة ويقويها ويظهرها بالمظهر اللائق لها.

والفكر هو مظهر من مظاهر الفطرة الذي هو سبب لظهورها إلى الواقع المادي المحسوس ومن خلاله ترصد الخطرات والنظرات ثم تصاغ بالبساطة أو التعقيد حتى يعرف الإبداع والاختراع. . .

وهذه الفقرات ليست ثمرات هذا المنهج القويم بل هي أبعد من ذلك لأن المنهج لو كان ثمرة من ثمرات الفكر الإنساني لاحتاج إلى ضوابط تبين صحة سلامته مـــن داء الخطأ والايهام. . .

وهذه الضوابط تحتاج إلى ضوابط أخرى تحدد إطلاقها وهكذا. . .

مما يدل على ضعف الملكة الفكرية ويستحيل الوصول إلى الميزان الذي يزن القرارات العقلية البدهية ولذلك يفهم أن هذا المنهج لا يدعو إلى التجديد والتطوير في حد ذاته إنما بالتمعن في أصوله وارتباط فروعها يظهر الشيء الذي يريد الجواب عنه مـن طريق الإشارة لا التصريح. . .

حتى لا يحصل التلاعب بهذا المنهج الصافي من أهل الدعاوى الباطلة المزيفة ويقولوا: أن هذا المنهج جاء نتيجة الدراسة والاجتهاد وحصلوا على نواة المنهج الذي رأوه وحددوا أصوله وفروعه فيحق لمن بعدهم أن يستقلوا بوضع المنهج الذي يريدون؟

وهذا الكلام باطل مزيف لأن المتورط بالدعوى المزيفة واقع في جهالة علمية وأزمة ثقافية ومتلبس بزيغ اعتقادي وانحراف ديني لأن حاله يشابه حال الخفاش الذي لا يبصر النور عند وضوحه في النهار. . .

فإذا علمت هذا وصلت إلى أن الإنسان لا يستطيع اختراع منهج يربط سنن المعرفة كما يشتهي ويريد لوجود النقص في كماله واعترف به العبد جاءه البشير من الحي القيوم بالنور والنصر التام الذي لا يذل بعده ولا يذوق طعم الجهالة ما دام في الحضرة المقدسة جل شأنها وآتاه بما يظهر عزه من خلال بث المنهج الذي يسعده في الدنيا والاخرة وهذا المنهج مبني على ثلاث مراحل:

فالمرحلة الأولى: الإسلام

فهو الإذعان والتسليم لما يبديه الدين القويم من الأحكام والقوانين التي تضبط الكيان الإنساني من الظاهر ويتمثل في النطق بشهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقامة الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت إن استطاع إليه سبيلا. . .

والمرحلة الثانية: الإيمان

فهو اللباب الذي محله العقل واليقين القلبي ويتمثل في اليقين بالله وجودا وشهودا وبملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره. . .

في الإسلام تعامل دنيوي يستتبع آثاره مستقلا عن الإيمان في دار الدنيا فقط لأن المسلم فيها مؤمن ظاهرا في معتقده الذي يكون معه المنافق في نفس التعامل لخفي نفاقه ولم يظهر للناس والبناء على الظاهر هو المعمول في الشريعة لما ورد في الصحيح عن رسول الله (ﷺ) أنه قال: (بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلا). وأجمع الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم على الحكم بالظاهر والله يتولى السرائر في أحكامهم وأقضيتهم، فكان سيدنا عمر الفاروق (رضي الله عنه) إذا رابه من جماعة أمر وأراد أن يقضي بينهم قال لهم: (أما الآن فإنما نحكم بما قد ظهر لنا منكم وندع بواطنكم إلى الله عز وجل)

انتهى. . . فالمسلم يعامل في دار الدنيا دون انتقاص أو تفريق بينه وبين الآخرين على حسب الظن والتخمين إلا أن كلا الإسلام والإيمان متلازمان في حقيقة الأمر فلا ينجو عند الله ﷻ المسلم بدون إيمان قلبي. . .

كما لا ينجو المؤمن الذي لم يذعن لأركان الإسلام ولم ينطق بشهادته تكبرا. . .

والحاصل: أن الإسلام دين أمر الله تعالى عباده باتباعه في الظاهر ولا يحيدون عنه لأنه يحفظهم من الهلاك والضياع بسبب اتباع العادة والمألوف وإقحام الدين بمعتقدات ما ليس له فيها حاجة لأنه كامل في مبادئه وأحكامه العبادية فالزيادة فيه مردودة ولا تقبل عند أهل الفطرة السليمة والعقول الراجحة لظهور نقصها وسلبيتها على الواقع العملي في الحياة عن قريب وافتضاح شأنها مما يؤدي إلى الابتداع في الدين وهذا هو الأمر الذي يسعى إليه الشيطان لنشره بين العباد حتى يخرجهم عن جادة الصواب.

أما استحداث وسائل تتعلق بأصول المعاش والعلوم والأنشطة الاجتماعية فحكمها منوط بما تؤدي إليه المصلحة أو المفسدة على حسب ما قرره أئمة المذاهب الأربعة التي اجمعت الأمة الإسلامية قديما وحديثا على صحة طريقها لأنها عكفت على تدوين ما يحتاجه المسلم في حياته والجواب عن أسئلته التي تتعلق بالعبادة أو العمل التجاري وما يجري عليه من تغيرات أو العرف الاجتماعي الذي في كل فئة له عادات وتقاليد تختلف عن غيرها. . . فبذل أئمة المذاهب الأربعة رضي الله عنهم الجهد في بيانها وتجليتها وهم الإمام نعمان بن ثابت الكوفي (رضي الله عنه) وأرضاه. . . والإمام مالك بن أنس الأصبحي (رضي الله عنه) وأرضاه. . . والإمام محمد بن إدريس الشافعي (رضي الله عنه) وأرضاه والإمام أحمد بن حنبل الشيباني (رضي الله عنه) وأرضاه. . . وقد اجتمعت الأمة على جلالة قدرهم وعلو كعبهم في علوم الشريعة ظاهرا أو باطنا وأنهم دونوا في ذلك مذاهب دقيقة محررة ثابتة الإسناد الصحيح المتصل إلى رسول الله (ﷺ) صاحب الشريعة السمحاء. . . فيعلم أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة والسعي إليه من الواجبات العينية على العبد الذي يريد الوصول إلى حكم الله تعالى في

المسألة التي تطرأ له في حياته الدنيوية فلا بدّ من دليل يرشده إليه ولا يكتفي بنفسه ويعتمد على قواه العقلية لأن ذلك يؤدي إلى اتباع الهوى مما يحصل بالنتيجة الوصول إلى حضيرة الضلال المتربع على كرسيها إبليس اللعين.. فالواجب اتباع من ثبت دينه وشهد أهل العرفان بصلاحه وتقواه وأخذ علمه عن الصدور لا السطور المكتوبة في الكتب المنشورة وأفضل دليل يبين صحة ما قلناه أن السلف الصالح ﷺ أخذوا القرآن والحديث وعلوم الشريعة مشافهة وحفظا عن ظهر قلب حتى ظهرت في القرن الثاني المدونات على شكل قواعد تبين اصطلاح العلم عندما أخذ المدعون يدعون أنهم أهله وهم بعيدون كل البعد عنه وهو بريء منهم فالأحرى بالعبد أن يعرف قدر نفسه ويضعها في الموضع اللائق بها ولا يدعي شيئاً ليس فيه خوفا أن تفضحه الشواهد والأيام تطرحه للنوازل. . . فينبغي أن يسعى العاقل إلى جمع كلمة المسلمين على أصول الهداية والرشاد وهي من أعظم أهداف الدين ومبادئه التي تأمر باتباع ما شرعه الله تعالى في كتابه العزيز ونطق به ﷺ كالإقبال على الجماعات والجمعات والأعياد والصلاة خلف كل بر وفاجر وعدم تكفير أهل القبلة الذين توافرت وتكاملت مقومات الإيمان فيهم فلا يجوز إخراج أحد منهم بذنب قد يرتكبه صغيرا أو كبيرا ولكن ينظر فإن استحل الذنب واعتقد جزماً أنه حلال فهذا كافر واجب قتله بعد الاستتابة والمجادلة بالحسنى.

وإن لم يعتقد ذلك ولكن لا يقدر على نفسه مع الجزم بقلبه أنه حرام فهذا فاسق يثبت عليه العصيان وهو معترض لعقاب الله في الآخرة طبقا لما توعده الله تعالى ولكن يحتمل العفو عنه يوم الحساب لما أخبر جل جلاله عن سعة غفرانه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّسَاء: 48]. . . وقال أيضاً جل جلاله: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبَة: 106]. . .

المرحلة الثالثة: الإحسان

هو إشعار القلب بوحدة الذوق والجهة والاتجاه ولا يرى غيره في الدار وهذه المرحلة تهيمن على الوجدان الإنساني مما تجعله يرى ويذوق الأمر في

آن واحد حتى يحصــل عنده يقين بالله تعالى بأنه يراقبه في السر والعلانية وتعامله مع المكونات الظاهرة تعامل نظرة وعبرة ولا ينشغل بها عن الله تعالى لأنها للقالب والله تعالى للقلب الذي هو عرش الرحمن على حسب ما ورد فيه الخبر فإذا أقبل العبد إلى صلاته لم تقف خواطر الدنيا ومظاهر المكونات على اختلافها حجابا بينه وبين الله تعالى لأنها مخلوقة مثله فكيف ينشغل بها ويترك الخالق جل جلاله؟ فالوصول إلى هذه المرتبة العظيمة بإتقان أركان الإسلام في الظاهر والتصديق بأصول الإيمان باطنا حتى يحصل اليقين بأن الله تعالى: يراك و تراه، فإن لم تكن تراه فعليك بالمحاسبة للنفس على التقصير وحثها على الإكثار من ذكر الله تعالى في الليل والنهار لتزكو وتتحرر من رق الشيطان وأهوائه المضللة عن الطريق الحق والصراط المستقيم والمهم أن نعلم ما قد علمه السلف الصالح ﷺ من الأقدمين والمحدثين أن الإيمان لا يتم تحصينه ولا المحافظة عليه إلا في حصن (الإحسان). . .

فمن أهمل السعي إلى بلوغ هذه الدرجة لم يؤمن على إيمانه العقلي أن تعصفه الشهوات والأهواء وأن تطيح به شدة الانغماس في ملهيات الدنيا ومنسياتها. . .

وهكذا فإن رعونات النفس وأهواءها أشد الأخطار المحدقة بالإيمان والمتربصة به وهي لا تنمحي إلا بالتزكية التي أمر الله بها مراراً في كتابة الكريم ومن خلال هذه المرحلة النيرة تعرف أهل الوسط والاتباع من غير تفريط ولا إفراط. . .

فعلى سبيل المثال: إنكار إمامة الشيخين وهو مذهب أهل الرفض ليس كفرا وإن كان خروجا على الإجماع وما يقتضيه المنهج المحكم. . .

وهذا المذهب غالى غلواً كبيراً في محبة آل البيت رحمة الله وبركاته عليهم أجمعين وأخذ جانب الوجدان في الإيمان وجعله ركنا في اعتقاده وسماه العصمة. . .

ولهذا وقع في مهاوي المحبة العاطفية الباطنية التي بسببها ظهرت الفرق الإلحادية والزنادقة وأهل التعذيب الجسدي مما أدى إلى إنكار الشريعة الظاهرة

وتأويل النصوص الظاهرة إلى ما يناصر مذهبهم السيئ وتكفير كل من خالفهم في المبدأ والاعتقاد.

وكذلك القول بأن الإنسان يخلق أفعاله وهو مذهب أهل الاعتزال وليس كفراً أيضاً وإن كان خروجا عن المنهج المتفق عليه بين أهل الحل والإبرام.

وهذا المذهب أيضاً غالى غلواً كبيراً في بيان التنزيه الإلٰهي جل شأنه وأخذ جانب العقل في معرفة الإيمان وجعله ركناً في اعتقاده وسماه (العدل)...

ولهذا وقع هذا المذهب في مهاوي التفكير العقلي الذي يعتمد على المادة والمحسوس في الواقع ولا عبرة عندهم بالوجدان القلبي لسيطرة النظر على جوارحهم وطمس البصيرة فيما تشاهد من الغيبيات الأخروية...

مما أدى إلى ظهور خلفهم السيئ من المذاهب المادية التي لا تثبت للإيمان شيئاً حتى وصل بهم الأمر إلى إنكار ذاته وهو موجود فمن لا تراه العين فليس له وجود وكان الرد بحرقه حتى يعترف بشعوره و إحساسه فليس كل ما لا تراه غير موجود بل له وجود ولكن عقلك لا يدركه ولا يمكن الوصول إلى شيء من أصوله وفروعه وهيئاته وآثاره.

والسبب في ذلك:

أن الفريقين ضلا الطريق وانحرفا عن جادة الصواب لأنهما لم يفقها معنى المرحلة الثالثة وهي الإحسان...

ولم يقيما أهمية لوزنها وبذلك خسرا خسراناً كبيراً وحصل على ضياع شديد والملاحظ من عدم الاهتمام بمرحلة الإحسان لا يكون كافراً ولا جاحداً مهما كان القول فيه والاهتمام بشأنها من مقتضيات المنهج الذي شرحنا مراحله وشأنه المطلوب منه بل يرمي إلى البدعة أو التفسيق ويوصف بالضلالة لانحرافه عن المنهج القويم وبسبب تعلقه بجزء وتركه الجزء الآخر أصبح الحكم عليه هذا ويسمى الخارج عن السنة ويلحق بأهل البدعة والضلالة التي هي طريق إلى النار المسعرة لأولي العقول المتحجرة وتعرف الحق وينكشف لها حقيقتها...

إذن: الواجب على من يريد الدين القويم أن يجعل رأيه في الميزان الشرعي الذي له كفتان ولسان يظهر له الوزن الحقيقي وبذلك يحصل على حقه ونصيبه في الدنيا لا ظالما ولا مظلوما بل عادلا في قوله وفعله وحاله الواقعي في الحياة ولا يكون هو الوازن على حسب قناعته في وزنه وحده وإذا وزنه غيره غضب وانتصب لعداوته بلسانه وقلمه وسلطانه.

وبذلك تظهر العصبية المذهبية وحب الانتصار للذات... والذي درس الإسلام دراسة حقيقية يعلم جيدا أنه جاء ليجمع القبائل والأنفس والقلوب المتعادية المتحاربة وجعلها مضرب المثل في الاتحاد والتآلف... ولا يمكن أن الإسلام جاء فألّف وبعد ذلك يفرق الجميع فرقا اشتاتا فهذا الأمر غير صحيح في الدين نفسه إنما إساءة الفهم له يحصل البغضاء ويرمونها على الإسلام لأنهم منتسبون اسما إليه في الظاهر وليس في باطنهم منه شيء وذلك موجود في القرآن عندما تحدث عن المنافقين في المدينة المنورة.

فالذي نريد أن نقول به أن لا يجعل الفرد المتعصب لرأيه أن رأيه هو الدين الحق الذي لا محيد عنه إلا الكفر والاشراك بل عليهم أن يقولوا:

إن كان هذا الرأي حقا موافقا لكتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) نصا واشارة فهو من الله تعالى وإن كان مخالفا فهو من نفسي أعوذ بالله منه ومن شيطاني.

وكذلك الانتباه إلى أن المسائل الاجتهادية لا تعني التفرقة وإنما تعني التوسعة على الأمة الإسلامية التي رفع عنها رب العزة جل جلاله الحرج في الأحكام كلها وتختم قولنا بقول الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ﴾ [الفتح: 29].

والله ولي التوفيق وهو عالم بالقصد والاتجاه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وخصوصا على سيدهم وخاتمهم الحبيب المصطفى (ﷺ) وآله ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيراً ما دام ملك الله قائماً.

* * *

رسالة العقد الجوهري في الفرق بين كسبي الأشعري والماتريدي رضي الله عنهما ونفعنا بهما آمين

تأليف:

حضرة مولانا الشيخ خالد ضياء الدين الشهرزوري العثماني رضي الله تعالى عنه وأرضاه ونفعني بعلومه وأمداده الفياضة وفيوضاته السارية إلينا إلى يوم لقياه آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاطر السموات والأرض وخالق العباد وما يعملون الذي إذا أراد شيئاً إنما يقول له كن فيكون... والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خير أهل الوبر والمدر... وعلى آله وصحبه هداة طريقته الوسطى بين الجبر والقدر...

أما بعد: فاعلم أرشدك الله تعالى أن أهل القبلة أطبقوا قاطبة بل الفلاسفة وأكثر المليين أيضاً أنه لا مؤثر فيما سوى أفعال الحيوانات من الموجودات إلا الله الواحد تبارك وتعالى[1]...

---

(1) قال الإمام الخربوتي في شرحه لهذه الرسالة ما نصه: (اعلم أن طالبي إدراك حقائق الأشياء إن التزموا ملة من المال فهم (المليون) فإن كان إدراكهم الحقائق بطريق البحث والنظر وترتيب المقدمات فهم (المتكلمون) وإن كان بطريق التصفية - والرياضة فهم (الصوفيون) وإن لم يلتزموا ملة من الملل فهم (الفلاسفة) فإن كان إدراكهم بطريق البحث والنظر فهم (المشائيون) وإن كان طريق التصفية والرياضة فهم (الاشراقيون).
فالمليون: يدخل فيهم اليهود والنصارى على اصطلاح أهل الكلام وإن لم يدخلا في المتكلمين على الظاهر) انتهى وتأمل.

وأفعال الحيوانات[1]: منها الطبيعيات[2] ولا خلاف في مخلوقيتها له تعالى أيضاً سواء كانت من الأفعال المشعور بها كالمرض والصحة والنوم واليقظة أو مـــن غير المشعور بها كالنمو وهضم الطعام. . .

ومنها الاختيارات وإنما النزاع فيها فقط[3]. . . فذهبت الجبرية إلى أنها بقدرة الله تعالى بلا قدرة من العبد والأشعري أنها بها بلا تأثير من قدرة العبد والمعتزلة إلى أنها بقدرة العبد فقط بالاختيار والفلاسفة إلى أنها بقدرته بالإيجاب.

ونسبة هذا إلى إمام الحرمين سهو كما أفاده العارف السنوسي تصريحا والسعد في شرح المقاصد تلويحا[4] وذهب أبو إسحاق الاسفرائيني إلى أنها بمجموع القدرتين على أن تؤثرا في أصل الفعل.

والقاضي إلى أنها بهما على أن تأثير القدرة القديمة في أصل الفعل وتأثير

---

(1) معناها: كل جسم نام ذي إحساس سواء كان من الأعيان كالأرض والسماء أو من الاغراض والصفات.

(2) معناها: وهي عبارة عن القوة السارية في الاجسام بها يصل الجسم إلى كماله الطبيعي.

(3) وهذه مسألة اختلفت فيها الفرق الصائبة والمخطئة حتى أصبحت من المسائل العويصة التي كثر الكلام فيها وكتبت المصنفات والرسائل في تخريج أصلها وبيان حكمها فمنهم من تشدد فيها واورد فيها من القيود ما ليس منها وأخرجها عن حدها فضل الطريق إليها وما وصـــل إلى ساحلها ومنهم من عرفها لم يستطع بيانها لدقة مخرجها فانحل وكان تارة مع التشدد وتارة مع الوسط ولم يوضح أمره وهو في حال الاضطراب ومنهم من وصل إلى مدينتها ووصفها على ما هي ولكن يحتاج إلى فهمه قلب سليم وإدراك صادق ليس له غرض إلا الوصول إلى الحقيقة فسوف تكون أمامه واضحة لا غموض فيها... فالذي يجب أن يعلم قبل الخوض في هذه المسألة المهمة هو معرفة الواجب وحقيقه فإذا فهم فهما صحيحا سليما من السقم كان مفتاحا للدخول على مدينة الإرادة والتجول في احيائها الضرورية والاختيارية والتمييز بين ما يتعلق بها وما يوصف من قدرها بقدر الاستطاعة... انتهى والله تعالى اعلم.

(4) قال العلامة الشيخ عبد الملك السعدي رضي الله عنه في رسالته أفعال العباد ما نصه: (إن ما نقل عن إمام الحرمين ليس هو رأيه بل اشتهر عنه وإلا فإن رأيه كرأي الأشاعرة وهو ما ذكره في كتابه الإرشاد من أن الله هو المؤثر في الخلق وحده لا تأثير للعبد بل اثبت له الكسب والاكتساب فقط) انتهى.

الحادثة في وصفه ككونه طاعة أو معصية. . . وهذا المذهب عين مذهب الماتريدية كما أفاده المحققان ابن الهمام في متن المسايرة وابن أبي شريف في شرحها والمولى حسن جلبي في حاشية شرح المواقف وصرح به المدقق الكلنبوي في حاشية العقايد الدوانية وفي تعليقاته على السيالكوتي الواقع على الخيالي. . .

فلا تعويل على قول من جذب مذهبهم إلى شوب الاعتزال كما سيجيء ولا إلى قول الأستاذ كما توهمه بعض الأمجاد. . .

ولما لم يتعلق الغرض ببيان تشعب فرق الاعتزال بالنسبة إلى المباشرة والتوليد في الأفعال[1]. . . وكون قدرة العبد مؤثرة عند بعضهم بمجرد

(1) قال مولانا خالد رضي الله عنه في حاشيته على الرسالة ما نصه: (قوله بالنسبة إلى المباشرة والتوليد... أما في المباشرة فخالف النجار منهم جمهورهم وقال بقول الاستاذ ...
وأما في التوليد فإنهم رأوا أنه قد يترتب على فعل العبد فعل آخر وإن لم يقصده وإن الفعال الاختياري لا يكون بلا قصد لم يسندوا الفعل المترتب إلى العبد رتبة بل قالوا بالتوليد وهو: أن يوجب فعل لفاعله فعلا اخر كحركة اليد وحركة المفتاح. ثم اضطربت أقوالهم فذهب بعضهم إلى أن الأفعال المتولدة باسرها فعل لفاعل النسب. وذهب النظام إلى انها برمتها من فعل الله تعالى. وذهب ثمامة بن الأشوس إلى أنها حوادث لا محدث لها.
وفرق ضرار بن عمرو وحفص الفرد بان ما كان منها في محل القدرة كالعلم النظري المتولد من النظر فعل العبد... وما ليس في محلها فإن وقع على وفق اختياره كالقطع والذبح فهو أيضاً من فعله وما لا فلا كموت العبد المصاب بالسهم إذ قد يحدث بعد موت الرامي.
ولعمري أن من اطلع على حقيقة أقاويلهم وأهوائهم في أكثر أصولهم لا يرتاب في أن مذهبهم بناء على الماء وأساس على الهواء) انتهى.
وقال السيد الشريف في شرحه على المواقف ما نصه:
(فإنه تعالى لما أجرى عادته بإيجاد هذه الأفعال التي يحكم عليها بالتولد عقيب الفعل المباشر المقدور للعبد كفى ذلك في حسن الأمر والنهي والمدح والذم في النسبة وإن لم تكن هذه الأفعال مقدورة لهم متولدة من أفعالهم) انتهى.
قلت: إن مسألة التولد أثارها المعتزلة حتى يثبتوا صحة مذهبهم الكلامي وردها أهل الحق ولم يقبلوها لأنها تعبر عن جهل قبيح وفكر سقيم يدعو إلى أن العبد خالق لما يصدر عنه من الأفعال وقد أشار إليها إمام الحرمين في الإرشاد انتهى.

الرجحان الناشئ عن اجتماع الشروط وتعلق الإرادة الحادثة[1]، بناء على الفرق بين القديم وبينها بالإيجاب وعدمه فيمتازون عن الفلاسفة بكون العبد مختارا في فعله عندهم وغير مؤثر عند بعض آخر منهم إلا بالبلوغ إلى حد الوجوب بناء على أن الإرادة الحادثة موجبة للمراد كالقديمة[2].

فتكون مذاهبهم عين مذاهب الفلاسفة في الفعل وإن امتازوا عنهم

---

(1) قال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني في كتابه الإرشاد ما نصه: (القدرة الحادثة لا تتعلق إلا بقائم بمحلها وما يقع مباينا لمحل القدرة فلا يكون مقدورا بها بل يقع فعلا للباري تعالى من غير اقتدار العبد عليه فإذا اندفع حجر عند اعتماد العبد عليه فاندفاعه غير مقدور للعبد عند أهل الحق والدليل على صحة ما صار إليه أهل الحق: أن الذي وصفوه بكونه متولدا لا يخلو إما يكون مقدورا أو غير مقدور فإن كان مقدورا كان ذلك باطلا من وجهين:

الوجه الأول: أن السبب على اصولهم موجب للمسبب عند تقدير ارتفاع الموانع.

فاذا كان السبب واجبا عند وجود السبب أو بعده فينبغي أن يستقل بوجوبه ويستغني عن تأثير القدرة فيه ولو تخيلنا اعتقاد مذهب المتولد وخطر لنا وجود السبب وارتفاع الموانع واعتقدنا مع ذلك انتفاء القدرة أصلا فيوجد المسبب بوجود السبب جريا على ما قدمناه من الاعتقادات.

الوجه الثاني: أن المسبب لو كان مقدورا لتصور وقوعه دون توسط السبب والدليل عليه: أنه لما وقع مقدورا للباري تعالى اذا لم يتسبب العبد إليه فانه يقع مقدورا له تعالى من غير افتقار إلى توسط سبب) انتهى.

(2) قال مولانا خالد ﷺ في حاشيته على هذه الرسالة:

(الإرادة الحادثة لا توجب المراد عند الاشاعرة ووافقهم الجبائي وابنه وجماعة من المعتزلة وخالف النظام والعلاف وجعفر بن حرب وجمع من قدماء معتزلة البصرة فقالوا بإيجابها له اذا وصلت إلى غاية توطين النفس على الفعل). انتهى.

قلت: لا حاجة إلى تطويل القول في شعب الاعتزال ولكن بيان شيء يتعلق بالمقام وهو أن قدرة العبد هل توثر بمجرد الرجحان أم لا؟ الجواب: افترقوا فرقتين:

أحدهما: ذهبت إلى التأثير بشرط اجتماع الشروط التي يتوقف عليها الفعل عند وجوده وتعلق ارادة العبد وهي الحادثة بالاختيار وامكان التخلف ووجوب التأثير من الإرادة القديمة ويمتنع التخلف للمراد.

وثانيهما: ذهبت إلى عدم التأثير إلا اذا بلغ الوجوب في الاجتماع للشروط وارتفاع موانعه بناء على الإرادة الحادثة الموجبة للمراد كالقديمة فإذا تعلقت هذه الإرادة وجب صدور الفعل وهذان الفريقان وغيرهما يكون مذهبهم عين مذهب الفلاسفة انتهى.

بالاختيار في المبادئ وكون الحوادث في ظاهر مذهب الفلاسفة منسوبة إلى الوسائط فينسبون الفعل إلى قدرة العبد كما مر وفاقا للمواقف والخيالي.

وفي تحقيقه: منسوبة إلى المبدأ الفياض ولا تفيد الوسائط إلا تمام الاستعداد كما هو مقرر في محله فينسبونه إلى القدرة القديمة كما في شرح الجلال خلافا للغزالي وبهذا التفصيل تطبق المناقضة بحسب الظاهر بين الاقوال في هذا المقام كما لا يخفى على الفطن.

وأيضاً لما كان الفرق بين قدرة العبد عند الأشعري وقدرته عند الماتريدي وكسبيه عندهما في غاية الغموض حتى قال بعض من أدركته من أكابر العلماء أنه فتش الكتب في طول عمره فما وجد بينها فرقا فاحتاج القول بأنهما بمعنى واحد واضطر بعضهم إلى القول بأن مدخلية القدرة بالسببية الحقيقية عند القاضي وهما كما ترى[1].

ورأيت تآليف متعددة في هذه المسألة فما وجدت احدا حام حول تحقيقها

---

(1) (القدرة صفة تؤثر على قوة الإرادة وتقسم إلى قسمين:
أحدهما: القدرة الممكنة وهي عبارة عن ادنى قوة يتمكن بها المأمور من أداء ما لزمه بدنيا كان أو ماليا وهذا النوع من القدرة شرط في حكم كل أمر احترازا عن تكليف ما ليس في الوسع.
ثانيهما: القدرة الميسرة وهي ما يوجب اليسر على الأداء وهي زائدة على القدرة الممكنة بدرجة واحدة في القوة إذ بها يثبت الإمكان ثم اليسر بخلاف الأولى إذ لا يثبت بها الإمكان وشرطت هذه القدرة في الواجبات المالية دون البدنية لأن أداءها أشق على النفس من البدنيات لأن المال شقيق الروح والفرق ما بين القدرتين في الحكم أن الممكنة شرط محض حيث توقف أصل التكليف عليها فلا يشترط دوامها لبقاء أصل الواجب فأما الميسرة فليست بشرط محض حيث لم يتوقف التكليف عليها والقدرة الميسرة تقارن الفعل عند أهل السنة والأشاعرة خلافا للمعتزلة لأنها عرض لا يبقى زمانين فلو كانت السابقة لوجد الفعل حال عدم القدرة وأنه محال وفيه نظر بجواز أن يبقى نوع ذلك العرض بتجدد الأمثال فالقدرة الميسرة دوامها شرط لبقاء الوجود ولهذا قلنا تسقط الزكاة بهلاك الناصب والعشر بهلاك الخارج خلافا للشافعي رحمه الله فإن عنده إذا تمكن من الأداء ولم يؤد ضمن وكذا العشر هلاك الخارج) انتهى ما قاله الإمام الشريف الجرجاني قدس الله سره العزيز في كتابه (التعريفات).

مع أن عدم الفرق بين القدرتين والكسبين يقتضي كون المذهبين واحدا ومغايرتهما في هذه المسألة اظهر من أن تنكر وأشهر من أن تستر ولهذا شاع في جميع البلدان والبقاع أن القدرة مؤثرة عند الماتريدي دون الأشعري حتى طعن فيه طوائف بأن مذهبه جبر محض[1].

ولا فرق بين نفي القدرة وإثباتها بلا تأثير مع أن بداهة الفرق بين حركتي المرتعش والمختار جزء دليل إثبات مذهبه كما يأتي. . . حداني هذا والتماس بعض الأحبة مني أن أكتب ما من الله تعالى به علي في تحقيق هذين الفريقين وما يتعلق بهما معرضا عن استيعاب الأقاويل والاسترسال مع القال والقيل فأقول وبالله التوفيق. . .

العزم المصمم الذي هو التوجه الصادق نحو الفعل الصادر عن العبد بقدرته عند الماتريدية وهو المسمى عندهم بالكسب ويقال له الإرادة الجزئية والقصد الجزئي أيضاً لتعلقه بمطلوب معين وهو من الأمور اللاموجودة واللامعدومة المسماة بالأحوال عند صدر الشريعة[2] ومن الأمور الاعتبارية

---

(1) من الذين طعنوا في الإمام الأشعري ﷺ ابن تيمية رحمه الله تعالى في رسالته (الرد على المناطقة) وجعله من المبتدعة حاشاه، وتبعه ابن القيم ومن والاه من علماء نجد والحجاز إلى حد الآن وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى (الجزء التاسع / ص 287): (ومن الناس من ينكر القوى والطبائع كما هو قول أبي الحسن ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهؤلاء المنكرون للقوى والطبائع ينكرون الاسباب ايضا) انتهى.

قلت: لقد رددنا على هذا القول في هذه الرسالة المباركة ومثل الإمام الأشعري ﷺ عند خوضه معركة الايمان وإثبات الحق وطرد الباطل من نفوس الخيرين ومقاتلة الاشرار بالقول والتأنيف هو كمثل فارس عظيم من المسلمين هجم على العدو وانغمس في صفوفهم وما زال في غمرتهم حتى فل شوكتهم وفرق جموعهم وفلق هام كثير منهم فأصابه دم يسير من دمائهم وعاد سالما فرأى بعض المسلمين هذا الدم قبل غسله فدخل معهم في الصلاة فانكروا عليه لتوهمهم بقاء الدم ولم يروا نظافته لأنهم ركنوا إلى ما عندهم لا ما هو موجود في الواقع. انتهى.

(2) ومعنى الأحوال هو الواسطة بين الموجود والمعدوم وهذه الواسطة وجدت حتى لا يكون هناك مسبوق بقصد آخر وبذلك يلزم الدور والتسلسل وقد أنكر الواسطة المحققون وقال بها صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي المتوفى سنة 747 هـ رحمه الله تعالى وهو من=

المعدومة في الخارج عند الأكثرين[1].

واضطرب فيه كلام بعضهم[2] في تفسير البسملة الشريفة فقال: تارة بموجوديته عندهم وأخرى بمعدوميته وتارة بكونه من الأحوال وصرح المحقق ابن الهمام في المسايرة بأنه أمر موجود وأثر لقدرة العبد إذا خلق الله تعالى له جميع ما يتوقف عليه فعله من القدرة والإرادة والآلات والشروط.. يوجد العبد بقدرته ذلك العزم المصمم بإعانة الله تعالى وإذا وجده خلق الله تعالى له فعله عقبه. انتهى ملخصا[3].

= علماء الماتريدية الذي صنف في أصول المذهب الحنفي كتابا سماه (التنقيح) وهذا القول الأول.

(1) ومعنى الأمر الاعتباري هو: الذي لا وجود له إلا في عقل المعتبر ما دام معتبرا وقال به أكثر الماتريدية ﷺ... وهو القول الثاني.

قلت: رجح شارح الرسالة الخربوتي وصاحب الوسيلة المولوي وشارحها العلامة عبد الكريم المدرس في الفضيلة ﷺ القول الأول الذي يرى الواسطة هي أقرب إلى الوجود من الأمر الاعتباري لأن العزم مدارا للتكليف وهو الظاهر والقول به افضل.

وقال المحقق الكلنبوي ﷺ في حاشيته على شرح الدواني للعقائد العضدية ما نصه: (إن الإرادة الجزئية التي هي عبارة عن تعلق الإرادة الكلية بجانب معين من الفعل والترك صادرة من العبد اختيارا وليس مخلوقة لله تعالى لأنها ليست من الموجودات الخارجية بل من الأمور الاعتبارية ككون الفعل طاعة أو معصية أو من قبيل الحال المتوسط بين الوجود والعدم) انتهى.

وقال العلامة الشيخ محمد سعيد البوطي ﷺ في كتابه (الإنسان مسير أم مخير): (أقول: وهذه واحدة من المسائل التي اختلف فيها أبو الحسن الأشعري مع الإمام الماتريدي يرى أن أصل ملكة الاختيار مخلوق من قبل الله في العبد... أما تعلقاتها الجزئية بالتصرفات والأفعال فحال اعتبارية لا توصف بالخلق وهي صادرة من العبد بفضل الملكة الكلية التي متعه الله بها) انتهى والله أعلم.

(2) هو الإمام أبو سعيد الخادمي رحمه الله تعالى وهو من علماء المذهب الماتريدي.

(3) قال الإمام ابن التلمساني ﷺ تعالى: (والحق أن الإنسان كما يجد نفسه تأتيا لبعض الأفعال زائدا على سلامة البنية يجد من نفسه انه لا يستقل بدون إعانة الله تعالى كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: 5] انتهى.

وقال الإمام مرتضى الزبيدي ﷺ في شرحه على الإحياء ما نصه: (وفي التلويح أن المحققين من أهل السنة على نفي الجبر والقدر وإثبات أمر بين الأمرين وهو أن المؤثر في فعل العبد أي أصله ووصفه مجموع خلق الله تعالى واختيار العبد لا الأول فقط ليكون جبرا ولا الثاني فقط ليكون قدرا وكان القول بتأثير القدرتين قدرة الله تعالى في الإيجاد=

ويلزمه مخالفة إجماع السلف قبل ظهور البدع والأهواء على أن لا مؤثر في الوجود الله تبارك وتعالى كما صرح به غير واحد منهم إمام الحرمين[1] في الإرشاد على ما في شرح المقاصد وشرح الجلال الدواني.

ويلزمه أيضاً موافقة المعتزلة في كون العبد موجودا لبعض الأشياء وخلاف العقليات[2].

= وقدرة العبد في الكسب والاتصاف كما دل مجموع الكلام قولا متوسطا جامعا مقتضى جميع الادلة) انتهى.

قلت: وهذا الكلام هو مذهب الإمام الباقلاني رحمه الله تعالى وقد بينا حاله في موضعه الكائن في الفصل الأول من الرسالة انتهى. والله تعالى اعلم.

(1) وهو إمام الحرمين سيدنا عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني رضي الله عنه شيخ الإسلام في الفقه وركن الإيمان في الاعتقاد لأهل السنة والجماعة وإمام الصلحاء وسيد الأتقياء في التصوف وهداية الله للعالمين في التفسير والأدب والمناظرة حتى قيل فيه: (لو جاز أن يبعث الله نبيا في عصره لما كان إلا هو رضي الله عنه وأرضاه) وهو من أصحاب التصانيف الكثيرة في الفقه والعقيدة والتصوف وتخرج على يديه علماء عظماء في القال والحال كالإمام الغزالي مثلا رضي الله عنهم أجمعين توفي في عهد الدولة العباسية سنة 478هـ رحمه الله تعالى.

ومن أقواله في كتابه الإرشاد ما نصه: (اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين ولا خالق سواه ولا مخترع إلا هو فهذا هو مذهب أهل الحق فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه ويخرج من مضمون هذا الأصل: أن كل مقدور لقادر فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشؤه). انتهى والله أعلم.

(2) الأدلة العقلية التي احتج بها أهل الحق على مخالفيهم من الفرق الضالة: فمنها.. أن العبد لو كان له قدرة في وقوع الفعل على مراده لكان عالما به ضرورة لأنه مختار والاختيار فرع العلم والتالي باطل لما يجده كل عاقل من عدم علمه حالة قطعه لمسافة معينة بالأجزاء والأحيان والحركات التي بين المبدأ والمنتهي وكذا الأناة التي يتألف منها وكذا حالة نطقه بالحروف يجد كل عاقل من نفسه عدم العلم بالأعضاء التي هي آلتها والمحال التي فيها مواقعها.. وعدم العلم بهيئاتها وأوضاعها وكل ذلك ظاهر.

ومنها: أن المعدوم ليس بشيء وانما هو نفي محض لا امتياز فيه أصلاً ولا تخصيص قطعا فلا يتصور اختلاف نسبة الذات الى المعدومات بوجه من الوجوه.

ومنها: أن المعدوم لا مادة له ولا صورة وإلا لم يمتنع اختصاص بعض الممكنات دون بعض بمقدوريته تعالى.

ومنها: لو فرض أن فعل الساهي والغافل والجاهل وقوعه بقصده وإرادته لبطل دليل الفعل على علم الفاعل لأنه لا يوجد هناك تفريق بين إرادته المقصودة بالذات وغير المقصودة=

وتخصيص النقليات الدالة على استناد كل شيء إليه تعالى ابتداء[1] وألجأه إلى هذا ظن عدم النجاة من الجبر إلا به وأن الكسب لا يفهم منه لغة إلا التحصيل ولا معنى لتحصيل الفعل المعدوم سوى إيجاده[2].

= التي لا تراد وبذلك ينتج عدم الفائدة من وقوع الفعل وعدمه وهو محال عند العقلاء لأن اختصاص العبد بالحياة والعلم والنطق والإدراك عن بقية الحيوانات دليل على وجود الفرق بين وجوده وظهور ذاته في الواقع على علم وفهم وذوق وعدم غيره في وجود الإحساس والشعور بذاته وما تنطوي تحتها من عواطف وخواطر والتفاتات ذهنية وقلبية وإحساسية بالألم والراحة والحزن والفرح والصمت والكلام وغيرها. انتهى والله أعلم.

(1) الأدلة النقلية التي احتج بها أهل الحق: فمنها: قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: 16] ووجه الدلالة: أن الآية خرجت مخرج المدح فلا يصح أن يكون المخلوق بعض الاشياء إذ لو كان المخلوق بعض الأشياء كما يزعم الخصم لما كانت مدحا إذ عنده كثير من الحيوانات يخلق البعض فلا يكون ثم اختصاص فلا مدح فيتعين الجميع... وإذا تعين الجميع بطل أن يكون خلق لغير الله تعالى وذلك هو المطلوب ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوۡلَكُمۡ أَوِ ٱجۡهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ١٣ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [المُلك: 13-14]... ووجه الدلالة: أن الآية خرجت مخرج المدح لأنه الخالق يأمرهم بأن يحترزوا في أقوالهم وأفعالهم السرية والعلنية لعلمه بموارد أفعالهم التي تدل على قدرته التامة ولا قصور فيها بالإتيان متى أراد جل جلاله.
ومنها: حديث رواه مسلم (لا تقل في شيء أصابك لو كان كذا فإن لو تفتح باب الشيطان ولكن قل قدر الله وما شاء فعل).
ومنها: حديث جابر رضي الله عنه: (أن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف شاء واشار الى السبابة والوسطى يحركها).
ومنها قول الإمام علي رضي الله عنه: (عرفت الله بفسخ العزائم).
ومنها قول الإمام محمد بن كعب رحمه الله تعالى (الخلق أدق شأناً من أن يعصوا الله تعالى إلا ما أراد).
ومنها: قول الإمام وهب بن منبه رحمه الله تعالى: (كنت أقول بالقدر حتى قرأت سبعين كتابا من كتب الأنبياء في كلها من جعل المشيئة إلى نفسه فقد كفر فتركت قولي).
قلت: هذه الأدلة تدل على أن الأمر يسند إلى الله ابتداء وإن وجد تولد بعض الممكنات لبعضها ولكن بالنهاية تصل إلى الموجد الحقيقي وهو في العقل جائز لأن الضرورة تثبت أن العالم حادث وكل حادث له مؤثر والمؤثر قد علم بالبداهة سواء كان هناك معلم أو لا.. وكفى بصاحب الشرع دليلا على الله تعالى انتهى. والله أعلم.

(2) إن القول الذي ذهب إليه المحقق ابن الهمام رحمه الله تعالى. في كتابه المسايرة وهو من علماء الماتريدية ولكن انحرف عنهم بهذا المذهب حتى خالف اجماع الأمة لاعتقاده بصحة=

والجواب منع كل ما في كلامه من الحصر اما (الأول): فسيظهر مما سأحرره لك إن شاء الله تعالى من تحقق الاختيار في المذهبين مع التنزه عن نسبة الإيجاد إلى العبد.

وأما (الآخرين) فلجواز أن يراد بالكسب لغة صرف القدرة نحو المقدور الذي هو شرط عادي لخلق الباري تعالى الفعل بعده ولجواز تسمية العبد محصلا والفعل المخلوق فيه تحصيلا للمحلية والتسبب العادي للفعل وهو في اللغة أكثر من أن يحصى كقولهم البحر مغرقة والنار محرقة والشريعة عربية ولئن فرضنا صحة ذلك فلا نسلمه لغة في الاصطلاح وقد صرح حجة الإسلام[1] في الاقتصاد

= أدلته الثلاثة التالية:

فالأول: العزم المصمم عنده أمر موجود وأثر لقدرة العبد وبهذا الدليل المستقل عن الآخرين ينفلت العبد عن الجبر ولا يتخلص منه إلا به.

والثاني: معنى الكسب هو التحصيل وليس له معنى غيره لحصول المكسوب.

والثالث: تحصيل المعدوم ليس له مفهوم غير إيجاده.

ومن خلال هذه الأدلة الثلاث ينحصر تحقيقه بأنه ينفلت عن الجبر بما أفاده في الأول ولا معنى للكسب إلا التحصيل ولا يفهم التحصيل إلا بالإيجاد وهو دليل على أن العبد موجد لبعض الأشياء المكسوبة وبذلك منع أهل الحق رضي الله عنهم قبول هذا المذهب لأنه يخالف الحقيقة ولا يباشر الطريقة الصحيحة التي تنص على أن الدليل الأول باطل لأن النجاة من الجبر حاصل بدون ما قاله رحمه الله تعالى لأن نسبة الإيجاد لم توجد عند العبد حتى يفر من معركة الجبر وهذا ما حققه الإمامان الأشعري والماتريدي رضي الله عنهما وأوجدا اختيارا للعبد فلا جبر عليه ولم يقولا بأن للعبد نسبة في إيجاد بعض الأشياء على التحقيق وما نسب إليهما ظاهرا فهو باطل لأن الإمام الماتريدي رضي الله عنه قال بأثر القدرة ولكن لم يلزم نسبة الإيجاد إليه والعزم عنده ومن الأمور الاعتبارية المعدومة في الخارج وهو سبب أو شرط عادي لخلق الله تعالى فلا جبر على العبد بل هو بين الجبر والتفويض مختار.

والدليل الثاني والثالث ظهر بيانهما في الرسالة فلتراجع بتأمل... انتهى والله أعلم.

(1) وهو إمام الفقهاء وولي الصلحاء وعظيم الكبراء وسليل الأصفياء وجليس الأوفياء مولانا حجة الإسلام أبو حامد محمد الغزالي الطوسي الشافعي النقشبندي الأشعري، رضي الله عنه وأرضاه وحشرنا في زمرته آمين ولد رضي الله عنه في طوس سنة خمسين واربعمائة للهجرة وقرأ العلم في بلده ولم يشفِ غليله حتى غادر بلده الى عالم الدنيا والدين إمام الحرمين رضي الله عنه فلازمه ملازمة الظل لصاحبه حتى حصل على الإجازة العلمية منه وأصبح أستاذا في المدرسة النظامية يبث روح الجهاد والعقيدة في نفوس الناس فجاء حنين البلاد فترك=

كما نقله عنه ابن أبي شريف[1] بأن تسمية مقارنة القدرة والإرادة الحادثتين كسبا وضعاً اصطلاحياً لما وجدوا إطلاق الكسب في القرآن على أعمال العباد اصطلحوا عليه تيمنا بكتاب الله تعالى فكيف يكون للمناقشة فيه مجال؟!!

ومنه يعلم جواب ما استشكله السعد[2] في شرح العقائد ولم يأت في حلة بشيء ينفع المناظرة. من أنه لا معنى لكون العبد فاعلا مختارا إلا كونه موجدا بالإرادة. فما معنى عد الأشعري له فاعلا مختارا مع حصر الإيجاد فيه تبارك وتعالى انتهى بالمعنى وحله ظاهر مما حررته[3].

ثم المراد بالعزم المصمم هو الإرادة الجزئية التي هي شرط عادي لخلق الله تعالى الفعل عقبه كما مر ومغايرتها للفعل بديهية لأنها أمر متقدم على الفعل ذاتا ومتأخر عنه وصفاً بمعنى أنها لا تسمى كسبا إلا بعد خلق الله تعالى الفعل وإن كان الخلق متفرعا عليه عادة كالرمي لا يسمى قتلا إلا عقب خلق الله تعالى الموت به وإن كان الموت ناشئا عنه وله نظائر كثيرة[4].

= ذلك المقام النفيس وذهب إلى مدينة طوس فبنى فيها مدرسة للعلم وخانقاه للصوفية حتى وفاه الأجل سنة خمس وخمسمائة للهجرة فقال الناس (أصابت الإسلام عين) ومن افضل مصنفاته (إحياء علوم الدين) الذي اعتمد عليه مولانا خالد رحمه الله في رسالته التي بين أيدينا فكان نعم الدليل والمرشد للحائر المسكين والله الموفق.

(1) في شرحه لمتن المسايرة للإمام ابن الهمام رحمه الله تعالى.

(2) هو الإمام الضرغام في ميدان الاعتقاد والحاكم بين الخصوم في الإفهام سيدي العلامة الشيخ سعد الدين مسعود الحال والمآل بن عمر بن عبد الله رضي الله عنه ولد في تفتازان من بلاد خراسان سنة 712 من الهجرة وتوفي بسمرقند سنة 791 من الهجرة رحمه الله تعالى وهو من علماء الأحناف الكبار والحجة في الفقه والعربية والبيان والمنطق والكلام وله شرح على النسفية في متن العقائد لطيف في عبارته عميق في فهمها وإدراك مراميها وكانت السبب الباعث في تأليف رسالة مولانا خالد رضي الله عنه في فتح ما لغز من الأفعال وأثار فرحمه تعالى رحمة تظهر على من كان له الحق أن يظهر وينتصر على الباطل.

(3) ومبنى الإشكال على تسمية العبد فاعلا مختارا بحسب اللغة وأما لو كان بحسب الاصطلاح على تسمية الكسب فعلا اختياريا والكاسب فاعلا مختارا فلا يرد شيء لظهور أن ليس معنى الفاعل المختار حينئذ إلا كونه كاسباً مباشراً لا موجداً مؤثراً... انتهى والله تعالى أعلم.

(4) وهذا التعقيب يبين مذهب الماتريدية أنه بريء من مذهب الأستاذ لأنه لا يقول بإيجاد=

وأيضاً هو من الاعراض[1] الإضافية ولا وجود لشيء عند أهل الحق سوى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق التي تسمى بالأكوان الأربعة عندهم خلافا للفلاسفة كما حرر في محله... فتنزيل مذهب الإمام الماتريدي على مذهب الأستاذ مع القول بأن الكسب عنده أمر إضافي هو الإرادة الجزئية التي هي أثر لقدرته فيه تناقض ناشئ عن خلط المذهب الحق بخرافات الفلاسفة[2] أو عن الغفلة عن بيان المذاهب لأنهم صرحوا فيه بأن القدرة عند الأستاذ[3] مؤثرة في أصل الفعل وقالوا: مراده أن قدرة العبد ضعيفة تقوت بإعانة الله تعالى فأثرت في أصل الفعل بالإيجاد لئلا يلزم توارد العلتين عنده...

والإرادة الجزئية أمر عدمي يتوقف عليه الفعل الموجود في الخارج توقفا عاديا فصار التنزيل المار[4] مع القول المذكور في قوة قولنا: أثرت قدرة العبد

= العبد لشيء ما.. وهو بحد ذاته جواب لمن ألزم التفويض إذا وجدت الإرادة الجزئية وهو خلاف مذهب الحق الذي هو الواقع بين التفويض والجبر لأن الإرادة في الفعل لا توجد بوحدها حتى يلزم ما ذكر بل هي شرط عادي في الخلق فاعلم ذلك. انتهى.

(1) قال مولانا خالد رضي الله عنه في حاشيته على هذه الرسالة ما نصه: (الأعراض عند أهل الفلاسفة تسع مقولات كلها موجودة في الخارج سواء غير النسبية منها وهي: (الكم والكيف) النسبية وهي السبعة الباقية أعني (الأين والمتى والوضع والإضافة والملك والفعل والانفعال). وللمتكلمين دلائل على عدم الاعراض النسبية السبعة إلا الأين وسموه بالكون المنقسم عندهم اعتبارا إلى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق الموسومة بالأكوان الاربعة وقالوا: العرض ثلاثة اقسام لأنه إما مخصوص بالحي كالحياة وما يتبعها من الإدراك والكيفيات أولاً، وهو قسمان:.

أحدهما: وهو الأكوان الاربعة ...**والثاني**: مدركات الحواس قطعا كالأصوات والالوان والطعوم والروايح وغير ذللك من المحسوسات ودلائل المتكلمين مسرودة في المواقف مع ما عليها من جانب الفلاسفة) انتهى كلامه رضي الله عنه وأرضاه.

(2) الاعراض لها وجود في الواقع عند الفلاسفة التي وصفها مولانا خالد قدس سره بالخرافة.

(3) هو الإمام ابو إسحاق الإسفرائيني رحمه الله تعالى من علماء المتكلمين الذي له باع طويل في التصنيف لمذهبهم وبيان دلائلهم والرد على مخالفيهم توفي بمدينة نيسابور سنة أربعمائة وثمانية عشر من الهجرة رحم الله إبراهيم بن محمد بن مهران رحمة واسعة.

(4) وهو تنزيل مذهب الماتريدية على مذهب الاستاذ رحمه الله تعالى وهو غير صحيح على حسب ما يجيب عنه مولانا خالد رضي الله عنه وأرضاه.

عند الماتريدية في أصل الفعل وما أثرت فيه بل في شرطه العادي وأثر القدرة عندهم أمر موجود في الخارج... وأمر اعتباري لا وجود له في الخارج... والإرادة الجزئية عندهم أمر عدمي موجود في الخارج... والتناقض في المقدمات الثلاث أظهر من أن يخفى...

ولا يجوز أن يراد بالفعل لما خلق بسبب قدرة العبد سميت مؤثرة لأن الله تعالى لا يخلق الفعل عادة ما لم يصرف العبد قدرته صرفا جازما كما توهمه بعضهم لأن هذا قدر مشترك بين مذاهب القاضي[1] والأشاعرة والأستاذ... إذ الكل متفقون خلافا للمعتزلة[2] على أن الله تعالى لا يخلق الفعل ما لم تتعلق قدرة العبد... ومتفقون على أن قدرة العبد بخلق الله تعالى والعبد مضطر فيها وفاقا للمعتزلة... وإنما الفرق بكونها مؤثرة في أصل الفعل استقلالا[3] أو إعانة بكون الصرف[4] الجزئي أثر قدرة العبد. وهي مؤثرة في وصف الفعل بواسطتها[5] وغير مؤثرة مطلقا[6]... المؤثرة والصرف من لوازم الإرادة المخلوقة في العبد بلا اختيار مع أنه ناشئ عن عدم الفرق بين التأثير وما يتوقف عليه التأثير[7] والقدرة لا تصلح للمحلية[8] مع أن صحة الإطلاق المارة لغة

---

(1) وهو الإمام أبو بكر محمد بن الطيب المعروف بالباقلاني نسبة إلى بيع الباقلاء في مدينته وهومن أئمة الكلام وله تصانيف كثيرة وآراء خرج بها عن طريق الأشاعرة توفي في مدينة بغداد سنة أربع واربعمائة من الهجرة رحمه الله تعالى.

(2) الذين يقولون يخلق الأفعال على سبيل الاستقلال لقدرة العبد فقط.

(3) وهذا مذهب المعتزلة أعاذنا الله من شرورهم واتباعهم في زماننا امين.

(4) وهو من لوازم الإرادة الكلية التي من شأنها التخصيص ويعبر عنها بالإرادة الجزئية أيضا. والتخصيص هو صفة موجودة تحتاج إلى المحدث الذي يخلقه الله تعالى بدون اختيار له فيها... انتهى والله تعالى أعلم.

(5) هذا هو مذهب الماتريدي رضي الله عنه وأرضاه.

(6) وهذا مذهب الأشعرية رضي الله عنهم الذين يقولون بعدم التأثير في الفعل والوصف.

(7) واللازم مما ذكره رضي الله عنه، من كون الفعل مخلوقا له تعالى بسبب قدرة العبد عادة إنما هو كون قدرة العبد مما يتوقف عليه التأثير لا كونها مؤثرة حتى تسمى مؤثرة.. فاعلم ذلك.

(8) ومعناه: أن القدرة لا تصلح أن تكون محلا للتأثير.. أما بالمعنى المصدري فلأنه أمر يعتبره العقل وليس بموجود في الخارج، وأما بالمعنى الحاصل من المصدر فلأنه وإن=

يمنع التقابل أي (تقابل المذاهب) فافهم إنه دقيق. . .

وزعم بعضهم أن المؤثر عندهم[1] قدرة العبد ابتداءً واستقلالاً ولما كانت القدرة والاختيار مخلوقين له تعالى كان الفعل المخلوق للعبد أولاً مخلوق له تعالى بالواسطة غفلة عن رجوع هذا إلى نفس الاعتزال وأنه يلزم عليه ما لزم المحقق الكمال[2]وجعل بعضهم مذهب الأشعري جبراً[3] محضا ونزل مذهب الماتريدي[4] على مذهبه.

= كان موجودا في الخارج ولكنه قائم بالمؤثر أو المتأثر وأيا ما كان لا تصلح القدرة له، ولما تبين ضعف الجوابين بأن المجوز لم يجوز إطلاق المؤثر على القدرة الحادثة إلا مجازا ودائرة المجاز لا تسد ما دام العلاقة موجودة فأتى بجواب ثالث وهو إبداء المانع عن الإطلاق السابق الذي يمنع التقابل هناك بين مذهبي الجبرية والأشعرية فجاز إطلاق المحصل والفاعل على العبد باعتبار العلاقة المذكورة هناك لأن الجبرية لم يجوزوا القول بإطلاق المحصل والكاسب عليه أصلا لا حقيقة ولا مجازا جاز القول به عند الاشاعرة وحسن التقابل بينهما.. وأما إطلاق المؤثر على قدرة العباد هنا في مذهب الاستاذ فقد وقع مقابلة بين القاضي والأشعري وهما قائلان بالوجود دون التأثير أما الأشعري فمطلقا... وأما القاضي في ذات الفعل ولهما جواز إطلاق المؤثر على العباد مجازا وهو عند الأستاذ ممنوع ولو كان موجودا لما منع التقابل وبذلك فسد القول المنسوب فافهم. والله تعالى أعلم.

(1) يعني أصحاب المذهب الماتريدي وهو زعم باطل لأنه يذهب إلى فرقة الاعتزال التي هي من فرق الضلالة المنحرفة عن الطريق المستقيم... وهل من المعقول أنه يرد هذا المذهب على هذه الفرقة ويكون من أهلها؟.

(2) انظر في هذه الرسالة تجد بطلان هذا الزعم الاول فانتبه إلى لفظة (الكمال) التي تشير الى معنى تأملي وهو أن ترد على هذا الزعم بوجه الكمال والتمام.

(3) هذا الجعل باطل لأن الإمام الأشعري رضي الله عنه يمتاز عن مذهب الجبرية النافين لقدرة العبد بأنه يقول بالقدرة الكاسبة لا المؤثرة التي يعلم ثبوتها بأثرها من الفعل الصادر منها وبذلك يصبح عند الإمام الأشعري رضي الله عنه قسمان للقدرة مؤثرة وكاسبة فالناظر إلى قسم القدرة المؤثرة يقول مذهب الأشعري جبريا محضا وهو غير صحيح لأنه لم ينظر بالعين الأخرى إلى القدرة الكاسبة التي يقول بها وعلى هذا الأساس تميز مذهب الأشاعرة عن الجبرية الفاسدين في الفكر والاعتقاد وإلى هذا القول أشار المحقق حسن جلبي في حاشيته على شرح المواقف والمحقق الدواني في رسالته الأفعال الاختيارية عند العبد رضي الله عنهما **فاعلم ذلك.**

(4) وهذا الزعم الثاني أيضاً باطل لأنه نزله ظنا منه بأن الماتريدي رحمه الله تعالى يقول بأن الإرادة الجزئية مخلوقة له تعالى كالإرادة الكلية وإن العبد مجبور فيهما فيرجع مذهبه إلى مذهب الأشعري الذي هو جبر محض وقد بينا بطلانه في الهامش المذكور أعلاه... انتهى والله أعلم.

وزعم بعضهم اتحاد المذهبين في هذه المسألة والكل باطل ناشئ[1] عن أمور (أحدها) قلة التتبع (وثانيها) شدة غموض الفرق بين المذهبين لما تواتر من النقل عن السلف قبل ظهور البدع والأهواء في هذه المسألة أنه لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين وأجمع أهل السنة على حقية المذهبين والمتبادر من المذهب المتوسط بين الجبر والقدر أن يكون واحدا لا متعددا فأشكل عليهم الأمر لصعوبة تحرير مذهبين حقين واقعين في حاق الوسط[2] منزهين عن جهال الجبر وشركة الاعتزال فتجاذبوا أطراف المسألة من غير إمعان فوقعوا فيما وقعوا. . . (وثالثها) أن السلف لما نهوا عن الخوض في هذه المسألة وتركوا المناظرة فيها لشدة خطر الوقوع في أحد طرفيها، ولم يحرر الإمام الماتريدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مذهبه فيها تفصيلا تورعا واتباعا للسلف لعدم احتياجه إليه للبعد عن البدعة[3].

ولهذا تشعب أصحابه فذهب اكثرهم إلى أن مذهبه مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني وتوهم أحد منهم غير ذلك كما قدمت الكل مع تزييفه. . . وأما الإمام الهمام أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ فاحتاج لكونه بين أظهر المعتزلة والمبتدعة ومبتلى دائما بالمناظرة معهم وإبطال مذاهبهم كما هو في الكتب مسطور

(1) كل هذه المزاعم المتقدمة الذكر ناشئة من اضطراب الفكر والقلب في معرفة الحق الذي سار عليه الإمام الأشعري والماتريدي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مما أدى إلى وجود غموض والدقة في فهمهما وإدراكهما على وجه الصواب.

(2) هذا الوسط الذي سلكه أهل القرون الثلاثة الخيرية المشهودة لهم بالأفضلية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ المخاطبون بالدرجة الاولى بقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البَقَرَة: 143]، وقال أحد الحكماء: (الوسط محبوب وهو المفضل لدى العقلاء من بني البشر ولكن طرقه كثيرة كلها تدل على حق واحد)... وقال آخر: (مذهبي صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيري خطأ يحتمل الصواب) انتهى.

(3) وهذا التفصيل قد أجمله الإمام الرباني سيدي أحمد الفاروقي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في مكتوباته عندما تناول هذا الموضوع وكذلك تحدث عنه بإسهاب في كتابه المسمى المبدأ والمعاد فانظر ما تقدم عن الموضوع تجد حقيقة الأمر الذي بحثها هذا العالمان تصل إلى المقصود والله الموفق.

وبالألسنة مذكور وبين العلماء مشهور إلى تحرير مذهبه حق التحرير[1].

وتواتر القدر المشترك منه بين أصحابه[2] حتى اتفق جميع المحررين لمذهبه على أنه لا تأثير عنده لقدرة العبد بالفعل وإن تخالفوا في وجوه التحرير. . . ولأجل هذا ايضاً ترى كتب الأشعري في العقائد مشحونة بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة والخوض في كثير من التأويلات والتدقيقات، ثم اعتذر عنها في كتابه (الإبانة في اصول الديانة) الذي هو آخر مؤلفاته وعليه التعويل في الأشعري كما صرح به غير واحد[3] وقال فيها: (لولا الاضطراب

---

(1) هو الإمام الأوحد سيدي الشيخ علي بن إسماعيل المعروف بأبي الحسن الأشعري رضي الله عنه ولد في البصرة وبعد وفاة والده تزوجت أمه بأبي علي الجبائي من كبار علماء الاعتزال فتربى في حضن الاعتزال وعلم مدارك الكلام ولكن أراد الله أن يحيي القلوب به ومن خلاله ينصر الدين ويخذل الكافرين فأخذ منهج السنة السنية وترك مذهب البدعة الردية من غير رجعة فأوضح الاصول الاعتقادية ونشرها بين الناس وأيدها بما ثبت عند سلفه الصالح فصار قدوة ونبراسا يهتدي به الضال المتحير.. قال الإمام ابن العماد الحنبلي رحمه الله تعالى في شذرات الذهب ما نصه: (وقد بيض الله به وجوه أهل السنة النبوية وسود به رايات أهل الاعتزال والجهمية فأبان به وجه الحق الأبلج ولصدور أهل العلم والعرفان أثلج) انتهى. وقال الإمام عبد الوهاب السبكي رضي الله عنه في الطبقات الشافعية الكبرى: (اعلم أن أبا الحسن لم يبدع رأياً ولم ينشئ مذهبا وإنما مقرر لمذهب السلف مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ فالأنساب إليه انما هو بأنه عقد على طريقة السلف ناطقا وتمسك به وأقام الحجج والبراهين عليه فصار المقتدي به في ذلك السالك سبيله في الدلائل يسمى اشعريا) انتهى.

وقال الإمام القشيري رحمه الله تعالى في رسالته الشكاية ما نصه: (اتفق أصحاب الحديث أن أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، كان إماما من أئمة أصحاب الحديث، تكلم في أصول الديانة على طريقة أهل السنة ورد على المخالفين من أهل الزيغ والبدعة) انتهى.

قلت: ألف كتبا ينتفع منها أولو القلوب والأبصار... انتهى والله الموفق.

(2) وهم كثيرون فمنهم إمام الحرمين والقاضي الباقلاني وحجة الإسلام الغزالي ومحدث الشام النووي وصاحب الإشارات القشيرية وصاحب الأصول السبكي والمفسر البيضاوي والمفوه في الحضرة الجرجاني وجامع الأصول ومبين الفروع مولانا خالد رضي الله عنهم ومن أراد المزيد في معرفة أصحاب الأشعري رحمه الله تعالى فلينظر كتاب تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى الإمام الأشعري رضي الله عنه وأرضاه.

(3) كالإمام السبكي في الطبقات الكبرى والإمام ابن العماد في الشذرات والإمام ابن خلكان في وفيات الأعيان وغيرهم كثير رضي الله عنهم أجمعين.

بسبب منازعة المبتدعة لما تكلمت بشيء من ذلك)...

وصرح بأن مذهبه في المتشابهات التفويض مثل مذهب السلف[1]...

لكن المبتدعة ألجأوه إلى التأويل[2] وترى كتب الماتريدي نفسه أكثر ما فيها المسائل من غير دلائل ومتأخرو أصحابه رجعوا في التدوين إلى سياق الأشعري لشيوع الابتداع والرفض والجبر والاعتزال وشدة الاحتياج إلى التحرير والتدقيق والاستدلال وكل هذا ظاهر عند من له باع في هذا الفن وبه يندفع في حق كلا الإمامين أقاويل من ظن فيها بعض الظن... (والعبد المسكين) لكون مذهبه مذهب السلف بعينه وطريقته الصديقية عين طريقة الأصحاب وأجلة التابعين عسر عليه الخوض فيما نهوا عنه ولكن لما رأيت المسألة مع كونها من أمهات المسائل الدينية وأساس كثير من العقائد اليقينية وقع فيها الخلط والخبط والتشتيت وعدم الضبط[3] شرعت فيها اقتداءً بالإمام

(1) قال الإمام الأشعري في كتابه الإبانة ما نصه: (قولنا الذي نقول وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وما روى عنه الصحابة والتابعون وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون وبما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته وعمن خالف قوله مجانبون. لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين فرحمه تعالى من إمام مقدم وكبير مفهم ورحمته على جميع أئمة المسلمين) آمين انتهى والله أعلم.

(2) **معناه**: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلا معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا بالكتاب والسنة مثل قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: 95] أن أراد به اخراج الطير من البيضة كان تفسيرا وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلا... انتهى.

قلت: هذا التأويل الذي ذكره السيد الشريف قدس سره في تعريفاته هو الذي جنح إليه الإمام الأشعري رضي الله عنه في بيان النصوص الشرعية التي تحتاج إلى التأويل ووضوحها في الساحة العلمية.

وكان رضي الله عنه رجلا وسطا في الفهم والإدراك بين النفي والإثبات رغم الشدة التي واجهته في عصره من الفرق الأخرى كما بينه في كتابه (مقالات الإسلاميين). انتهى والله أعلم.

(3) وهذا الأمر من الواجبات الدينية على العلماء الأعلام الذين هم حملة الدين الحنيف والدفاع عنه وعن شرف أهله واجبا عينيا على بعض وكفاية على الاخرين قوله تعالى: =

الأشعري ومتأخري أصحاب المذهبين متبرئا من حولي وقوتي ومخرجاً لوجودي من البين متمسكاً بقوة وحول ذي الطول الذي ليس إلا عليه التعويل فهو حسبي ونعم الوكيل. . .

اعلم أن الإرادة الجزئية التي هي الكسب عند الماتريدية صادرة عن العبد باختياره وأثر لقدرته عندهم لأنهم مع منعهم أن يكون العبد موجدا لشيء إجماعا من محققيهم يجوزون أن يكون له قدرة ما تختلف بها النسب والإضافات على وجه لا يلزم منه وجود أمر حقوقي أصلاً كما صرح به صدر الشريعة في التوضيح ونسبه إلى مشايخ مذهب الماتريدي(1)، وأفاده المولى حسن جلبي في حاشية شرح المواقف، وهي شرط أو سبب(2) عادي لخلق الله تبارك وتعالى الفعل كما مر غير مرة.

= ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: 125] الآية، إذن فالسكوت عن المنكر للمقتدر رذيلة والصمود في وجهه للمتبصر فضيلة نسأل الله العافية.

(1) وإليك نص عبارة صاحب التوضيح فقال رَحِمَهُ اللهُ تعالى: (إن مشايخنا ينفون عن العبد قدرة الإيجاد والتكوين فلا خالق ولا مكون إلا الله لكن يقولون إن للعبد قدرة ما على وجه لا يلزم منه أمر حقيقي لم يكن بل إنما يتحقق بقدرته النسب والإضافات كتعيين أحد المتساويين وترجيحه) انتهى.

(2) قال مولانا خالد في حاشيته على هذه الرسالة ما نصه (السبب وجودي يدور عليه الأمر وجودا وعدما وهو (عقلي) كالنظر للعلم عند الإمام (وشرعي) كالتكلم بصيغة الإعتاق له (وعادي) كالنار للإحراق (ولغوي) كالأسباب الداخلة في حيز حرف التعليل والفعل بمعناه عند الأصوليين والشرط أمر وجوديا كان أو عدميًا يدور على عدمه العدم وهو أيضاً عقلي كالحياة للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادي كالسلم للصعود ولغوي كالشروط الداخلة في حيز حرف الشرط) انتهى.

وقال العلامة الشيخ عبد الكريم المدرس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تعليقا على هذا الكلام: (يعني أن الله تعالى جعل تلك الإرادة الصادرة من العبد شرطا أو سببا عاديا لخلقه تعالى فلا يخلق الفعل في العباد بدون ذلك الشرط إلا بطريق خرق العادة كالمعجزة لنبي والكرامة لولي فلا يوجد أفعال العباد بمجرد اختياراتهم حتى يلزم التفويض ولا بمحض إرادته تعالى حتى يلزم الجبر بل بإرادته تعالى لكن بشرط تعليق اختيار العبد أعني صرف قدرته وإرادته الى العمل وليس هذا الاختيار من العبد شرطا أو سببا عقليا لخلقه تعالى الفعل لكونه تعالى قادرا على إيجاده في العبد بدون توقفه على مثل هذا الشرط) انتهى.

وتتعلق بوصف الفعل أعني كونه طاعة أو معصية كلطم اليتيم إن أريد به تأديبه فطاعة أو إهانته فمعصية، فهي أثر لقدرة العبد ووصف الفعل الذي هو أيضاً أمر اعتباري عدمي كما تدل عليه الكلية المارة عن أهل الحق وصرح به غير واحد عن فضلاء المذهبين أثر لها . . . وأثر الأثر أثر[1] والأمر العدمي يجوز أن يتوقف عليه الأمر الموجود كعدم الموانع فاندفع بهذا أمور:

أحدها في ترتب الأمر الموجود في الخارج على غير الموجود فيه.

والثاني أن قولهم أثر القدرة هو العزم المصمم المعبر عنه بالإرادة الجزئية ينافي قولهم هو كون الفعل طاعة أو معصية.

والثالث أن معنى كون القدرة مؤثرة عندهم أن كان أنها من الشروط العادية مثلاً فهو عين مذهب الأشعري.. أو أنها مؤثرة بالإيجاد في أصل الفعل فهو عين مذهب الاعتزال إن أريد التأثير بالاستقلال وعائد إلى مذهب الأستاذ إن أريد على جهة الإعانة والإسعاد.

ومن هذا نشأ بعض الأقاويل الباطلة السالفة ووجه الاندفاع أنها لا تأثير لها في أصل الفعل كما عند المعتزلة والأستاذ ومؤثرة في أمرين اعتباريين هما الإرادة ووصف الفعل بالطاعة والمعصية بخلاف مذهب الأشعري فإنها لا تأثير لها عنده حتى فيهما . . .

وزعم بعضهم أن العلم لا يصير أثرا للقدرة ولا معنى لتأثير القدرة في شيء إلا إخراجه إلى الوجود منشأه عدم الفرق بين الإعدام الأزلية والإعدام الحادثة بعد الوجود والأمور الاعتبارية المتجددة فإن الأولى لا تصير أثراً

(1) ومعناه أن الوصف أثر الإرادة والإرادة أثر القدرة أنتج لذاته أن الوصف أثر أثر للقدرة وأنتج أيضاً أن الوصف أثر القدرة بواسطة صدق المقدمة الأجنبية إذا صدق قولنا: (أثر الأثر كان أثراً) فنضمه كبرى إلى النتيجة الأولى صغرى ونقول وصف الفعل أثر أثر القدرة وأثر أثر القدرة أثر القدرة أنتج أن الوصف أثر القدرة ولما كان هنا مظنة أن يقال كيف يحصل الفعل الموجود في الخارج بالإرادة الجزئية التي هي إضافة ومعدومة فيه قال لدافعه وجاز بالتحقيق عند العقلاء توقف الامر الوجودي على ما هو كان عدميا من الاسباب والشروط كما تقرر آنفاً انتهى... والله أعلم.

للقدرة وفي جواز تعلق الإرادة بها كلام بينته في غير هذا المحل[1] والأخيرتين لا خلاف في جواز صيرورتهما أثر القدرة كالحوادث الموجودة والمنكر لهذا معذور لعدم اطلاعه بشرط أن لا ينازع فيه...

وقوله: ولا معنى للتأثير للقدرة في شيء إلا إخراجه إلى الوجود لا معنى له لأن من جملة معاني تأثير القدرة في شيء إخراجه إلى نفس الأمر... ومنها إعدامه... ومنها إفاضة الوجود عليه[2]...

---

(1) هذا الزعم يبطل الدعوتين اللتين أولهما: كون الإرادة الجزئية أثر لقدرة العبد.
وثانيهما: دعوى كون وصف الفعل أثراً لها وكل من الإرادة الجزئية والوصف المذكور أمر عدمي غير موجود في الخارج ولا شيء من العدمي بأثر للقدرة فلا شيء منهما بأثر لها وبطلان هذا الزعم ظهر بعد تفريقه بين الإعدام الأزلي والإعدام الحادث والأمر الاعتباري والتفريق بينهما واضح لمن له أدنى بصيرة.
قال مولانا خالد ﷺ (وهو أنه لا شك في كون الإعدام بعدم الوجود مراده وإنما الكلام في إعدام الحوادث وهي أزلية فقال الجمهور: لا تتعلق بها الإرادة لأن أثرها حادث هذا خلف فمعنى كونها مرادة على ما وقع في مواقع من كتب أهل السنة ونص عليها السعد في شرح العقائد أن الإرادة تعلقت بعدم ازالتها أو ببقائها حيث لم تتعلق بنقائضها التي هي الوجودات المتقابلة لها إذ تعلقها علة لوجود الممكن فعدمه عدم العلة وهو علة العدم وأما قول الآمدي من جواز تقدم القصد على المقصود بالذات كتقدم الإيجاد على الوجود فهي مرادة مع أزليتها إذ لا يلزم عليها حدوث أثر الإرادة لكنه مبني على أصل فلسفي كما نبه عليه في شرح المقاصد فلا تغتر بارتضاء العضد والسيد والخيالي رحمهم الله تعالى والله أعلم بالصواب) انتهى كلامه الشريف ﷺ وأرضاه.

(2) هذا الكلام يدل على معنى تأثير القدرة في شيء هو إخراجه إلى الوجود وهذا المعنى ليس له مجال في فهم القدرة وتأثيرها لأن من جملة المعاني التي تفهم بها تأثير القدرة في شيء إخراجه إلى نفس الأمر الذي يحصل فيه إخراج الإرادة الجزئية من عالم العدم المحض إلى التصور والشوق الجزئي عند العبد فتخرج قدرة العبد ومنها إعدامه وجعله معدوما فيها كما في إعدام حادث من الحوادث وليس المقصود هنا انعدام التأثير الكلي في نفس الامر بعد الوجود.
ومنها: إفاضة الوجود عليه فالمعنى الأول هو إذا خلق الله تعالى شيئا وإخراجه إلى الوجود ثم إعدامه فيه فقد اوجد حدوثه لأنه خرج من عالم العدم المحض وبعد التصور من العبد والشوق الجزئي تحصل بقدرته تأثير حادث وبذلك أبرزه الله تعالى إلى نفس الأمر وهو الإرادة الجزئية بعد العدم المحض وأوجد عدمه وهو وصف الفعل بالمعنى الثاني حيث اعدم ذلك الموجود وأوجد هويته بالمعنى الثالث حيث أفاض الوجود=

إن قلت: فهلا لزمت الشركة التي بالغت في الفرار عنها وما الفرق بين هـذا التأثير والتأثير الذي أنكرته على الإمام ابن الهمام؟

قلت: بينهما فرق عقلا ونقلا (أما الأول) فلأن إفاضة الوجود أتم وأبلغ من تفرع الأمر الاعتباري بل لا نسبة بينهما ومن ثم رتب الحق تبارك وتعالى على الخلق الذي عين إفاضته الوجود باستحقاق العبدية في آيات شتى[1] وأما الثاني فلأنه تبارك وتعالى أطلق مراراً على ذاته المقدسة أنه خالق كل شيء والخلق بمعنى الإيجاد والشيء في اصطلاح أهل السنة بمعنى الموجود والأمر الاعتباري[2]والحال[3] ليسا بموجودين فجعل الوجود أثراً قدرة العبد يصادم النصوص بخلاف الأمر الاعتباري والحال وبه يندفع استعظام بعضهم أيضاً مطلق تأثير القدرة لأنه ناشئ عن عدم الفرق بين الإيجاد والتأثير في الأمر الاعتباري[4].

وأما عند الأشعري: فالكسب عبارة عن مقارنة قدرة العبد وإرادته بالمقدور بشرط عدم تأثيرهما بالإيجاد كما في المواقف وغيره[5] وتلك المقارنة شرط

= عليها والحاصل من هذا أن الإرادة الجزئية ووصف الفعل المذكورين وإن لم يقبلا الإيجاد بالمعنى الثالث لأنهما ليسا من الموجودات العينية القديمة ولا بالمعنى الثاني إذ ليس مناسبا هنا لما فيه وجود وعدم ولكنهما يقبلانه بالمعنى الأول فتدبر والله تعالى أعلم.

(1) قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذّاريَات: 56]، وقال جل جلاله: ﴿ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البَقَرَة: 21].

(2) وهو الأمر المعدوم في الخارج كالإرادة الجزئية ووصف الفعل عند الماتريدية رحمهم الله تعالى.

(3) وهو الواسطة بينه وبين الموجود عند من قال به.

(4) هذا الاستعظام نشأ من عدم التفرقة منه بين تأثير القدرة بمعنى الإيجاد وتأثير بمعنى إخراج الشيء إلى نفس الأمر وبهذا يندفع الاستعظام لأنه لا محل لتأثير القدرة الحادثة بالخلق والإيجاد أمام تأثير القدرة المطلقة في التصرف والإخراج.
انتهى كسب الإمام الماتريدي رحمه الله تعالى وعفا عنه وعنا آمين.

(5) هذا التقرير يبين أن العبد لا مدخل له في وجود الفعل وهو لا ينافي مدخلية قدرته وإرادته المخلوقتين له تعالى باعتبار السببية العادية في تأثير القدرة القديمة عنده كما صرح به المحقق الكلنبوي رحمه الله تعالى في حاشية شرح الجلال ﷺ فالعبد ليس له إلا محل الظهور وهذا الظهور خفي ذو غموض شديد يوهم أن له مدخلا في التأثير فينشأ الخطأ: =

لخلق الله تعالى في ذلك المقدور وصرف القدرة تابع لصرف الإرادة وهو عبارة عن ترجيح الفعل والترك وهو لذات[1] الإرادة كما يفصح عنه قولهم في تعريفها أنه صفة من شأنها ترجيح أحد المتساويين.

وها هنا إشكالات:

أحدها: أن مقتضى الذات لا ينفك عنها فكون تعلق الإرادة مقتضاها يقتضي تعلقها بأحد الطرفين ولو لم يكلف العبد فما فائدة التكليف؟

والإشكال الثاني:

مدار كسب الأشعري على ما قررته على تعلق الإرادة الذي هو أمر لازم للإرادة فما معنى اختيار العبد عنده؟

والإشكال الثالث:

أنه لا يظهر على ما ذكرت معنى كون الفعل طاعة أو معصية لأن مداره كان على أن يحدث العبد بقدرته غير مصمم به يصير الفعل طاعة أو معصية كما مر في مذهب الماتريدية... فإذا لم يكن لقدرة العبد تأثير عند الأشعري أصلا لم يصر الفعل طاعة أو معصية؟

والجواب:

أن الإرادة تابعة للعلم فكذا مقتضاها فإذا علم العبد تكليفه بالطاعة والاجتناب عن المعصية وأن الله تعالى وعده على ذلك النظر إلى وجهه الكريم والفوز بالنعيم المقيم يصير هذا العلم داعيا له إلى الطاعة كما أن وسواس الشيطان اللعين بمعونة النفس الأمارة مع شهوة الاستراحة والتفكه باللذائذ

= فالواجب التنبيه إلى هذا الامر ولمعرفة المدخلية الحادثة التي تفترق عن المدخلية القديمة وبذلك يحصل الفهم السليم الذي يوصل الى اعتقاد الصحيح حتى يرى في الواقع ولا ينكر. والله الموفق للصواب.

(1) ومعناه أن تعلق الإرادة يصير سببا عاديا لأن يخلق الله تعالى في العبد قدرة متعلقة بالفعل بحيث لو كانت مستقله في التأثير لأوجد الفعل وهذه المقدمة تنبيه على المغايرة بين الصرفين المفهومين من قولة (مقارنة قدرة العبد وإرادته بالمقدور) وبيان الترتيب الواقع بينهما بالتقدم والتأخر. انتهى والله تعالى أعلم.

الفانية وتقديمها على الدولة الباقية تصير داعية إلى المعصية فيتشعب تعلق الإرادة بأحد الطرفين لانجذابها إلى الخير لأجل الداعي الأول[1]. وإلى الشر لأجل الداعي الثاني[2].

وكون العبد مجبورا في الإرادة لا يستلزم الجبر في الأفعال الصادرة بها كما في أفعال الباري تبارك وتعالى فإن إرادته تعالى صادرة عنه بطريق الايجاب مع أنه فاعل مختار في أفعاله وفاقا كما صرح به غير واحد من المحققين[3].

على أن بداهة الفرق بين الحركتين[4] محققة للاختيار وجهل السائل

---

(1) هذا الكلام يظهر أهمية العلم وفهمه وكيفية إيصاله إلى ذهن السائل المتحير في الأمر الذي يريد الوصول إليه بحق وحقيقة والله الموفق الى ما توجه إليه العبد من الأمور المقصودة في الدنيا وينكشف الغطاء بعد المعالجة والمسير إلى المصير المحتوم والله تعالى أعلم.

(2) هذا جواب الإشكال الأول وحاصله:
أن الله تعالى خلق في العبد علما إجمالياً بالأفعال الاختيارية قبل صدورها وبحسنها وقبحها وترتب الثواب والعقاب عليها مأخوذا من لسان الشارع وخلق فيه إرادة تابعة لذلك العلم مرجحة لبعضها وقدرة متعلقة بالفعل تابعة لتلك الإرادة بحيث لو كانت مستقلة بالإيجاد لأوجدها فمع العلم بالحسن والقبح الداعي إلى تعلق الإرادة إن تعلقت إرادته بالقبيح استحق الذم باعتبار المحلية والعقاب بطريق جري العادة وإن تعلقت بالحسن استحق المدح والثواب كذلك ولذا لو فعل قبيحا لم يعلم قبحه لا يستحق الذم والعقاب ولو تعلقت إرادته بقبيح وعزم عليه من العلم بقبحه يستحق المؤاخذة وإن لم يخلق بعده وهذا يبين فائدة التكليف المنوه عليه في الإشكال والله الموفق.

(3) هذا جواب الإشكال الثاني والثالث وحاصله:
أن العبد كونه مجبورا في الإرادة ذاتا وتعلقا ليس يضر بلزوم الجبر المحض فإنه لا يستلزم الجبر في الأفعال لكونها ناشئة عن الإرادة وإنما يستلزم الجبر في الاختيار وذلك غير مضر كما في الباري تعالى فإن إرادته ثابتة بالإيجاب وهو الفاعل المختار كما صرح به المحققون من أهل الشأن وذلك هو الجبر المتوسط الذي ارتضى الإمام الأشعري رضي الله عنه وأرضاه لوقوعه بين المحض في الجبرية وإنزال أفعال العباد بمنزلة الجماد عندهم وبين التفويض المطلق عند المعتزلة الغالية في إنزال أفعالهم على جهة الاستقلال وهذا يبين فائدة النص وحكمه والعقل وإدراكه ووظيفة الموازنة بينهما في الواقع حتى ينتج الحكم الفاصل في المسألة المعروضة على الساحة.. والله الموفق.

(4) ومعناه في بيان الجواب للإشكال الثاني وايضاحه باستدلال آخر وهو هذه الحركة هي مدخل واختيار للعبد في حركة البطش دون حركة الارتعاش وثبت ضرورة أن الفرق=

بكيفيته لا يضر ثم القدرة كما أنها غير مؤثرة بالفعل غير مؤثرة بالقوة أيضاً على ما هو المشهور من مذهب الأشعري لكن تعلقها الناشئ عن تعلق الإرادة الناشئ عن ذات الإرادة شرط عادي لتأثير قدرة الباري تعالى فالفعل صادر عنه تبارك وتعالى بقدرته بسبب قدرة العبد ولولا تعلق قدرة العبد لما خلقه كما أن المؤثر بالإحراق هو الله تعالى وفاقا ولولا مس النار للمحرق لما أحرقه ويزيد العبد عنده بالنسبة إلى الفعل على النار بالنسبة إلى الإحراق بكونه متصفا بالقدرة والإرادة وبتعليق قدرتــه بالمقدور بإرادته.

ولهذا يتوقف كل فعل من هذه الأفعال الاختيارية البدنية على المبادئ الأربعة التي في التصور بوجه ما والشوق الجزئي المنبعث منه.. والقصد الجزئي.. وتحريك الأعضاء التي هي مباد لكل فعل اختياري يفعل بالجوارح[1]... ولا يشتبه عليك الأمر من كون العبد مضطرا فإن الأشعري

= واضح بين الحركتين ولا يفهمه أهل الاعتزال ولا يدركه أهل الجبر والضيق وليس البحث في هذا واجب من الواجبات الدينية بل هو من المستحبات الإسلامية التي تبين مدى قوة الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ بحيث لم تترك شاردة ولا واردة إلا وبنيت حكمها في النفع والضر عاجلاً أم آجلاً وهذه المسائل ومثلها إذا جهلها السائل ولم يعرفها العارف لا يضر به... وثبت أيضاً باليقين القاطع أن هناك أشياء لا نعلم كنهها وكيفيتها في الخفاء والظهور فضلا عن وجودها فتح الله علينا أبواب العلم والمعرفة آمين.

(1) المبادئ الأربعة هي:

أولاً: تصور الإنسان للفعل المطلوب بوجه من الوجوه الصادقة عليه وذلك لامتناع طلب المجهول المطلق وكذا من وجهي الملائمة للطبع والمنافرة معه وذلك لامتناع إقدام العاقل على ما لم يصدق بفائدة ماله... فالمراد من خلال ما تقدم من التصور هو بالمعنى الأعم الشامل للتصديق كما سيظهر ايضا.

وثانيا: الشوق الجزئي المنبعث من ذلك التصور وذلك لأن الشوق إلى تحصيل الأمر الجزئي ينبعث من تصوره بحيثية كونه ملائما كما أن الشوق إلى الإعراض عنه ينبعث عن تصوره بوجه كونه منافرا له فيصدق الفاعل حينئذ بغاية الجذب والدفع.

وثالثها: الإرادة الجزئية التي هي صرف الإرادة الكلية إلى المراد بداعي العلم.

ورابعها: هو تعلق القدرة بتحريك الأعضاء والعضلات التي هي مبادئ لكل فعل اختياري تقوم به على وجه الطاعة والامتثال فإذا نقص واحد من هذه الأربعة أصبح التصور ناقصا ويكون على وجه الحيرة والاضطراب ولا يستطيع فهم الوضع الذي يواجهه ويكون=

يلتزم الاضطرار في الاختيار مع كون العبد مختارا إذ الاضطرار في الاختيار محقق الاختيار لا ناف له كما مر . . .

وصرح به السعد في كتبه[1]، بل البيضاوي في أحد تفاسير قوله تعالى[2]: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ﴾ [القَصَص: 68] على أن الحسن والقبح لكونهما شرعيين عنده يجوز التكليف مع الجبر المحض على اصله.

فكيف بالجبر المتوسط الموهم للاشتراك معهم في أصل المسألة مع بداهة بطلان مذهبهم عند الكل[3].

= حاله تارة في الأمن وتارة في الخوف وكذلك تتكون عنده حالة الجمال والتجمل في الظاهر وهو غير هذا في الباطن والله تعالى الموفق للصواب.

(1) قال الإمام سعد الدين رضي الله عنه في شرحه على النسفية ما نصه:
(فإن قيل: فيكون فعله الاختياري واجبا أو ممتنعا وهذا ينافي الاختيار؟ قلنا: ممنوع فإن الوجوب بالاختيار محقق للاختيار لا مناف.. وأيضاً منقوض بأفعال الباري تعالى) انتهى.
قال الإمام الكستلي رحمه الله تعالى في حاشيته على شرح النسفية ما نصه:
(يجاب عنه بأن الواجب المترتب على الاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه) انتهى.
وقال الإمام الخيالي رحمه الله تعالى في حاشيته على شرح النسفية ما نصه:
"قوله محقق للاختيار" فلا يكون فعل العبد كحركة الجماد وهو المقصود ههنا وأما أن ذلك الاختيار ليس من العبد لأنه لا يوجد شيئا فيكون من الله تعالى فيلزم الجبر فذلك مذهب الأشعري وهو جبر متوسط) انتهى.
وقال الإمام المولوي أحمد رحمه الله تعالى في حاشيته على الخيالي ما نصه:
"قوله: وهو جبر متوسط" والحاصل أن الله تعالى خلق العبد مختارا في أفعاله لكن لما أراد الله تعالى أن يفعل العبد باختياره فعل كذا لم يمكنه أن لا يفعله فالمآل بالآخرة وإن كان إلى الجبر إلا أن الجبر بهذا المعنى غير منكر وإنما المنكر الجبر بمعنى أن لا يكون للعبد مدخل في فعله بوجه ما أي تأثير) انتهى.

(2) قال الإمام البيضاوي رحمه الله تعالى في تفسيره عند قوله تعالى (وما كان لهم الخيرة) في اواخر سورة القصص ما نصه: وظاهره نفي الاختيار عنهم رأسا والامر كذلك عند التحقيق فإن اختيار العباد مخلوق باختيار الله تعالى ومنوط بدواع لا اختيار لهم فيها) انتهى.

(3) هذا المذهب الذي ذكره الإمام البيضاوي رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ﴾ [القصص: 68] الذي من خلاله أراد بيان دفاعه عن الإمام الأشعري رحمه الله تعالى وعدم جعل الدارس لمذهبه يتوهم بأن مذهب الأشعري جبرا محضا فأراد الاستدلال من خلال الآية المتقدمة الذكر على صحة ما ذهب إليها إمامه في المذهب الاعتقادي ولكن هذا=

ولما وقع البحث عن الحسن والقبح احببت أن أفصله لك لنفاسته وبناء أصول كثيرة عليه وخفاء تفصيله والفرق بين مذهبي الحنفية والمعتزلة في المسألة وفروعها عند كثير من الناس.. اعلم أن للكلام في الحسن والقبح مقامات أربعة:

المقام الاول:

كل منهما يطلق على ثلاثة معانٍ:

أحدها: الحسن صفة الكمال كالعدل والقبح صفة النقص كالظلم. . .

ثانيها: الحسن ملائمة الغرض كموت العدو والقبح منافرته كموت الصديق

= المذهب الذي بيناه هو متروك عند السادة الأشاعرة رحمهم الله تعالى في الاستدلال به على صحة ما ذهب إليه إمامهم رضوان الله عليه لما فيه اشتراك مع الجبرية الذين ثبت بطلانهم عند الكل.

وأراد أصحاب هذا المذهب الدفاع عن رأي الإمام الأشعري رضي الله عنه ونصرة مذهبه المنيف وإخراجه من دائرة الجبر المحض الذين زعموا القول به أنه ينافي تكليف العباد وإلا فالحقيقة أن الإمام الأشعري رحمه الله تعالى غير مقيد بما بيناه لأن أصل مذهبه الشريف العالي القدر والمقدور في عقيدة أهل الدين الحنيف.

وهو أن الحسن والقبح شرعيان لا مجال لحكم العقل بهما يحكم بالجواز للتكليف منه تعالى عبده بفرض صحة قول الجبرية أعاذنا الله من شرورهم آمين.

قال الإمام علي القاري رضي الله عنه في شرحه على الفقه الأكبر: (لقد أنصف الإمام الرازي في تفسيره الكبير حيث قال " الإنسان مجبور في صورة مختار وهو أنهى ما يمكن أن ينتهي إليه فهم البشر)".

قلت: وذلك لوقوع فعل العبد على وفق اختياره من غير تأثير لقدرته المقارنة له ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القَصَص: 68] ولذا قال بعض العارفين: (لا تختر فإن كنت لا بد أن تختار فاختر أن لا تختار) انتهى.

وقال الإمام الشعراني رضي الله عنه في كتابه اليواقيت والجواهر ما نصه: (وملخص الأمر: أن من زعم أن لا عمل للعبد أصلاً فقد عاند وجحد ومن زعم أنه مستبد بالعمل فقد أشرك وابتدع وما بقي مورد التكليف إلا ما يجده العبد في نفسه من الاختيار للفعل وعدمه فإن العبد بين طرفي الاضطرار مضطر على الاختيار والله تعالى أعلم هذا أحسن ما وجدته من كلام المتكلمين) انتهى.... والله أعلم

وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة. . .

ثالثها: الحسن تعلق المدح عاجلا والثواب آجلا والقبح تعلق الذم عاجلا والعقاب آجلا وهو المتنازع فيه إذ هو عندنا شرعي وعند المعتزلة وجمهور الحنفية عقلي.

المقام الثاني:

معنى القبح شرعا النهي تحريما أو تنزيها والحسن بخلافه فالمباح حسن وقيل القبيح المنهي عنه والحسن المأمور به فهو واسطة كفعل البهيمة وفعل الصبي مختلف فيه والقبيح يصير حسنا وبالعكس لجواز اعتوار النهي والأمر على شيء واحد بالنسخ.

المقام الثالث:

الخلاف مبني على أن الفعل هل له جهة يحكم العقل بسببها بحسنه وقبحه وتقتضي كونه مأموراً أو منهياً سواء أدركها العقل بنفسه بداهة أو بالنظر أو لم يدركه إلا بعد ورود الشرع أولاً حكماً للعقل فيه فيهما لأن الفعل لا يقتضي في نفسه المدح والذم والثواب والعقاب وإنما يصير كذلك بالشرع ويبتنى عليه نجاة أهل الفترة وأن لا حكم قبل الشرع الثاني مذهب الأشاعرة والأول مذهب المعتزلة وجمهور الحنفية كما مر. . .

ثم اختلفوا في أن السبب المقتضى لهما ذات الفعل أو وصفه حقيقية له أو اعتبارية أو المحتاج إلى المقتضى هو القبح والحسن بكيفية انتفاء موجب القبح قال بكل بعض. . .

المقام الرابع:

الحنفية قاطبة في أصل المسألة وبعض فروعها كمنع التكليف بما لا يطاق وافقوا المعتزلة وخالفوهم في أكثرها فقالوا بأن الله تعالى حاكم على الإطلاق ولا حاكم عليه فنفوا وجوب نحو اللطف والأصلح والثواب والعقاب عليه تعالى لأن أضدادها لا تخالف الحكمة وبأن العقل ليس موجبا للعلم بالحسن

والقبح لا مباشرة كما في البداهة ولا توليدا بل آلة عادية يخلق الله تعالى عندها العلم في الإنسان ابتداء عقب التفاته المجرد أو مع الفكر كسائر الأسباب العادية...واختلفوا في بعض الفروع فقالت النجارية منهم عقلا لكل ما قال به الأشاعرة شرعا قالوا: لا يجب قبل البعثة إيمان ولا غيره ولا يحرم كفر ولا غيره ولا يجب شكر المنعم بلا إذنه لأنه تصرف في ملك الغير بل قالوا قد يجوز العقاب عقلا عليه.. وقالت السمرقندية وفاقا للماتريدي بوجوب شكر المنعم قبلها وأرادوا به وجوب الإيمان به تعالى ووجوب تعظيمه وحرمة نسبة القبيح إليه ووجوب تصديق نبيه صلى الله على كل نبي وآله وصحبه وسلم تبعا لخاتمهم. . . عدنا إلى المقصود: في شرح المواقف وفاقا للآمدي[1].

إن القدرة عند الأشعري مؤثرة بالقوة بمعنى أنه لولا أن الله تبارك وتعالى خلق الفعل لأوجده العبد بقدرته لكن لما تهيأ العبد لإيجاده اختطفه القوي المتين تبارك وتعالى من بين يديه لئلا يشاركه أحد في الخلق الذي هو أخص أفعال الألوهية لما مر من ترتيب الحق تعالى عليه استحقاق العبودية انتهى محرراً.

وقال الإمام الغزالي لما بطل الجبر المحض بداهة بين حركة المرتعش، وحركة المختار وبطلت خالقية العبد بالأدلة العقلية والنقلية المبسوطة في الكتب الكلامية وجب اعتقاد أن فعل العبد مقدور بقدرة الله تعالى اختراعا[2] وبقدرة

---

(1) قال الإمام الامدي رحمه الله تعالى في كتابه أبكار الافكار ما نصه: (القدرة صفة وجودية من شأنها تأتي الإيجاد والإحداث بها على وجه يتصور ممن قامت به، الفعل بدلا عن الترك بدلا عن الفعل والقدرة الحادثة كذلك لكن لم تؤثر لقوع متعلقها بقدرة الله تعالى) انتهى وقال صاحب المقاصد رحمه الله تعالى (بأن ليس المراد التأثير بالفعل بل بالقوة بمعنى أنها صفة من شأنها التأثير والايجاد) انتهى والله أعلم.

(2) قال مولانا خالد رضي الله عنه في حاشيته على هذه الرسالة ما نصه:
(الايجاد الاختراعي افاضته الأثر على القابل كالسور والأغراض المفاضة على المادة وهو يقتضي مجعولاً ومجعولا إليه والإيجاد الإبداعي إخراج الشيء عن صرف العدم وهو جعل بسيط متعلق بذات الشيء مستغن عن قابل ومجعول ومجعول إليه وهو التأثير الحقيقي في الشي... وأما الأول فتأثير في وصفه بعرض ما فتنبه منه لوجه اختيار الاختراع هذا). انتهى.

العبد على وجه آخر معبر عنه بالكسب انتهى بالمعنى[1].

وحاصله: أن للقدرة الحادثة علاقة بالمقدور عليها مدار التكليف والثواب والعقاب ووجود هذه العلاقة بديهي وهي المسماة بالكسب ولا يلزم أن نعلم حقيقتها وكيفيتها وهو في غاية الحسن وهو ملائم لقواعد السنة السنية الغراء إذ المسألة مما لا بدّ فيه من نوع تفويض في الكيفية مع الاعتقاد الراسخ في أصله ومن ثم أجرى بعضهم هذا القول على ما يعم مذهب القاضي أيضاً الذي هو مذهب الماتريدية.

إن قلت: من الناس من زيف مذهب القاضي وأنكر كونه عين مذهب الماتريدية فما وجهه؟

قلت: وجهه توهم أن معنى تعلق القدرة الحادثة بكون الفعل طاعة أو معصية تأثيرها فيه بالإيجاد وأن كون أثرها أمرا اعتياديا وأمرا موجودا في الخارج متساويان في الخطر وعدم الجواز وقد حققت لك بطلانهما بعون الله تعالى...

إن قلت: توهم عبارة المحقق الدواني عدم صحة تأثيرها في وصف الفعل كما في أصله وصرح العارف السنوسي بعدم جواز كون الحال أثرا لها؟

قلت: الأول مبني على الأول والثاني مبني على الثاني مع أنه ليس وراء الوجود سوى المعدوم ولم يقل بالحال إلا شرذمة قليلة من المتكلمين وأكثرهم من المعتزلة ومنه يعلم ضعف إنكار السنوسي أيضاً لنقل هذا القول عن القاضي.

نعم أنكره نسبة موافقة الفلاسفة إلى إمام الحرمين في محله ووافقه غير واحد من المحققين وتزييف القول المنسوب إلى الأستاذ أيضاً لتوارد العلتين[2]

(1) نقلا من كتاب شرح الدواني على العضدية. انتهى والله أعلم.

(2) ومعنى العلة هو القدرة الظاهرة كقدرة الباري جل جلاله وقدرة العبد أطلق أهل الكلام على هذين القدرتين بالعلتين المستقلتين فانتبه.

وقولهم قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير تبعا للسعد في شرح المقاصد[1] بدفع توارد العلتين المستقلتين لكن يلزم عليه جواز تبعيض قدرة الباري تعالى وهو محال كما صرح به المحقق الدواني في برهان التمانع وشيدت أركانه في مواضع من تعليقاتي على الحواشي الهندية على الخيالية. . .

ولبعضهم هاهنا أسباب في تصحيح مذهب الأستاذ ناشئ عن عدم التنبه لما فيه من الفساد وعدم الفرق بين الموقوف عليه التأثير والمؤثر مع وضوح الفرق بينهما عند أهله لأن الاول يصدق حتى على الإعدام وقدرة الأشعري بخلاف الثاني.. فنقول لا نسلم صحة هذا القول منه ولئن سلم فلعله صدر عنه في مباحثة جدلية لأفهام خصم قويت منافرته عن الحق فاحتال في جذبه إلى الحق بنحو من السرقة ولذا قال المشايخ (ما ينقل عن عالم من المباحثة لا يجوز جعله مذهبا له) قاله السنوسي. . . ولئن سلم فلا يؤاخذ به لأنه بذل جهده في الوصول إلى الحق ولا يقلد فيه لظهور خلله ومنه يعلم شدة خطر حمل مذهب الإمام الماتريدي عليه كما فعله بعض المؤلفين في البسملة تبعا لوالده الماجد ومرت الإشارة إليه. . .

والفرق أن الأستاذ أحد رجال الأشاعرة كالقاضي وما قلدهما أحد من الأشاعرة فيها لاتباعهم الأشعري وانحراف قوليهما عن مذهبه على التفاوت والماتريدي قدوة أكبر فرق أهل السنة وهم السادة الحنفية ولم يثبت انهم خالفوه في هذه المسألة ففي جعل القول المعترض مذهبا له اخلال بعقيدة السواد الأعظم والله تبارك وتعالى أحكم واعلم. . .

فالذي تحرر فيما فيه اشتراك المذهبين وما به امتيازهما أنهما متفقان في أن العبد فاعل ومختار.. وأن له كسبا هو مدار التكليف.. وأن الاستطاعة بمعنى القدرة بشرط استجماعها لشرائط التأثير مع الفعل زمانا وبدونه معه وقبله

---

(1) قال الإمام سعد الدين رضي الله عنه على المقاصد ما نصه:
وأما الأستاذ فإن أرد أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير واذا انضمت إليها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة على ما قرره البعض فقريب من الحق وإن أراد أن كلا القدرتين مستقلة بالتأثير فباطل) انتهى والله تعالى أعلم.

وبعده وخلافه ضعيف أو مؤول وبمعنى سلامة الأسباب قبله وعليهما مدار التكليف. . . والفعل مخلوق له تعالى وحده وأن الحق ما تواتر من السلف من أن لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين.. واسم الخالق مخصوص به تعالى والكاسب والعامل مخصوص بالعبد والفاعل والمختار والقادر والمريد مشترك في الإطلاق لا في الحقائق وجميع الآثار وهذا الاختصاص.

والاشتراك تابع لاختصاص المأخذ واشتراكه وأن الكسب أمر اعتباري وهذه أحد عشر وجها مشتركة بينهما وتزداد بتغير الاعتبار ومفترقان في أن الكسب أثر القدرة المؤثرة في وصف الفعل فقط عند الماتريدية وبمقارنة غير المؤثرة بالفعل في شيء من الفعل والوصف مع الإرادة عند الأشعري ومتعلق القدرة الوصف فقط عندهم. . . والفعل والوصف عنده ويمتنع تعلق القدرة بلا تأثير عندهم ويجوز عنده. . . . ولا يجوز صدور الفعل بقدرة العبد ولولا تعلق قدرة الباري تعالى عندهم. . . . ويجوز عنده بناء على تحريري السيد والآمدي وهو المراد بقول بعضهم إنها غير كافية عندهم وكافية عنده على فرض عدم تعلق القدرة القديمة والقدرة الحادثة مؤثرة بالفعل عندهم غير مؤثرة عنده وهذا فهم من معنى الكسب وصرف الإرادة التي هي العزم الصمم أثر قدرة العبد ناشئ عنه باختيار عندهم هذا أيضاً فهم من مما مر ومقتضى ذات الإرادة عنده وهي غير موجودة بخلاف الإرادة الكلية عندهم ولا فرق بينهما عنده ولا صنع للعبد في شيء منهما فإن الإرادة صفة ذات إضافة تطلق وتقيد والمشروط عادة يتعلق قدرة العبد خلق الله أصل الفعل فقط أما الوصف فصادر بتأثير القدرة بواسطة العزم المصمم عندهم وكلاهما عنده وهذه ثمانية وجوه للامتياز بين المذهبين وما استحضرت الآن مما به الاشتراك والامتياز بينهما أكثر من هذه الوجوه وفي بعضها التصريح بما علم ضمنا لمزيد التوضيح. . .

تنبيهان:

أحدهما: نسبة القول المقابل لقول الأشعري إلى الماتريدية لا الماتريدي غالبا لأن هذه التدقيقات إنما صدرت من متأخري أصحابه لا منه لما منَّ الله عليه

بالمعافاة من اختلاط المبتدعة فاختار طريق السلف في المسألة كما قدمته فاخترت ما هو أقرب إلى الصدق وتبعت هواه في عدم نسبتي إليه ما أتورع عن الخوض فيه.

ثانيهما: صرح اللقاني في شرحه على الجوهرة وفقا للمولى الخيالي ولحسن جلبي في شرح المواقف نقلاً عن أبكار الآمدي أن نزاع الأفعال جار في أفعال جميع الجزئيات وقد أشرت إليه في أوائل الرسالة وزاد اللقاني أنها تعم فعل كل جماد أو نبات صدرت عنه صورة فعل اختياري كمشي الحجر وتسبيح الحصى وحنين الجذع وإظلال الغمام وتسليم الحجر ونطق الذراع له صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وأن المراد بالعبد في كلامهم مطلق الحيوان انتهى ملخصا...

وأقول: ويجوز أن يراد به المكلف كما هو الظاهر ولتخصيصه وجوه لا تخفى وأن اقتصر الخيالي منها على عدم الجريان بعض الأدلة فيما سواه والحمد لله رب العالمين. انتهى...

قال موسى السامرائي عفا الله عنه:

(رأيت من اللازم بيان الركن الذي اعتمد عليه هذا الإمام الهمام رضي الله عنه في شرح هذه المسألة المهمة في عقيدة أهل التوحيد والإيمان ألا وهو ركن الإيمان بالقضاء والقدر الذي شرحه المؤلف رحمه الله تعالى في رسالة أخرى بعثها إلى أحد أحبابه عندما سأله عن هذا الركن القويم المشيد للإيمان واليقين فقال مولانا خالد رضي الله عنه:

بسم الله الرحمن الرحيم

من العبد المسكين الفاني خالد النقشبندي المجددي العثماني أخذ الله بيده وأمده بمدده إلى خادم الفقراء وغرة الوزراء لازال بعين العناية محروسا وبنيل المآرب مأنوسا آمين أما بعد: فقد بلغني مرسومكم الحاوي لشدة الاعتقاد والمبالغة في الاستمداد بطلب الذرية لكم.

(أما الدعاء) فقد صدر مني مراراً وأما (الهمة) فلست من أهلها ولئن سلم

فلا تستعمل الهمة إلا بعد ظهور أن المطلوب قضاء معلق وإلى الآن ما تبين كون مطلوبنا كذلك لعمي بصائرنا بسبب البدع والشبهات ولا يجوز اعتقاد القضاء المبرم يرد بهمم الأنبياء فضلا عن الأولياء وكل ما يرد فهو معلق وإن لم يظهر تعليقه في اللوح أو الكشف بل لا يرد مطلقا إذ المقضي في صورة وقوع شيء وقوعه وفي عدمه عدمه لأن معنى إبرام وقوع شيء مثلاً أحكامه والقطع بوقوعه بحيث لا يرده أحد ولا يصرفه صارف فإذا فرض رده يلزم منه محالات:

أحدهما: عجز البارئ تعالى حيث أبرم شيئاً ونقضه غيره.

وثانيهما: الكذب في كلامه النفسي لأنه تعالى قال في نفسه في الأزل هذا الأمر سيقع حتما وإلا لما كان مبرماً مع أن الفرض عدم وقوعه.

وثالثها: الجهل لأنه تعالى تعلق علمه بأنه لا يرده شيء ووقع خلاف ما علمه تعالى وتقدس عما لا يليق بجانبه الأقدس بل لا يجوز تعلق إرادة الباري تعالى بنقض ما أبرمه إذ الإرادة لا تتعلق بالمحال الذاتي كما تقرر في محله وكلما يستلزم نقصا عليه تعالى فهو محال ذاتي.

وما يحكى عن بعض أصحاب الغوث الأعظم بأبي هو وأمي من أن الله تعالى رد له مبرم القضاء فغير ثابت بهذا اللفظ وبفرض ثبوته وهو الشائع فالولي يعذر في نطقه بغير المشروع لسكره ومحوه ولا يجوز تقليد غيره له لشعوره وصحوه ولا يسقط التكليف إلا عمن سقط عنه شرعا وأيضاً الخطأ الكشفي كالخطأ الاجتهادي يعذر صاحبه ولا يقلد فيه ومن لم يجوز الخطأ على الأولياء لم يفرق بين النبي والولي تماما وأيضاً قد يكتب في اللوح أمر من غير تعليق فيظنه بعض أهل الكشف مبرماً لعدم رؤية تعليق له في اللوح فيخبره بإبرامه وهو صادق بحسب الظن لأنه لم يره إلا مبرماً مع أنه معلق في علم الله تعالى فالمعلق قسمان:

أحدهما: معلق في العلم واللوح.

والثاني: معلق في العلم مبرم في اللوح وما وقع للغوث الأعظم قدس سره الأقوم من القسم الثاني وقد وقع لغيره من الأولياء أيضاً وكما يجب التحرز عن

إنكار الأولياء يجب التحرز عن الغلو في الاعتقاد بهم بحيث يؤدي إلى خلل في فرض العقيدة وهذا كثير من المفرطين في حسن الظن بالأولياء، والشيطان ذو مكر ومكيدة. وإذا أراد الله بأحد أن يأخذ حظّاً من فيض شيخ يظهر عليه كمال ذلك الشيخ فوق ما هو فيه فلا ينبغي الإصغاء إلى قول إسماعيل الإنزاني فينا فوالله أنا دون ما يعتقدني بكثير ولا ينبئك مثل خبير...

وأفضل الصلاة والسلام على البشير النذير وعلى آله وصحبه أجمعين). انتهى.

وقال أيضاً ﵁ وأرضاه[1]: (أشهد الله تعالى وأشهد ملائكته وأنبياءه وأولياءه وجميع من حضر أو غاب روحانية وجسما من الإنس والجن والملك

---

(1) هو الإمام الكبير والمرشد القدير العارف بالله تعالى حضرة مولانا خالد بن أحمد بن حسين ﵁ من عشيرة الجاف، في سنة الف ومائة وثلاث وتسعين للهجرة في ناحية قره داغ بمحافظة السليمانية ونشأ هناك ودخل سلك الدراسة الشرعية على ايدي العلماء الاعلام كالسيد عبد الكريم واخيه السيد عبد الرحيم البرزنجي وصبغة الله الزياري ﵃ وكان مثلا في الفهم والإدراك واستيعاب المادة الدراسية حتى اعجب به اساتذته فأجازوه بالإجازة العلمية وجعلوه مدرسا في مدرستهم الشرعية المشهورة الآن (ببابا علي) فاجاد التدريس وافاد الاذكياء بما عنده وما حصل عليه من العلوم ثم سافر إلى بيت الله الحرام لقضاء فرض الحج وزيارة الحبيب المصطفى ﷺ وهناك جاءه البشير بأنه سيصل إلى مراده من وجود مرشد روحاني كامل في الإرشاد النبوي الذي يجعله راضيا وهو في قمة المصائب والمحن لأنها من الله تعالى يفعل في ملكه ما يشاء ويختار ويستقبل العبد ما يطرأ عليه بالامتثال... وعندما أكمل ما وجب عليه من فرض الحج ونفله رجع إلى بلده العزيز وبعد فترة عد عدة السفر إلى بلاد الهند لأن فيها المرشد الكبير والعلم الشهير في الإرشاد والتمكين سيدي عبد الله الدهلوي ﵁ وأرضاه وعندما وصل هناك سلك طريقه حتى وصل الى درجة العرفان فأجازه بإبلاغ هذا الحال النبوي إلى الناس ورجع إلى العراق ببشائر النور والهدى حتى غمرت الديار العراقية بها وخصوصا السليمانية وجاءه الناس من كل فج عميق واصبح قبلة للدارسين في علمي الظاهر والباطن وتخرج على يده الشريفة الكريمة خلق كثير لأنه كان كنزاً تشعّ منه الانوار والبركات، توفي في بلد الغربة عن الاهل والاحباب دمشق الشام ودفن بجبل قاسيون سنة الف ومائتين واثنتين واربعين من الهجرة وله ذرية طيبة من ذكور واناث فنسأل الله لهم التوفيق ومن أراد المزيد فليرجع الى كتاب الحدائق الوردية والمجد التالد وأصفى الوارد وغيرهم انتهى.

مع سائر ما خلقه الله تعالى مما هو معلوم ومما لا يعلمه غيره على أني أشهد شهادة جازمة متواطأ فيها القلب واللسان بأن الله الذي خلق العالم بعدما لم يكن إلٰه واحد واجب الوجود لذاته متصف بكل كمال ومنزه عن كل نقص متفرد باستحقاق العبودية على العالم إذ هو مالكهم حقيقة لأنه الذي أوجدهم من العلم ومنفرد بالألوهية والقدم والبقاء وبالخلق والقدرة وليس بجسم ولا جوهر ولا عرض وكذلك صفاته لا يقوم به حادث ولا يحل في شيء ولا يتحد بغيره مقدس عن التجسم وتوابعه وعن الجهات والأقطار مرئي في الدارين بالقلوب وفي الآخرة بالأبصار، كان ولم يكن معه شيء لا بداية لوجوده ثم أحدث العالم باختياره ولم يحصل له بسببه كمال ولم يتجدد له تعالى بإيجاده اسم ولا صفه بل لم يزل بسمائه وصفات ذاته، لا شبيه له في الذات والصفة والفعل حي قيوم خالق كل شيء علوا وسفلا برا وبحرا جسما وجوهرا وعرضا حتى أفعال العباد الاختيارية عليم بكل شيء كذلك من الموجودات والمعدومات ومن الكليات والجزئيات عالم الغيب والشهادة بل لا غيب في حضرته فالكل شهادة يعلم خائنة الأعين وهواجس الضمير كيف لا وهو خالقها ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [المُلك: 14] ولا مزية بشيء من إرادته في عالم الأرض والسموات لم تتعلق قدرته بشيء حتى أراده كما لم يرده حتى علمه فما في الوجود شيء إلا وهو مراد ومقدور له تعالى مريد لكل شيء كذلك قادر على كل شيء كذلك سميع بكل شيء كذلك بصير بكل شيء لا يخرج عن عمله مثقال ذرة من المعلومات ولا يخرج عن سمعه ذرة من المسموعات يسمع كلام النفس في النفس وصوت المماسة الخفية عند اللمس ولا يطلع عن إبصاره شيء من المبصرات يرى سبحانه دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على المسح الأسود ويبصر أصغر الأشياء في سواد الدأدأ خلف ألف حجاب سواء لديه الأقرب والأبعد يتكلم لا عن صوت مقدم أو سكوت متوهم بكلام أزلي مقدس كسائر صفاته كلم به موسى وأنزله على الرسل وسماه قرآناً وزبوراً وإنجيلاً وتوراة وصحفاً، وحياته ليست بالروح والجسد والأركان وعلمه منزه عن التفكر وسبق الجهل وتطرق النسيان وإرداته مقدسة عن الاضطراب وعن القلب والجنان

وقدرته مبرأة عن توسط الآلات وتأييد الأعوان وسمعه بريء عن توهم الأصمخة والآذان وبصر لا يتخيل له الحدقة والأجفان، وكلامه ليس من فهم ولهات ولسان فسبحانه وتعالى رب كريم عظيم السلطان عميم الإحسان جسيم الامتنان وكل من صفاته لا تكثر فيه وكثرة التعلقات لا توجد فيها كثرة لا يقع شيء من غير إرادته ولا يكون في ملكه إلا ما يشاء من خير وشر والكفر والمعصية بإرادته دون أمره ورضاه ومحبته وأنه تعالى علم في الأزل جميع الوقائع الآتية من أفعال العباد وغيرها وما يجازون عليه وكتبها بأشخاصها وإحصاها فلا يجري شيء إلا على طبق ما سبق في علمه) انتهى. . . .

ما أدلى به من العقيدة الواضحة التي تبين الراسخ فيها والعارف الجوال في أحيائها ومدنها نظرا وحقيقة ووصفا على اليقين والتمكن نسأل الله تعالى أن يحيينا عليها ويميتنا عليها ويبعثنا عليها حتى نلقى الله سبحانه وتعالى يوم القيامة فنجيب بها عند السؤال ويحصل القبول بها عند العزيز الوهاب جل جلاله الأقدس واجعلها مقبولة عندك يا أرحم الراحمين وأوصل ثواب هذا العمل المتواضع إلى حضرة صاحب السيادة والأيادي العارف بالله تعالى سيدي وسندي وملاذي الشيخ عبد الرحمن شرف الدين النعيمي رضي الله عنه آملاً قبوله. . .

بجاه النبي الشفيع وآله وصحبه ومن تبعه وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين آمين يا أرحم الراحمين والحمد لله رب العالمين.

* * *

صيغة الإجازة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خص الأمة المحمدية باتصال الإسناد والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل رحمة للعالمين وعلى آله الطاهرين وأصحابه ذوي الرشاد واليقين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فإن الأخ الفاضل (...............)

طلب مني الإجازة له بالرواية لكتاب (وافي البيان والعقد الجوهري) كلاهما لمولانا خالد النقشبندي (رضي الله عنه) على قاعدة السلف الصالح رحمهم الله تعالى لما للرواية من المقام العلي والمنهج الجلي في حفظ السنة المطهرة وضمان صونها من آفات التدليس المنكرة ولذا أتحفته بالمراد الذي يتمنى أن يتشرف به ويدخل في سلسلة الإسناد الشريفة المباركة فأقول:

قد أجزت الأخ المذكور وفقه الله للخيرات والبركات على الشرط الذي بين علماء هذه الأمة وحفاظها يدور، أن يروي عني ما ضمنته في هذا السفر المبارك وأذنت له أن يجيز من يراه أهلا لذلك.

وأوصيه بتقوى الله في السر والعلانية وأرجوه أن لا ينساني من صالح دعواته في خلواته وجلواته ودبر صلواته المكتوبات.

قاله بلسانه راجي عفو ربه الكريم نور الدين موسى بن الحاج ياسين بن السيد حسن الحسيني السامرائي عفا الله عنه آمين.

وكان تحرير هذه الإجازة المباركة في مدينة سامراء حرسها الله تعالى من الأشرار آمين.

الموافق / /

فهرست المصادر التي اعتمدت عليها في التحقيق

1- القرآن الكريم.

2- الأسماء والصفات تأليف الإمام البيهقي رحمه الله تعالى.

3- الحاوي للفتاوى تأليف الإمام السيوطي رحمه الله تعالى.

4- إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين تأليف الإمام مرتضى الزبيدي.

5ـ بغية الواجد في مكتوبات مولانا خالد رضي الله عنه تأليف الإمام أسعد صاحب رحمه الله تعالى.

6- الرسالة الخالدية في إثبات الرابطة النقبشندية تأليف الإمام المولى خالد رضي الله عنه.

7- شرح العقد الجوهري تأليف الإمام الخربوتي رحمه الله تعالى.

8- شرح المواقف تأليف الإمام الجرجاني مع حاشيتي سيالكوتي وحسن جلبي رحمهم الله تعالى.

9- أفعال العباد بين الجبر والاختيار تأليف الدكتور عبد الملك السعدي (حفظه الله).

10- شرح المقاصد تأليف الإمام سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى.

11- الإرشاد تأليف الإمام أبي المعالي الجويني رحمه الله تعالى.

12- شرح المسايرة تأليف الإمام ابن أبي شريف رحمه الله تعالى.

13- شرح العقائد العضدية تأليف الإمام محمد بن أسعد الصديقي مع حاشيته الجامعة - للحواشي المتقدمة بقلم الإمام المحقق عبد الكريم الدبان رحمهم الله تعالى.

14 - التعريفات تأليف الإمام السيد الشريف الجرجاني رحمه الله تعالى.

15- مجموع الفتاوى تأليف الإمام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى.

16- التنقيح تأليف صدر الشريعة الحنفي مع شرحه للتفتازاني رحمهما الله تعالى.

17- الوسيلة شرح الفضيلة تأليف الإمام عبد الكريم المدرس رحمه الله تعالى.

18 - حاشية الكلنبوي على شرح الدواني للعقائد العضدية.

19 - الإنسان مسير أم مخير تأليف الإمام الدكتور محمد سعيد البوطي رحمه الله تعالى.

20- تبين كذب المفتري فيما نسب للإمام الأشعري تأليف ابن عساكر الدمشقي رحمه الله تعالى.

21 - الإبانة في أصول الديانة تأليف الإمام الأشعري رحمه الله تعالى.

22 - مقالات الإسلاميين تأليف الإمام الأشعري رحمه الله تعالى.

23 - التوضيح شرح التنقيح تأليف الإمام سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى.

24 - شرح العقائد النسفية تأليف الإمام التفتازاني رحمه الله تعالى.

25- حاشية الكستلي على شرح النسفية رحمه الله تعالى.

26 - تفسير البيضاوي مع حاشية الطيبي عليه رحمهما الله تعالى.

27- حاشية الخيالي على شرح النسفية رحمه الله تعالى.

28- حاشية المولوي أحمد علي الخيالي رحمه الله تعالى.

29 - شرح الفقه الأكبر تأليف الإمام علي القاري رحمه الله تعالى.

30- اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر تأليف الإمام الشعراني رحمه الله تعالى.

31 - الدرة الفاخرة في بيان عقيدة الحكماء الصوفية والمتكلمين تأليف الإمام عبد الرحمن رحمه الله تعالى.

32 - نور الإيمان في بيان عقائد المسلمين تأليف الإمام عبد الكريم المدرس رحمه الله تعالى.

33- المكتوبات القدسية تأليف الإمام الرباني مجدد الألف الثاني أحمد الفاروقي رحمه الله تعالى جمع وتعريب الإمام محمد المنزلاوي رحمه الله تعالى.

34- السلفية مرحلة زمنية لا مذهب إسلامي تأليف الإمام محمد سعيد البوطي.

35- حاشية كمال الدين اسماعيل القرماني المشهور (بقره كمال) على الخيالي رحمه الله تعالى.

36- تاريخ المذاهب الإسلامية تأليف الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى.

37-إشارات المرام تأليف الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى.

38- مقدمة ابن خلدون رحمه الله تعالى.

39- إرشاد المريد شرح جوهرة التوحيد تأليف الإمام اللقاني رحمه الله تعالى مع حاشية الأمير على إتحاف المريد شرح الجوهرة أيضاً.

40 - فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت تأليف الإمام عبد العلي محمد الحنفي رحمه الله تعالى.

41 - جواهر الكلام في عقائد أهل الإسلام تأليف الإمام عبد الكريم المدرس.

* * *

فهرس كتاب وافي البيان
في شرح الإرادة الجزية عند الإنسان

فهرس كتاب العقد الجوهري
في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري

روائح البيان

في شرح الإرادة الجزئية عند الإنسان

والعقد الجوهري

في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري

كلاهما

لمولانا الإمام الرباني خالد النقشبندي رضي الله عنه

المتوفى 1242 هـ

تحقيق

السيد موسى الحسيني السامرائي

عفا الله عنه آمين

دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

DKI

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban